عارف افغانی

۸۷/۶/۲

این کتاب جلد عبد الرحمن

۱۹۱۳۹
۲۱-۳۰۴
این کتاب جلد عبد الرحمن
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب حاشیه شرح سلم العلوم قاضی مبارک
مؤلف فضل حق خیرآبادی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۹۱۳۹
شمارهٔ ثبت کتاب ۲۱۵۰۵۴
خطی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۹۱۳۹

۱۹۱۳۹
۲۱-۳۰۴

این کتاب [illegible] عبد الرحمن

[illegible]

[illegible] النبي عليه السلام [illegible]
[illegible] الكبير وهلل [illegible]
[illegible] البيت كبر [illegible]
[illegible] الدعاء [illegible]
[illegible] اشارة الى ان الكعبة ليست معبودة بالعبادة [illegible]
البيت تعظيم الله [illegible] التهليل اشارة الى [illegible]
ثم استقبل الحجر الاسود وكبر وهلل مستلما [illegible]
[illegible] بالحجر فاستقبل وكبر وهلل ويرفع يديه [illegible]
استلام الحجر [illegible]
عليه السلام قبل الحجر ووضع [illegible] قال [illegible]
لكن ان وجدت فرجة فاستلم والا فاستقبل وكبر وهلل [illegible]
واجب وطف مضطبعا [illegible] بالبيت [illegible]
لا عنق ويلقي على كتفه الايسر وقد نقل ذلك عن رسول [illegible]
الى اصحاب النبي عليه السلام فقال عليه السلام رحمة الله [illegible]
البيت ثلاثا [illegible] اصحاب النبي عليه السلام والهيبة [illegible]
[illegible] الحطيم [illegible] وراء الحطيم وهو اسم لموضع [illegible]
[illegible]
[illegible] رسول الله [illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله السبحان اما مصدر لانه سمع له فعل كما نقل في القاموس سبح تسبيحا وسبحانا بمعنى التنزيه ويجوز ان يكون من سبح اذا
لا رضوا اماء اي اذهب بعيدا وابعد اي ابعدوا عن السوء الجلالة ومن ادراك العقول واحاطة قوله غير الاضافة لا يكاد يستعمل الا
مضافا منصوبا اي باضمار فعله وجوبا اي سبح الله سبحانا معناه ابرا الله من السوء براءة فلما حذف الفعل لقصد الاستمرار
تجدد اضيف المفعول يختص به وبعد الاضافة قبح الفعل بطرحه بالكلية فلا يقال سبح سبحانا الله لان حق المفعول ان يتصل
بالفعل ... واذا اضيف المصدر اليه ... ان يكون معمولا للفعل والا لزم جواز تقدم المضاف اليه على المضاف ...
للدلالة على ان الاظهر ... على القياس ... والاستعمال
الفعل لا ... الكلام ... المذكورة فيه قلت قد اشار اليه بقوله الا
مضافا ... ان الاظهر بعد الاضافة غير جائز ... في بعض الشروح ... قول المصنف سبحان من
اضع ... فعل المفعول المطلق فيها ... لانك قد علمت ان القياس حذف الفعل ... قصد الاستمرار
التجدد ... الاضافة قوله فيها وسبحان الله يقوم مقام المصدر اي اسم بمعنى التسبيح ...
عليهم ... الجرد ... التفعيل ...
للفعل المزيد ... قوله ... علما للتسبيح ...

[illegible]

زما د مینی جانان مه ربشه
زه به تیا ور د عمر حیات تر دمه

الاوجود وتخصص حاين ذاته فيه قوله ولان ما هو في الذهن آه حاصلنا لموجود اذا تحقق في الخارج ثم حصل في الذهن فلا بد ان يكون له ماهية مشتركة بين الوجود الخارجي والوجود الذهني ويمتاز كل منهما بخصوص الوجود والتخصص وهذا
شي تحصل في الماهية التي يكون موجود وتخصصها بكل انهما واما في الماهية التي وجودها وتخصصها عينها وهو الماهية
الواجبية فلا تحصل فيه ذلك فيمتنع حصولها في الذهن والا لزم ان يكون ما به الاشتراك وما به الامتياز واحدا وهو
ممتنع قوله قدم ارسطو الحكيم المايكون اسم لكتاب لارسطو وتقديره اي تقرضا للعاين للبحث الحق في هذه
الفرق انه لريب يعني فلك حيثية والدليل قوله فيما والا جامع اي لا جامع قطعي بينهما ليكون احدهما غائبا لا
فرحا ظاهر فيما سوجب التعليل بل غايته ان يفيد الظن لانه خطابي بل نقول انه شعر لانه ليس في الواقع قياسا
حلاو انما هو تخييل الغائب بمثال الشاهد قوله فيها ولو تم اي القياس المذكور لانه قياس الغائب على الشاهد لما ذكر
اولان لا يسلم اعتبار الكلية المذكورة للعلل بالنسبة الى جميع الاشخاص كما صرح به بعض المحققين ولو تم فانه انما يدل
على ان تصوره بكنهه غير واقع ولا يدل على انه ممتنع فيكون ما يعني عدم الوقوع لا الامتناع واقول الا ان يقال
انه على عدم الوقوع لكنه مطلق قوله اي الجاهل بما عرفناك حق معرفتك وتفكروا في آيات الله ولا تفكروا في ذاته
فانكم لن تقدروا قدره وغير ذلك فيكون ايراد قول النبي صلى الله عليه وسلم لهذا المدعى وايراد قول ارسطو كما فعله المصنف للاشارة الى
الملم قوله اذ لا ان هو للمفعول وهو المناسب بقوله لا يحيطون قوله فلا علة له اي في الدليل عليه ان علم لا يكون

[illegible]

[illegible]

النزيلة بان يعتبر العلم بالمعقولات بتغيرها لا تغير احد الطرفين يستلزم تغير الاضافة فيهما قوله في حاشية الحاشية ان للعلم
معنيين اي للعلم الذي كلامنا فيه معنيين فلا يرد ان للعلم معنى آخر سوى هذين المعنيين وهو الذي المصدري الاضافي الا
انه ليس الذي يعبر عنه بالفارسية بدانستن قوله فيها وهو في الواجب عين ذاته واما في الممكنات فقد يكون عينا ذاتيا
كما في علمنا بانفسنا وقد يكون غيرها كما في علمنا بغيرنا قوله فيها وهو بعد وجوده في المعلوم باحد الاوجه الثلاث المذكورة
في الاخير قوله وما هو صفة الكمال اي وما هو كمال للذات في الاضافة للبيان فلا يرد انه اذا كان عينا للذات
لو اجب فكيف يكون صفة له الا ان يراد ان الذات قد يلاحظ من حيث هي وقد يلاحظ من حيث كونها عالما فيها قوله فيها
وهو الاول لان الانسان اي رجحه في الانكشاف في الخارج والذهن وظهوره اي حضوره عليه قوله فيها ان الشيء هو الاول يعني ان
وجود الشيء المعلوم للعالم منشأ الانكشاف والعلم للعالم في علمنا في الاشياء الغائبة عنا واما في علمنا بالاشياء الحاضرة عندنا كا
لنفس وصفاتها الا نفس حضورها منشأ الانكشاف فيها نفس ذواتها لا الوجود المذكور قوله فيها وقيل بل هي الحالة الادراكية حاصلة
اذا حصلت صور الاشياء الغائبة عنا فاذا زالت حصلت لنا حالة ادراكية متعلقة بها وهي طريق حاصلة لنا قبل ذلك فتلك الحالة
سببها ملكوت الانكشاف في تلك الاشياء الغائبة لنا لا وجودها في المعلوم لنا قوله فيها من حيث التجرد اي من جهة كونها مجردة في ذاتها عنا
[illegible]

[illegible]

حاصل الجواب انه لا يجوز ان يكون العلم بها في تلك الصورة بالحالة الادراكية لانا نعلم جليا شيئا ما نعلم في الصور فنقول ان كان
علم تلك القوة بنفسها في الحالة الادراكية زائدة عليها فلا يخلو اما ان يعلم تلك الحالة بحالة اخرى مماثلة لها او يعلم بنفس وجودها
للقوة العاقلة لا سبيل الى الاول لان الكلام في تلك الحالة المماثلة كالكلام في الاولى [illegible]

[illegible]

بحق آخر فائق على الحقيق المذكور واذا ثبت ذلك حينئذ لم يكن من تحقق احاطة آخر فوق هذا الادراك المنوط به [illegible]
لما علم انه لانه قد تقع في طريق الاجابة المتنازع كما ان ذلك المنوط به من المعنيين الموقوفين عند العقل فتامل قوله في الاشارة
الى الاشتراك قدس سره آه يتوهم ان الاوصاف الانتزاعية لها وجود غير وجود الوجود الخارجي بترتب الآثار وهو منشأ
الاتصاف وبهذا الاعتبار امتياز بينها وبين موصوفاتها بل وجودها بهذا الاعتبار عينها وجود موصوفاتها وبهذا يكون وجود
الموصوف بحيث يصح انتزاع الوصف عنه فيكون من الشرط للاوصاف الانتزاعية بمنزلة الوجود الخارجي كما حققه المحقق الدو
اني رحمه الله في شرح العقائد ولا شك ان من علم الموصوف علم وجه يصح انتزاعها عنه على تلك الاوصاف الجزئية فعلمها منطو في علم المو
صوف الذي هو مبدا انتزاعها وبنسبة الممكنات الى الواجب كنسبة الاوصاف الانتزاعية الى موصوفاتها في ملاحظة العقل فلا فرق
بين النسبتين عند المحققين من الصوفية فانهم قالوا ان الممكنات شئون وتجليات من الوجود فالاشياء من الاعتبارات
متنوعة من حقيقة واحدة هي حقيقة الحقايق يعني ذات الواجب تعالى فمن عرف هذه النسبة وعرف حال الاوصاف الانتزاعية
بالقياس الى مبادئها اي موصوفاتها عرف ان علم الممكنات منطو في علمه بذاته تعالى فعليك بالتامل الصادق
اشارة الى انه لا يرد مثل هذه المطالب من الدلائل القطعية والدلائل الظنية لا يكفي في امثالها قوله بل هو البرهان على الكل لانه
شيء معلوم في ذاته كما قال الله تعالى الله نور السموات والارض وقيل لابي بكر الصديق رضي الله عنه بم عرفت ربك فقال عرفت ربي بربي
فقال بل عرفت محمدا بربي وما ورد عليه يقرع بلا دور لانه من العلي والوضع الدال عليه والمسلم لحقوقه بذلك اي اذا جاء
بقوله وانهم على سبيل آه وحاصله ان تلك الدلائل ليست منتجة بل انما هي موضحة للتنبيهات اي اورد على البدايات
فلا حاجة الى ردها ما ذكرنا قوله في المشهور الاالتعيين الدائمي اي العلم بسبب اي بالعلم اللمي الذي هو علة الى التعيين الدائمي الا
بمعلول لا يعقل الا من جهة العلة قوله ومآل سبيله اي ماله لا يكون له علة بل يكون علة نفسه كذاته تعالى الواجب اما بيانه
بنفسه لا يحتاج الى علة اصلا او لا يقين انه لا يعلم قطعا بالقياس والاستدلال قوله فيما فلا يرد آه وجه الو
رود انه يلزم بين ما ذكره الشيخ والمحقق الذي جعله هنا ان القطع بالجزئيات بحسب ما يقتضيه من غير اتفاق اما السببيا
فاجاب بوجهين الاول ان ذلك العلم ليس يقينيا دائما لان ذلك العلم يزول عند زوال الجزئيات والانا
انما هو في العلم اليقيني الدائمي والثاني ان ذلك العلم قد يحصل بالمشاهدة وكلامنا انما هو في العلم اليقيني الذي
يحصل بالنظر والاستدلال فلا نقض به اصلا وما ورد على ما ذكره الشيخ ان النيرين انما يستدل بوجود المعلول على
العلة فيحصل بها اليقين الدائمي من جهة المعلول فالنقض القاطع المذكور اجاب بقوله واما الاستدلال
بوجود المعلول آه وحاصله ان الاستدلال في الصورة المذكورة ليس استدلالا بوجود المعلول على ان له علة وهو البرهان
اللمي لا الاني اذ ما يكون الاوسط علة للاكبر وعلة لوجود الاكبر للاصغر فهو من قبيل الاستدلال من جهة العلة على المعلول لان كون
الجسم مؤلفا بالفتح علة لكونه ذا مؤلف بالكسر لان التأليف علة للاحتياج الى الفاعل وخلاصة ان المؤلف والمؤلف

والمؤلف متضايفان في العلية والمعلولية يجب ان يوجدا معا في نفس الامر بل يكون الجسم مؤلفا بالكسر [illegible] الفتح علة
لكونه ذا مؤلف بالكسر والثاني المؤلف بالفتح بوجوده في نفس الامر معلولا لوجود المؤلف بالكسر والمراد بالمؤلف والمؤلف ما
هو مؤلف في وجوده وما هو الفاعل لوجود المؤلف المعلول له اجابة في رتبة التضايف لان توسط الاوسط المتضايف قبل الحد
ودليل على ما صرح به الشيخ لان علمنا بان زيدا له اخ هو علمنا بان له اخا قوله فيما الحال فيه منها اي النيرين فيما ذكره الشيخ بعدم قصر
برهان الآن لانه لا يفيد اليقين على ما بينه والمقصود منها البرهان اليقيني واجاب عنه المصنف بان مراد الشيخ ان العلم الكلي به هو
اليقين الدائمي اما ان يكون بيانا من جهة علم السبب او بيانا بنفسه لا من جهة السبب في العلم الجزئي ان يكون معلوما بالضرورة بالاثر
فانه يلزم ذلك وحاصله ان كلام الشيخ في اليقين الدائمي الكلي فلا يلزم منه عدم قصر برهان الآن اذ يجري في العلم الجزئي لكونه يفيد اليقين
محصورا بالفتح وذلك محصور غير محصور بالكسر ومنها ان كلام الشيخ هذا انما تقتضيه الكلام في موضع آخر حيث صرح بانه اذا كان الاكبر للاصغر
لا بسبب بل لذاته لكنه خفي اللزوم لان الاصغر غير بين الانتقال الى الاكبر والاوسط كذلك للاصغر الا انه بين اللزوم فهو الاكبر
بين الوجود للاوسط فينعقد برهان يقيني ويكون انيا لا لميا فهذا صريح بانه ان لم يكن للحكم سبب في الخارج يمكن ان يقام عليه
برهان ان من امر آخر وبما تحقق بيجري في آخر الكتاب انشاء الله تعالى قوله ادرك ببرهان اي لان اللمعلول اذ هو المناسب قبله
من قوله لا يعلم ذلك لان الذي لا يتفق الا بالشيء ولا يسعه احدا قوله فمتى لم يدرك ذلك لانه لا يجانس ولم يقتضه اما بعده او يخلف
عنه لا بينهما لا انه حاجة والعناد عليه قال الامام ابو منصور اتحاد المولد لا يكون الا لاحد وجوه اربعة اما الشهادة تعليما فتحقيقيا او
لو حظت تأخذه فيحتاج اليه من سبق اليه او لدفع ملوك لتفرده فيحتاج الى ما يستغفره ويستغيث به او خوف حدثان الدهر
بدوامه بريشة ملكه ليقوم مقامه والله تعالى متعال عن ذلك كله قوله وبيانه اي بيان قوله لانه اذا ما العلة خرج من الانتاج
يعني التوالد سواء كان بين المعلول والعلة على قوله ثم ان كان وهي الموجود ان اشترك في جميع الصفات النفسية والملازمة
الصفات النفس ما لا يحتاج وصف الخ به الا ما تعقل امر زايد عليه كالانسان بنسبته والحيوانية والوجود الذاتية للا
شان او يعني بها الصفات المعنوية التي تحتاج في الوصف بها الى تعقل امر زايد على الموصوف كالتحيز والملابس
قوله والمماثلان لا يجتمعان يعني لا بد ان يكون بين الوالد والولد من التماثل والتكافؤ اجتماعا والتماثل منتف بين الواجب
والممكن وهو ظاهر لانهما مختلفان في الصفات النفسية والتكافؤ منتف بين الواجب وواجب آخر قوله بوقوع بينهما آه
اي لكونه معلولا لعين الامر الثالث بل لا معلولين والانه اي يكون الموجودات كلها ممكنات فلا يكون الا بطريق الاتفاقية اعلا
لكونهما معلولة للواجب بل بعد كونهما معلولين لامر ثالث لانه ان لم يقع الا النظر الفقر فلا اختيار لتحقيق سبب الاحتياج
الآخر قوله لا يجد شيء المقومين آه لامتناع كون الواجب معلولا الخ قوله ويستدل على نفي التماثل ان الشيء ان نيع اللاهوتي
بين الواجب وواجب آخر وليس يحتاج فيه الى كونه مولدا او والدا ونحوه مثل ما تقدم ذكره فلان يتوهم ان
شبه من ان التماثل بين الواجب وواجب آخر لحسن فلو في شرح الجواهر الكلام اي انه التماثل بين الواجب وواجب آخر

القدر مثلي او انه يكون له شيء في التقدم حاجة اليه قوله ليس الا نفس وجوده تقرره فان قلت يلزم ان يكون حقيقة الواجب عين الو
جود بعد الملاحظة بنسبة بل يكون عارضة لنسبة بين الماهية والوجود فيكون من قبيل الماهية بمرتبة بل بمرتبتين قلت
ثم يمنع لو نسبته لان المراد بالوجوب ما يمتنع به الذات وهو حق متميز بذاته لا بصفة يسمى الوجوب وقوله ان الوجود
عطف على الوجوب ويحتمل على التفسير فعلى الاول المراد بالوجوب بمعنى الامتياز وبالوجود مبدا الآثار وهو الو
جود الحقيقي ومبدا الآثار يحتمل قوله انفرد الذي اي الاول من قولي ان المجعول او الممكن نفس الماهية اي انما جعل البسيط وقوله
لو كان الوجود ايضا اي الاول من قولي ان المجعول هو اتصاف الماهية بالوجود اي المجعول المركب قوله فلا يتكثر اي لا يتعدد
مثل تعدد النوع بالعوارض المشخصة اي ليس الواجب نوعا محققا افراده متعددة متمايزة بالعوارض المشخصة و
للتعيين مثل الانسان لان هذا التمايز مخصوص في الحقيقة المقابلة لوجوب التقرر والوجود واما الحقيقة التي هي نفس
وجوب تقرر الوجود فلا يتصور فيها ذلك اذ لو تعددت فيما لا بد ان يكون تمايز افرادها بعوارض التي تعرض لذا
تلك الحقيقة او لوجودها وهذا محال لان تلك العوارض لا بد ان يكون كالحقيقة المشتركة بين الافراد كلها فلا يكون
سببا للتمايز واما بالعوارض الخارجية وهو ايضا محال اذ حينئذ لا يكون النسبتين بدون تلك العوارض لذاتيهما واجب التقرر
والوجود هنا يكون الوجوب التقرر والوجود من تلك العوارض وهو خلاف المفروض قوله بلواحق اي بعوارض الحقيقة
آه اي بعوارض منشأها نفس تلك الحقيقة الواجبة او يكون منشأها وجود تلك الحقيقة من حيث انه وجود لا بحسب تحوا
فق الا فيها لان الحقيقة الذي هو مبدا محال فما ان للوجود قوله لا يكون الذات واحدة بل متعددة قوله اوطي
ذرت الى الخ تحقيق الذوات اصلا قوله لا يكون المعنى واجب التقرر والوجود لكون شيء مشتركا انا تلك الا اسبابا من
الغير وهو الاسباب قوله واجبا بالغير كما ان الممتنع بالذات لا يجوز ان يكون ممتنعا بالغير وان جاز ان يكون الممكن
بالذات واجبا وممتنعا بالغير قوله اذ لو كان له تقرر آه يعني ان تقرر الواجب ووجوده لو كان مستفادا من الغير
لغير جاز عليه العدم اذ لا طاري يجب مع قطع النظر عن ذلك الغير فلم يكن واجبا لذاته وهو خلاف المفروض فما
سقط ما من الغير محال الغير ان كان بالذات كما هو المفروض لم يكن للتأثير الغير دخل فيه لان ذاته كافية
في اجتماع الوجود لذاته والوجوب بالغير محال قوله فوجوب التقرر والوجود لا يكون هو المعنى الاضافة كما
عن مثل ما يقول البعض وهو المنطق ما ذكرنا ما ارادناه قوله والغير لا يقوم لما فرغ عن بيان ان وجوب التقرر وا
لوجود لا يقوم على فرد من مثل ما يقوم النوع على افراده شرع الآن في بيان انه لا يمكن ان يقوم الغير على افراده
الكثيرة بان يكون جنسا ويكون قوله على ما مر لقول الجنس جزءا وتقييدا قوله ايلا او فلان في جنس قوامه
لجنس لان كل من الجنس والفصل خارجان عن حقيقة الآخر كما صرح المحقق في حواشيه على تجريد الموضوع
نا قلا عن الشيخ من ان كل واحد من الجنس والفصل عرضا ذاتيا للآخر قوله يتقوم الجنس بشيء بالفصل ويلاحظ

وسيأتي ابهام الجنس وتحصيل الفصل في بحث الكليات وقوله ذات معينة هو حوله بدل مما اخر وفي بعض النسخ
ذات معينة آه هو عطف تفسيري له والمراد بالتعيين التعين النوعي الا هو المتحصل قوله في حقيقة الذي حقيقة
عليها التقرر والوجود المؤكد وهو الواجب لا يتقسم بالفصول الخارجية عنه كما تقسم فقوله ما مبتدا وقوله لا يتقسم خبره و
لا حقيقة الحيوانية معترض بينهما لاجل التوضيح لان الاشياء تتوضح بالاضداد وحاصله ان الحقيقة التي يكون هي نفس
التقرر والوجود كحقيقة الواجب لا يمكن ان يكون جنسا وينقسم بالفصول لانها لو انقسمت بها لزم ان لا يكون الفصول
داخلة في طبيعة الجنس وهو مما تقرر من ان الفصل مما ذكرنا بطبيعة الجنس كما انها الغير لكن بالنسبة اليه واما
الحقيقة الا انه مغايرة لوجوب التقرر والوجود لحقيقة الملون فيمكن ان يكون منقسمة بالفصل اذ جاز ذلك النقل
بين الغير الملحم المذكور كما لا يخفى قوله وهو بما قلنا من ان كلا من الجنس والفصل عرض ذاتي للآخر كما صرح به
الشيخ قوله في حاشية الحاشية فلا يرى الامكان لاجل التركيب لبطلان التركيب مستلزم للامكان كما صرح به في حاشية الحاشية
السابقة قوله فيما ان يكون الفصول فاعلا للجنس وهذا باطل لان الفصل بمنزلة الصورة للجنس كما ان الجنس بمنزلة
مادة للفصل على ما سيأتي فكيف يتصور ان يكون احدهما فاعلا للآخر قوله مستفاد من الغير اي الفصول لانها خارجة
عن ماهية الجنس كما سبق قوله وهو ظاهر اذ ذاته باق بسيط والكثرة لا بد ان تتغير فيها اصلا لانه لو تغير ذاته
لكان لذاته متغيرا آخر فلم يكن واجبا بنفسه قوله ولا عيب على الصفات الحقيقية او الاضافية آه قد مر في شرح المواقف اعلم
ان الصفات ثلاثة اقسام حقيقية محضة كالسواد والبياض والوجود والحياة وحقيقية ذات اضافة كا
العلم والقدرة واضافية محضة كالمعية والقبلية وقد عد منها الصفات السلبية فاحفظ هذا الضابط ينفعك في مواضع
كثيرة قوله بازائها مبادي متقررة وهي الصفات الحقيقية التي يستلزم تلك الصفات الاضافية كالعالمية
مثلا فانها صفة اضافية للرجل يستلزمها صفة العلم الثابت له قوله عن ذاته تعالى و
بذاتها الصفات الحقيقية المحضة ظاهر واما الصفات الاضافية المحضة المذكورة فلان تغيرها يستلزم
تغير الصفات الحقيقية التي هي مبدؤها والتغير في الصفات الحقيقية يستلزم التغير في ذاته تعالى قوله لانها
مترتبة عليها اي بلا واسطة كما في الصفات الحقيقية او بواسطة كالاضافية المذكورة فانها مترتبة
على ذاته تعالى بواسطة الصفات الحقيقية المترتبة على ذاته تعالى ولما كانت مترتبة القسم الاول على الذات
بلا واسطة كان استلزام تغيره تغير الذات ظاهرا بلا واسطة كذا ولما كانت مترتبة القسم
الثاني على الذات بواسطة الصفات الحقيقية كان استلزام تغيره تغير الذات ايضا بتلك الواسطة
قوله واما الاضافية المحضة الا اضافية التي ليست بازائها مبادي متقررة في ذاته فيجوز في ذاته
تعالى التغير فيها لانه يوجب التغير في الذات بوجه من الوجوه وهو المحذور البتة اي يوجب التغير في الامور

المتبائنة عن الذات وهو جار في قوله الى ان صفة البعوضة احترازي عن الصفات السلبية قوله لا
يعتبر في مفهومها الاضافة آه تفسير للحقيقية المحضة قوله كالحيوة فانها لا تتوقف تعقلا و
تحققا على وجود الغير بل هي صفة يتشأ صحة العلم والقدرة وسائر الصفات في الموصوف بها في
صفة ذاتية مغايرة للعلم والقدرة وسائر الصفات الكمالية قوله لا تعتبر في مفهومها الاضافة
بهذا التفسير لقوله حقيقية ذات اضافة يعني انها حقيقية لانها لم يعتبر في مفهومها الاضافة و
ذات اضافة لانها لا تحقق بحيث يترتب عليه الاثار الا بتحقق الاضافة كالعلم والقدرة
مثلا فانهما صفتان في ذات الواجب لم يعتبر في مفهومها الاضافة الى المعلومات والمقدورات
لكنهما اذا تحقق فيهما تحقق بين موصوفها وبين المعلومات والمقدورات اضافة يعبر
عنها بتعلق مخصوص بين العالم والمعلوم والقادر والمقدورات فعلى هذا كان المناسب على
المحشي ان يقول كالعلم والقدرة بدل قوله كالعالمية والقادرية كما قد في القسم الاول
كالحيوة الا انه تسامح باطلاق العالمية والقادرية على العلم والقدرة نظرا الى ان العلم و
القدرة في الاول معلومان والعالمية والقادرية معلومان لان مبدأ الفاعل
والمفعول وهما متحدان لا تغاير بينهما الا من حيث الاضافة الى الفاعل والمفعول كما صرح
به المحقق الدواني على حاشية شرح التهذيب في تحقيق معنى الحد والباعث له على هذا التفصيل
المناسبة بينه وبين ما سيأتي في القسم الثالث من التمثيل بالرازقية وتحمل التعبير بالعالمية
والقادرية على ما هو المتبادر من معناهما الاضافي ويكون المراد تمثيل الاضافة
المستلزمة للصفة الحقيقية لا نفسها بناء على ذلك والاول يناسب السابق والثاني يناسب
اللاحق ويكون قوله كون الذات بحيث ينكشف او بحيث يتمكن آه تفسير للعلم
والقدرة على الاول الاحتمال الثاني واعلم ان كلما ذكر المحشي ههنا في العلم انما هو مبني على
ان العلم صفة ذات اضافة واما على مذهب من قال ان العلم نفس الاضافة فلا فرق
فيه وبين الرازقية في انه مندرج في القسم الآتي فتأمل والتحقيق بحيث لا يترتب الآثار الا
تحققه بحيث لا يترتب عليه الآثار لا يتوقف على تعقل الاضافة وتحققها لان التعقل لا يتوقف على العلم
غير الا تعقل مفهوم الاضافة وتحققها

تحقيقها ان الاصل فيه [illegible] العلم دما يجب ان يذكر في هذا المقام ان المراد بالعالمية والقادرية ههنا هو التعلق
المخصوص الذي يحصل بين العالم والمعلوم والمتكلم باسم القائلون به وليس المراد بهما ما هما صفة لذات الوا
جب ليست بموجودة ومعدومة بموجود له تتعلق بالمعلومات كما هو مذهب القائلين بالحال اذ هي ليست
باضافة بل ذات اضافة انتهى القائلين بالحال فقط فاندفع ما توهم ان ما ذكره المحشي على مذهب
من المتكلمين والحال الصحيح على مذهب من قال بالحال وهم المعتزلة وبعض من المتكلمين ووجه الدفع ان مبني
التوهم المذكور على عدم الفرق بين المعنيين المذكورين للعالمية والقادرية وكون المراد منهما ما هو من قبيل الحال
فافهم قوله فيما ينكشف عنده الاشياء اي انكشافا تاما كما هو المتبادر عند الاطلاق فلا يتناول الغير الواصل الى مرتبة اليقين
واعلم ان العلم الازلي ليس هو من قبيل التصور او التصديق او هو منقسم فيه تأمل كذا قال بعض الفضلاء واقول
قد صرحوا بان التصور والتصديق من اقسام العلم الحادث واما العلم القديم فلا ينقسم اليهما فتأمل قوله فيها بالا
رادة فيه اشارة الى ان القدرة تتعلق اولا بالمقدور ثم تجعله ممكن ان يصدر من الفاعل ثم الارادة
تجعل ذلك الصدور مرجحا فيصدر المعلول عن الفاعل وحاصله ان التعلق القدرة سابق على تعلق الارا
دة كما ذهب اليه البعض وذهب بعضهم الى ان تعلق الارادة مقدم على تعلق القدرة لان القدرة
تؤثر على وفق تعلق الارادة قوله فيما الذي هو مبدأ الخ المتبادر من هذا الكلام ان المبدأ في الكل واحد
وهو الذات وهو ظاهر في الحال بناء على ان بازاء الاضافيات كثيرة متقررة في ذاته تعالى وهي الصفات الحقيقية فكيف
التوفيق قلنا لما كان المبدأ في الاضافيات الصفات الحقيقية ومبدؤها هو الذات الواجب تعالى فيما ذكره في الحا
شية فالمراد منه ما هو مبدء بلا واسطة ولا اشكل التعدد وما ذكر ههنا فالمراد منه المبدأ المطلق اعم من
ان يكون بواسطة او بلا واسطة فافهم قوله فيما المباين اي المباين بحسب الذات لا يتعلق بذاته تعالى اصلا
قوله فيها بين العالمية والقادرية لانهما عبارتان عن كون الذات بحيث ينكشف المعلوم عنده او وجود كون الذات
بحيث يمكن صدور المقدور عنه وتركه بالارادة اذا وجد قوله فيها وفي العرف ان اراد العرف الكل فمسلم لان البعض لا
يطلقون العالم والقادر الا على من يكون عالما وقادرا بالفعل وان اراد العرف البعض فمسلم لكن لا ينتهض
حجة على البعض الآخر قوله فيها واجد فيها آه لا يخفى عليك ان للمانع ان يمنع وجود تا في على سبيل الشذوذ
وايضا الاذن لعله ان كلام المحشي انما هو على سبيل التنزل لا بطريق ارخاء العنان فعلم من هذا ان الصفات
الصفات الاضافية المحضة ليست بموجودة في ذات الواجب في الازل وانما الحصل بعد فيما لا يزال لا يقال

[illegible]
ان الصفات الاضافية المحضة لو لم يكن من اوصاف الكمال كما صح ان تثبت للواجب اصلا ولو كانت
منها لزم ان يتصف الواجب بها في الازل ايضا لان الخلو عنها في الازل نقص يجب ان ينزه ذات
الواجب عنه لانا نقول انها كمال فيما لا يزال ونقص في الازل بل يجب عليه ان الخلو عنها في الازل
كما لا يظهر منه تعالى بالقدم الزماني كما اشار بالقدم الذاتي الى انه يمكن الانفعال الى وجود
العالم في الازل ممتنع فلا يلزم في الازل نقصان كما انه ليس عدم تعلق القدرة للممتنعات نقصا
له وما يقال من ان ازلية الامكان يستلزم امكان الازلية فليس بشيء كما حقق في موضعه قوله
فيها فتأمل وجه التأمل انه على هذا ينبغي الصفات الاضافية محضة رسام انهم اجمعوا على وجوده
للواجب والمناقشة في المثال ليس من دأب المحصلين قوله فيها اعلم ان مرجع آه حاصله انه كان
مرجع جميع الصفات الحقيقية الى صفة واحدة هي وجوب التقرر والوجود كذلك كان مرجع
جميع الصفات الاضافية الى صفة واحدة هي المبدائية قوله وهو تصريح آه يعني اذا كان المراد
من الجنس المعنى المصطلح عند اهل المنطق قوله وهو خلاف قانون البراعة الاستهلال
لانه عبارة عن ذكر الالفاظ في المقصود قبل الشروع فيه وههنا يأتي اذا كان المراد
منها المعاني المصطلحة الا ان يقال ان الايهام الاشعار بالمقصود يكفي في براعة الاستهلال
فيحصل على التقدير بان يكون المراد من الالفاظ المعاني اللغوية الخ لان الايهام المذ
كور حاصل على ذلك التقدير كما ان الاشعار بالفعل حاصل عند حملها على المعاني المصطلحة
قوله الجهات الستة اي الفوق والتحت واليمين والشمال والقدام والخلف قوله الامتدادات الثلا
ثة اي الطول والعرض والعمق قوله هي كلها اي الجهات الستة والامتدادات الثلاثة من
خواص الاجسام والله تعالى منزه عن الجسمية التي تقبل الانقسام الى الاجزاء والانعدام بعد الوجو
د وكلاهما محال على ذاته تعالى اما الثاني فلكون ذاته واجب الوجود واما الاول فلانه يلزم احتيا
ج الى الاجزاء المنافي للوجوب فقوله التي آه صفة للجسمية اورد لبيان العلة لكونه تعالى
منزه عنها قوله ولو فرضنا اي تقبل الانقسام ولو فرضا وفيه ميل الى مذهب الفلاسفة من ان
الجزء الذي لا يتجزأ باطل ولا حاجة اليه في هذا المقام لانه لو كان الجسم مركبا من الاجزاء التي
لا تتجزى كما هو مذهب المتكلمين ثم تجب الى الغير لانه تعالى جسم لانه يلزم منه الا

منه الاحتياج الى الاجزاء وهو محال في ذاته قوله في الغاية الشامل لمجرد ذاته لان للعقل فرض كل شيء
قوله ظرف ما اي في الخارج او في الذهن او في الواقع قوله الحكم اي ما يطابق حمل الوجود على الشيء
ويصدقه ويكون منشأ حمل الوجود لما ليس الا هو متقرر ذلك الشيء وخروجها من حد التخمين الى حيز
الفعل اي ما كان متقرر يصدق عليه حمل الوجود وما لا فلا قوله فيما هي متقررة آه اي في الماهية
الممكنة التي هي متقررة بافاضة الواجب ذاتها ما لم يكن متقررة بجسم ذاتها كان الاعتبار الذي
هو منشأ حمل الوجود عليها راجعا الى اعتبار تعليلي وهو كون تقررها صادرا عن الجاعل بمعنى ان حمل
الوجود عليها لا لذاتها بل انما هو لكونها صادرة من الجاعل حتى لو قطع النظر عن صدو
رها عن الجاعل لم يصح حمل الوجود عليه وماهية الواجب التي هي متقررة بنفسها لانها لو كان تقررها
بغيرها لزم احتياج الواجب الى الغير وهو ينافي الوجوب موجودة بنفسها لا بالغير وهذا ظاهر قوله الحكم اي
حمل الوجود هناك اي في ماهية الواجب بنفس تقرر الذات قوله في نفس الحقيقة اي في اصلها وكنهها
قوله موجودة متقررة على استغنائها في نفس حقيقتها عن الغير قوله فهذه الذات اي الذات الث
ابتة التي مصداق حمل الوجود عليها بنفس ذاتها هي ماهية الواجب بالذات قوله والذات الاولى اي
الذات اللتي مصداق حمل الوجود عليها صدورها عن الجاعل لا بنفس ذاتها هي الماهية الممكنة بالذات
قوله فالوجود اي الوجود الحقيقي في الواجب عين ذاته كما هو مذهب اهل التحقيق من الصوفية اذا
لواجب بذاته مبدأ لانتزاع الوجود عنه [illegible]
قوله الاعتباري فهذه العبارة قريبة من الاستخدام قوله بخلاف الممكن فانه ليس بذاته مبدأ لا
نتزاع الوجود عنه وانما هو مبدأ له باعتبار كونه صادرة عن الجاعل [illegible] الحق قوله ان يتعلق
بعلته والا لم يكن واجبا قوله دمر بيانه في تقرير قول المصنف لا ينتج من انه لا برهان عليه بل هو برهان على
كل شيء قوله فلا يصح آه اي لا يجوز ان يكون ذاته علة للوجود ووجوده على قياس لوازم الماهية فانها
معلولة للماهية اذ لو جاز ذلك لصح ترتب الوجوب والوجود على ذاته بالفاء بان يقال و
جب ذاته فوجب وجوده كما هو مطرد في العلل والمعلول وانه لا يقال بين الوجوب او الوجود
لانه على تقدير كون ذاته علة للوجوب يلزم ترتب الوجود على ذاته بالفاء لان الوجوب متقدم
على الوجود قوله فيتقدم آه آه اي فيتقدم ذاته بحسب الوجود على الوجود والاشكال التقدم ذاتيا كما هو

تقتضي العلية والمعلولية لان وجود كل علة متقدم على وجود المعلول ولو ذهنا **قوله** فيلزم تقدم الشيء
على اي الوجود على نفسه لو كان الوجود المتقدم عين الوجود المتأخر او موجوديته بوجودين
لو كان وجود الاول مغايرا لوجوده الثاني بل الوجودات غير متناهية لان الكلام في الوجو
د الثاني كالكلام في الوجود الاول والكلام في الوجود الثالث كالكلام في الوجود الثاني وهكذا
قوله او مجموع الوجودات كالاول اي كالوجود الاول في ان الكلام فيه كالكلام في الوجود الاول
قوله ليس الماهية والوجود الذي هو النور المحض كالشيء به **قوله** وليس فيه ظلمة العدم اصلا **قوله** النور
اي النور الصرف كما قال الله تعالى الله نور السموات والارض وليس المراد بالنور هنا ما هو من خواص الاجسام
قوله وكذا اي الصفات مثلا انه عليم وعالم وقدرة وقادر وارادة ومريد وكذا لان صفاته عين ذاته **قوله** و
طباع الامكان اي ماهية الامكان اي ما لانه المقابل للوجوب من سلطان اي سلطنة وقدرة واقتدار وسلب
ضرورة الوجود واللاوجود **قوله** علة ثابتة فاعلم ان نفس الامكان موجب لافتقار الحكم بحسب نفس حقيقته الى اي علة
او لا بان يقرر بانه ذلك الافتقار موجب للافتقار اليه بحسب الوجود الخ فالافتقار بحسب نفس الحقيقة اصل والافتقار
بحسب الوجود متفرع عليه **قوله** الى جاعل موجب اي الى جاعل يجعل وجود المعلول واجبا بحيث يمتنع تخلفه عنه فان قلت بالفوائد
الاعلام يمتنع جميع انحاء العدم على الممكن لم يترجح وجوده على عدمه بنحو اولوية الوجود الناشية من العلة ما لم
يصل ابدا حد الوجوب وامتناع العدم لا يكفي في وجود الممكن لانه اذا صار الوجود بسبب تلك العلة اولى بلا وجوب
وكان ذلك كافيا في وقوعه فليفرض مع تلك الاولوية الوجود في وقت والعدم في وقت آخر فان لم يكن اختصاص احد الو
قتين بالوجود لمرجح لم يوجد في الآخر لزم ترجيح احد المتساويين بلا مرجح وان كان لمرجح لم تكن الاولوية الثابتة اولا للو
قتين كافية للوقوع والمقدر خلافه والنفي الاولوية لا ينشأ الا من العلة التامة فانه اذا فقد جزء من اجزائها كان
العدم اولى فاذا فرض ان اختصاص احد الوقتين لمرجح لم يوجد في الآخر لم يكن العلة التامة علة تامة فقد ثبت ان
الاولوية وحدها غير كافية واورد عليه بان الدليل انما يجوز ان يقتضي العلة رجحان الوقوع بحسب ذوات اجزاء التي تقتضي الوقوع
في جزء منه وعدمه في جزء آخر منه مع ان العلة لما اقتضى اولا متعلق باصل الوجود وليس لما اقتضى آخر متعلق بدوامه
او بوقوعه في وقت دون وقت فلا يمكن الاشارة اليه نعم يرد عليه منع عدم كفاية تلك الاولوية في الوقوع وما استدل عليه
من فرض الوجود في وقت والعدم في آخر معا غير لازم لان بعد اولوية احد الطرفين يمتنع الطرف الآخر فامتناع
رجحان الطرفين مع اولوية احد الطرفين امتنع وقوعه في وقت وعدمه في وقت آخر ولكن ان نستدل على ابطالها با
ن الممكن امتنع وجوده حال عدم العلة وكذا عدمه حال وجودها كما هو الاحتياج في حصول الى وجودها وعدمه الى عدمها
فما فرض يجب كل منها الوجود والعدم عند تحقق علته لا يمكن الا بقيام عند عدم علته فان الوجود مثلا لو لم يجب عند
تحقق علته لا امكن العدم عند عدم علته الخ بل يلزم علة الوجود فافهم وتم بعض الفضلاء في الابطال المذكور على عدم كفاية

في احد الوقتين مع الوقوع في الوقت الآخر فلم يكن الاختصاص باحد الوقتين ما في مرجح بمقتضى العلة رجحان العدم الوقوع على الوقوع

على عدم كفاية الاولوية الذي اولا علة اما الوجوب في الوقوع بحث لان اللازم مما فرض هو جواز صدور المعلول من العلة
بطريق الاولوية من غير الوجوب سابقا لكونه العدم ممكنا في ذلك الوقت لانه جميع الادلة ترجح لا انه لزم ترجيح بلا مرجح
بجواز ان يتحقق زمان تحقق العلة اولوية لاحد الطرفين بغير واسطة الى حد الوجوب وبهذه يمتنع المعلول في هذا الحال عكس
عدمه لعدم الوجوب من العلة ثم بعد ذلك يمتنع عدمه بناء على انه يجوز ان يتحقق بعد الوجود امر به يصير ممتنع العدم
ان غاية علة البقاء مع علة الوجود فلا يلزم ترجيح احد المتساويين بلا مرجح فالاولى الاستدلال بانه كلما تحققت العلة التامة
كان احد الطرفين راجحا وكلما كان احد الطرفين راجحا كان الطرف الآخر مرجوحا وكلما كان الطرف الآخر مرجوحا كان ممتنعا
كلما تحققت العلة التامة كان الطرف الآخر ممتنعا وهو المطلوب وفيه ان الحكم كيف يسلم قوله كلما كان الطرف الآخر مرجوحا كان ممتنعا
لان الكلام في ذلك الحكم وقولنا كلما كان الطرف راجحا كان واجبا غير مسلم فان اريد ذلك سلم بلا الطرفي الاعاجبة الى
الارادة دليل ثبوت المدعى والاستدلال عليه وهو قوله انا جاعل موجبا لان ذلك الجاعل يجعل صدور المعلول منه ووجوده واجبا لو
كان ذلك بارادته واختياره بحيث ان وجود الخ او واجب على تقدير ايجاده الارادة اياه بارادته واختياره في اي وقت اراد كما هو مذهب
اهل السنة فيكون الله مختارا والمعلول حادثا او كان ذلك باقتضاء ذاته وايجابه اياه كما هو مذهب الفلاسفة فيكون الله موجبا والمعلول قديما
والاول اولى بارادة كما لا يخفى **قوله** وهذا هو وجوبه السابق على الوجود آه اشارة الى ما هو جواب عما ان الممكن موجود فكل مخلوق
موجب بايجاب سابق ولاحق فالسابق هو وجوب صدوره من العلة واللاحق هو وجوبه بوجوده ما دام موجودا اذ ذلك لان ما لم يخرج
عن حد التساوي ولم يبلغ الى حد الوجوب لم يوجد فاذا وجد بعد تحقق الوجود امتنع العدم عليه ما دام الوجود تحقق ضرورة امتناع اجتماع
الوجود والعدم واعترض عليه بانه ان اراد سبق الوجوب على الوجود السبق الزماني وهو ان يكون المتقدم موجودا في زمان قبل زمان
تحقق المتأخر فيلزم ان يتحقق الوجوب في زمان عدم الممكن وهو محال بالضرورة وان اريد السبق الذاتي وهو ان يكون المتقدم بحيث
يحتاج اليه المتأخر كسبق الجزء على الكل او العلة على المعلول حتى يكون المراد ان وجود الممكن في جملة محتاج الى وجوبه كما هو الظاهر من
كلامهم فهو ايضا باطل لانه ان اريد الاحتياج في التعقل فظاهر ان تعقل وجود الممكن لا يتوقف على تعقل وجوبه بل الامر بالعكس وان اريد
في الخارج وفي نفس الامر فاما ان اريد بالنظر الى العلة الناقصة فهو ظاهر ان العلة الناقصة فضلا عن ان يكون محتاجا اليه اذ لا تتحقق
فيها الوجوب مع العلة التامة اولا واما ثانيا فلان الوجوب اذا كان مما يحتاج اليه الوجود فلا من جملة ما يتوقف عليه وجود الممكن كما
فكان جزء من العلة التامة فيلزم تقدمه على نفسه لان الزمعلا العلة التامة لا تتحقق مالم اذ لا وجدت العلة التامة وجب المعلول فيكون
الوجوب اثرا للعلة التامة متأخرا عنها وكونه جزءا منها يقتضي تقدمه عليها وهذا محال والحاصل انه لا يكون الوجوب اثر العلة التامة الذي هو جملة
ما يتوقف عليه وجود الممكن فيلزم سبقه على الوجود بمعنى الاحتياج اليه ضرورة امتناع كون الشيء اثرا للشيء وجزءا منه وقد ثبت الاول فانتفى الثاني
والجواب عنه ان نقول ان المراد بالسبق السبق الذاتي في اعتبار العقل فانه في الخارج ليس الا شيئا واحدا فالعقل يفرق بينهما تحليلا في الخارج
الماهية والمعلول واحتياجها الى العلة ووجوبها بالنظر الى العلة ووجودها ووجوبها بالنظر الى الوجود ويحكم بتقوم بعضها على بعض بهذا الترتيب

لكن نقول لا يبعد ان يقال ان الوجوب السابق ليس صفة المعلول من حيث ذاته بل من حيث انه مع جهة دخول العلة والاولى ان الفاضل الجلبي
قرره بحيث ان وجوبه الاول ان المراد بالوجوب السابق هو الترجيح الواصل الى حد امتناع العدم فهو امر اعتباري في ثبوته للمعلول الا
ان اشكال اذ لو قدم مما لا يحتاج الى وجوده اما في الخارج او في الذهن لا سبيل الى الاول لتأخر وجوده الى زمن عن الوجوب ا
لسابق ولا الى الثاني لان الوجود العقلي لا يجوز ان يكون فيه لنفسه لانا ذكرنا يحصل عن وجوده الى زمن ولا المجبر الاول لان
علة حضوري عند الاشراقيين وقريب بعضه بان معنى ثبوت الوجوب للممكن انه اذا لوحظت علته صار بحيث اذا لاحظه العقل و
جده موصوفا بالوجوب وفيه نظر لان الوجوب ثابت للمعلول عند الامر ولو لم يلاحظ ملاحظ اصلا الثاني انهم صرحوا بان الوجوب
العلة التامة بسيطة فلو كان الوجوب مما لم يكن ذلك واجيب بان المراد بها بالعلة التامة هو المؤثر المستجمع لجميع شرائط
التأثير والوجوب يتحقق ووجوده انه امر مترتب على فعل العلة التامة والعلة نفس المؤثر بحال دخلها التأثير وما ابطلنا
المراد من العلة التامة ما هو الوجوب ولا مشاحة في الاصطلاح الثالث انهم حكموا بعدم وجوب تقدم العلة التامة
على المعلول وعلى تقدير سبق الوجوب يجب ذلك لان وجود المعلول متأخر عنه وجوبه الذي هو اخص سائر اجزاء العلة التامة متأخر
عنه الرابع الى آخر ما ذكره **قوله** عدم علته الموجبة فيكون ممتنع فيكون وجود العلة واجبا **قوله** فلا يكون ممكنا اي فلا يكون العلة
حاملة للوجود والعدم بل يكون عدمها ممتنعا ووجودها واجبا لان العلة الممكنة تكون حاملة للوجود والعدم على السو
ا الا المعلول حامل لكل من الوجود والعدم على السواء فلا يجتمع بها عدم المعلول لان امتناع عدم المعلول انما يكون اذا كانت العلة
واجبة موجبة لوجود المعلول واما اذا كانت جائزة العدم يجوز ان ينعدم المعلول بعدمها **قوله** الا بالوجوب اي بوجوب المعلول
ولا امتناع آه اي لا يتأتى جميع انحاء العدم على المعلول الا من جهة الواجب الذاتي **قوله** حيثيات تقتضي ذاته الجواز اي لكنها يكونا
حقيقة ممكنة **قوله** يحيا من الاعتبارات آه اي يحيا من الممكنات التي هي كالثات والتخاطب عن الممكن بالاعتبارات انما هي الى
مذهب الصوفية من ان الممكنات اعتبارات وشيونات لذات الواجب وما شمت الممكنات رائحة الوجود **قوله** فالاشراقي فالحق
لكن يجيء من الكليات والجزئيات ويجعل المعنى قد عبر المحقق عنه بقوله جعل الكليات والجزئيات لان معناه خلق على ما سيأتي **قوله** من الليس الصرف
اي العدم المحض الى الايس اي الوجود بل الافتقار بحسب الوجود آه فاعلم ان الافتقار بحسب الوجود ليس معنى عصلا في المتقدم
الا الافتقار بحسب اصل الحقيقة لان الوجود عبارة عن صيرورة الذات ووقوعها في **قوله** ظرف الخارج ولا بد بعد المفهوم من
ما افتقر منه وليس هنا كل شيء الا الذات المتقررة فيكون بين منشأ ذلك المفهوم فيكون الافتقار في ذلك المفهوم الى الجاعل
بعينه هو الافتقار في الذات التي هي منشأ له **قوله** فالامكان هو المحوج آه يعني علة الاحتياج الى الجاعل هو الامكان كما هو مذ
هب الحكماء لا الحدوث كما هو مذهب المتكلمين **قوله** بالجعل البسيط اي الخلق نفس الماهية **قوله** الا ان الطبايع آه جواب عن سؤال نشأ
من السابق وهو انه لما كان الامكان هو سبب المحوج الى الجاعل فلم الا يكون الكليات والجزئيات متساوية الاقدام في قبول الوجود
مع انهم صرحوا بان الكليات متقدمة في قبول الوجود على الجزئيات بالنسبة الى الجزئيات وحاصل الجواب انها وان تساويا في الامكان

في الامكان لكن الكليات لتجردها من المادة في حقيقة الوجود بتوارد الاستعدادات المتعاقبة عليها فالامكان الذاتي فيها كافية
في فيضان الوجود من الجاعل عليها بخلاف الجزئيات فانها لكونها مغشوشة بالمادة لا بد من توارد الاستعدادات المتوقفة
عليها لكون قابلة لفيضان الوجود عليها من الجاعل الحق فالامكان الذاتي فيها ليست كافية في قبول الفيض من الجاعل
بل لا بد لها من الاستعداد في هذا الاعتبار صار فيضان الوجود على الكليات من الجاعل مقدما على فيضان الوجود منه على الجو
اهر الجزئيات فلهذا قالوا ان قبول الوجود مقدم في الكليات بالنسبة الى الجزئيات **قوله** الطبائع المرسلة معناه الماهيات المطلقة
عن قيود التشخصات وهي الكليات **قوله** في الاذهان كما في الحوادث اليومية فان الحادث الجزئي وجد اليوم وعلته قد وجد
في الازل فكان وجود العلة مقدما على وجود الجزئي بالزمان **قوله** فهنا وسيأتي آه اي في خاتمة الكليات ان الامكان
الاساس الكثرة في الممكن باعتبار الماهية والوجود لان كون الماهية مغايرة للوجود في الممكن انما هو بسبب الامكان
الا ترى انه ليس في الواجب ماهية تغاير الوجود بل هما متحدان والتشخص عين الوجود او لازم فان الماهية الممكنة
مغايرة لموجوده وهي موجودة بالتشخص والاثم هو تشخص ان فرض ان الماهية المعدومة جزء منه ولما كان الامكان
الذاتي من احوال الموجود الممكن باعتبار الماهية المرسلة المجردة عن الجزئية ولواحقها فهي من اول الفقرات
بتحصل افاضة الجواد المطلق باقتضاء طباع الامكان الذاتي بالنسبة الى الجزئيات المرهونة بتوارد الاستعدادات
فليس في الخارج الا الماهية والوجود والتشخص متزعان عنها انما اي على الحق فتفكر **قوله** كالزمان وعلته اي الحركة
الفلكية لان الزمان مقدار الحركة وحامل محله الفلك لانه حامل للحركة كما انه متحرك بها والجواهر المجردة اي العقول
فهذه كلها غير مرهونة الوجود بتوارد الامكانات الاستعدادية ولهذا صارت هذه الاشياء الكلية قديمة
بالزمان عندهم **قوله** فالامكان الذاتي تتميم لايجاد الطبائع المرسلة **قوله** عن مدبر العالم وهي العقل عندهم
او الواجب وهذا هو الصواب **قوله** لان تقرر ذاته آه تعليل لقوله بان وجوده او وجود اللازم واما قوله فانه في حد نفسه
آه تعليل لكون وجودها قبل الكثرة **قوله** فيلزم ان تكون الكليات في قوام جعل الكليات والجزئيات اشارة الى المذهب
الذي هو الحق وهو القول بالجعل البسيط حيث ذكر فيه المجعول دون المجعول اليه وانما كان حقا لما اقتضاه
الفاضل الحكيم السيالكوتي **قوله** اي اخراج الاشياء من الليس الى اخراج الخ اي الى قرينة الوجود عن العدم الى الوجود
قوله مختار الاشراقيين فانهم ذهبوا الى ان اثر الفاعل نفس الماهية الخ ومعنى التاثير الانتزاع فقط
العقل ينتزع منها الوجود ويصفها به مثلا ماهية زيد يصنع الفاعل في الخارج ثم يصفها العقل بالوجود فالوجود
ليس الا امرا اعتباريا عقليا انتزاعيا كما انه يحصل من الشمس شيء يعبر عنه الضوء المخصوص وليس لها ضوء منفرد
ثابت في نفسه بجعل الشمس شيئا بالوجود لكن العقل ينتزع الوجود ويصفها به فيقول وجود الضوء بسبب الشمس **قوله**

وانت اذا دون آه اي الشارحون ذهبوا الى الجعل المركب وقالوا ان الفاعل يجعل الماهية موجودة اي يجعل الماهية متصفة بالوجود
فهم قائلون بان الماهية من حيث هي مجعولة وان اثر الفاعل ثبوت الماهية ووجودها في الخارج وان الماهية في اثر الفاعل باعتبار
الوجود لا من حيث هي بان يكون نفسها اثرا صادرا عنه ولا من حيث كونها تلك الماهية بان يجعل الماهية ماهية فحاصل كلام
المذهبين ان اثر الفاعل في الخارج الموجود في الخارج اما بنفسه او باعتبار الوجود **قوله** تحرير محل النزاع آه كما تقرر من كلام
السابق ان اثر الفاعل على المذهب الاول هو الماهية فقط ولا دخل للوجود في كونها اثرا اصلا فيلزم ان لا يكون وجودها واجبا
مستغنيا عن الفاعل وبهذا يظهر عدمهم وكذا تبين ان اثر الفاعل على المذهب الثاني هو اتصاف الماهية بالوجود واما
نفس الماهية فلا اثر فيها فيكون نفس الماهية مستغنية عن الفاعل فيكون واجبا وبهذا يظهر دفع ما يقول في تحرير
النزاع آه وحاصل الوضع النزاع ان الفرقتين اتفقوا على ان ما هو اثر الفاعل بالذات لا في ان اثر الرابط بالاثر فالا
خراقيين ذهبوا الى ان اثر الفاعل بالذات انما هو نفس الماهية الشيء واما الوجود والاتصاف فانهما امران اعتباريان
تلحق بالعرض والمشاؤون ذهبوا الى ان اثر الفاعل بالذات هو اتصاف الماهية بالوجود من حيث هو غير مستقل بالمفهوم
ميزانها منه دالة التركيبية واما نفس الماهية والوجود والاتصاف لامن بنوة الحيثية فاثر الفاعل يكون بالعرض الا ان المحض
الاثار بالذات **قوله** اي مفاد الهيئة التركيبية اي مضمونها في قولنا زيد موجود مثلا **قوله** لا مفهومها الحرفية اي الاتصاف لا من
حيث كونه معنى غير مستقل فلهم معنى الحرف بل من حيث كونه مفهوما مستقلا اي بهوية بهذه الحيثية لا يصلح كونه اثر الفاعل
على عندهم اذ هو بهذه الحيثية ماهية كسائر الماهيات **قوله** وقد يستدل عليه اي على الجعل البسيط بقوله ثم وجعل الظلمات والنور
حيث ذكر الاثر الجعل متعلقا الى احد جزئي الذات اي تقرير ووقوعها الى الوجود الخارجي طرفها من العالم والاثر **قوله** نفس
ذاته والا لزم احتياج الواجب الى الغير وهو محال **قوله** حيثية الاستناد آه اي لو قطع النظر عما هو الحيثية لم يكن للممكن ثبوت
ووجود اصلا **قوله** متقررة مستغنية كما هو مذهب المشائين **قوله** بل واجبا لذاته لان الواجب لذاته ليس الا ما يكون متقررا
بذاته مستغنيا عن غيره **قوله** واعترض عليه آه حاصله ان الماهية في نفسها وان كانت متقررة بذاتها مستغنية عن الغير لكنها
محتاجة في صدق الوجود عليها الى الاستناد الى الفاعل عندهم اذ لو قطع النظر عن الاستناد الى الفاعل لم يكن لها
ماهية وجود اصلا فلم يلزم ان لا يكون واجبة اذ الواجب ما يكون موجودا بالذات او [illegible]
متى ان مصداق حمل الوجود هو الماهية من حيث انها مستندة الى الفاعل سواء كان الاستناد داخلا فيه من حيث الذات او من
حيث الوجود وقد يستدل على الدليل بان اللازم على تقدير الجعل المؤلف بكون الماهية من حيث هي مستغنية عن الجعل
المشائين عن الجعل مطلقا ومحصول كلامه فاقل الاعتراض المذكور على وجه التعميد فقول ان حال الاعتراض الاول
ان مصداق حمل الوجود على الماهية من حيث الاستناد الى الفاعل سواء كان الاستناد داخلا فيه من حيث الذات او من حيث

او من حيث الوجود فعلى تقدير التفكيك عن الفاعل من حيث احتياجها اليه من حيث الوجود لا يلزم صدق الوجود عليها
في مرتبة الذات حتى يكون واجبة ولا يكون ممكنة وحاصل الاعتراض الثاني انه وان سلم ان المصداق هو
خصوص الاستناد اليه من حيث هو فلا نسلم انها من حيث هي على تقدير الجعل المركب مستغنية الى الفاعل وان لم يكن مستقلة به
بجعل مستقل اي مستقل ومحتاجة اليه وليست بمستغنية بل النظر الصحيح يحكم بان المصداق هو خصوص الاستناد من
حيث الوجود لا الاستناد من حيث الذات ولا الاعم **قوله** غير منسلخة اي غير عارية وخالية عن الموجودية والمجعولية
مرتبة التقرر كلاهما بمعنى مصدريان فقوله المصدرية صفة لكل من الموجودية والمجعولية بعض الامر
التقرر وفعلية الذات مقارن لمرتبة الموجودية والمجعولية فهما متلازمان بعض انهما معا في المرتبة عند
القائلين بالجعل المؤلف لان القول بتقرر الماهية منفكة عن الوجود مخصوص ببعض المتكلمين ولا يقول به احد
من الحكماء لا من الاشراقيين ولا من المشائين حيث قال ما صرح به في حاشية الحاشية من انه يلزم ان لا يكون مرتبة
المعروض مقدمة على مرتبة العارض مع انه متفق عليه فيما بينهم فكيف لا يكون مرتبة التقرر التي هي مرتبة المعروض متقدمة
على مرتبة الموجودية والمصدرية التي هي مرتبة العارض **قوله** اي بالجعل البسيط المذكور آه فهو كقوله ثم اعلم انه
بما قرب للتقرير وفيه انه يلزم انتشار الضمائر في المطلب مع ان القول بالجعل البسيط هو مذهب الاشراقيين ومن
تبعهم من القائلين بعينية الوجود واما جمهور المتكلمين القائلين بزيادة الوجود فمذهبهم هو القول بالجعل المؤلف
كما صرح به بعض المحققين فلا يصح حمل عبارة المطبعة على وجه يكون مذهب جمهور المتكلمين فالصحيح هو الوجه الثاني
الا ان يقال انه انما اختاره لما مر من انه موافق لقوله ثم جعل الظلمات والنور **قوله** والكل بجعله آه وحاصل المذكورة
في المعنى الايجادي بمعنى ايجاد الذات والصفات **قوله** ان الجعل مطلقا ان معناه ان الفيض راجع الى الجعل الاعم من ان
يكون بسيطا او مركبا بقرينة التقابل يكون قوله في الحاشية والفيض فيه اشارة الى الرد من زعم ان الباري تعالى لم يجعل الا
العقل الاول وما سواه منه وفي الجملة يدل على ان المراد بالاطلاق شمول الجعل جميع الاشياء فيكون المعنى ان
الايجاد يكون جميع الاشياء مجعولة له تعالى بلا واسطة في التحقيق فيجعل الرد على من زعم ان الصادر من الواجب ليس
الا العقل الاول لان الواحد لا يصدر منه الا واحد واما ما سواه فانما يصدر من العقل الاول او بغيره من العقول
فعلى هذا فالاولى ان يقال في قوله الى الجعل مطلقا ان الفيض راجع الى الجعل المتعلق بالكليات والجزئيات
من ان يكون بسيطا او مركبا فرد على من زعم ان الصادر من الواجب ليس الا العقل الاول فلم يتعلق الجعل بجميع
الكليات والجزئيات لان المتبادر منه هو الجعل بلا واسطة ورد على القول بالبخت والاتفاق **قوله** من اطلاق ا
لجعل بدون ذلك التقرير **قوله** بلا مرجح لان المرجح انما هو السبب الموجد فاذا انتفى ذلك انتفى المرجح **قوله** وتحققها بالوجود
بدون الماهيات اي تحقق ما هو موجود بالذات وهو علم الممكنات بكونها وجودها من تلك العلة بدون ما هو موجود

بالفوات استقلالا وهو الواجب تعالى وهو باطل كما تقرر في موضعه **قوله** ليكون المكن بحيث الخارج حاصلا انه لا يكون مطلقا
نفع لان الواقع ان التكاليف لعدم استيلاء الحاجة في التي **قوله** فلانه من الممكنات كما السواد فانه محتاج الى المؤثر **قوله** لا
نظر فيها اليه لكان الجسد في المؤثرية الى ما هي لكل الجسد في المؤثرية الاولى بالايقلاب صفة شرعية فثبوتها امر اللازمة
قوله والجواب آه حاصله ان المؤثرية صفة اضافية ذهنية متحققة في نفس الامر مع قطع النظر عن عمل العقل وفرض الفارض
فلا يشير المطرد [illegible] كونها متحققة في نفس الامر بلا اعتبار معتبر وفرض فارض **قوله** وليس الخارج ظرفا يتقوم بالايجاد
بالمؤثر فلا يكون محتاجا الى المؤثر حتى يكون لها مؤثر آخر وتتسلسل بخلاف السواد والصفات العينية **قوله** ان التاثير اما
في حال الوجود اي التاثير في الوجود اما حال الوجود آه في التقرير على ايراد التحصيل لانه تحصيل الحاصل **قوله** وهو اجتماع
النقيضين وذلك لان وجود الاثر لا يتخلف عن المؤثر وقد فرض ان التاثير حال الوجود اي الايجاد انما هو في حال العدم كان وجود
الاثر ايضا في تلك الحالة فيجتمع وجود الاثر وعدمه معا وذكروا دليلا آخر في نفي كون التاثير في حال العدم وهو ان العدم
حال عدمه نفي محض فلا يصلح بحسب هذه الحالة لان يكون هو اثر الموجد اذ لا اثر له فلا تاثير ولا ايجاد فيهما وثالثهما ان الاثر
حال عدمه مستمر على ما كان عليه قبله فلا تعلق به تاثير وايجاد ويشرع في كونه مستمرا على حالته السابقة فقد بطل كون التاثير
في حال العدم بوجوه ثلاثة ولا ثالث لهما قلت التاثير في حال العدم قلت التاثير فيه اما حال كون الاثر معدوما وهو تحصيل او حال
واما حال كونه موجودا فليزم اجتماع النقيضين دائما في حال الوجود لا يصلح اثر المعدوم دائما هو مستمر على ما كان عليه قبل
ان تعلق به الاعدام فلا يتغير الى مؤثر العدم والنفي المحض بالادلة الدالة الكلية لم يجر في ذلك شيء من الدلائل الاخر
وفيه نقول المقصد به هذا واما ما قرر في الدليل الثالث ان الاثر حال عدمه مستمر فوجه ان المفروض ان التاثير في الوجود
حال العدم السابق على الوجود وليس المراد بالمستمر العدم الازلي الذي لا ابتداء له كما هو لفظ المستمر اذ لا تعلق به اصلا
بكونه ازليا فلا يتوقف نفي الايجاد في حال العدم عليه فافهم **قوله** والجواب انه فرق ما اي فرق عظيم بين افتقار الاثر الممكن
الموجود في زمان وجوده وبين افتقاره بشرط وجوده لان في التاثير حتم تشابه اليقين بشرط المحمول بخلاف الاول فانه لا
الا قولك التاثير اما حال الوجود او حال العدم وكلاهما باطل ان اردت به ان التاثير اما بشرط الوجود او بشرط العدم
فالمرجح بان التاثير في ذات الممكن لا بشرط الوجود ولا بشرط العدم وان اردت به ان التاثير في زمان الوجود او في زمان
العدم اخترنا انه في زمان الوجود ونمنع تحصيل الحاصل فهم بقوله وتحقيقه ان المؤثر في زمان المحصول انما هو بذلك الى
زمن غير الا تاثير آخر ولا استحالة فيه لان المحال انما هو ايجاد موجود قبل الايجاد فانه تحصيل الحاصل قبل ان الحصول
وهو بديهي واما ايجاد الموجود بوجود مقارن للايجاد فليس كذلك لانه حصول الاثر مع التاثير زمانا وذاك تحصيل
للحاصل بنفس التحصيل ولا استحالة فيه بل لا بد منه حصول الاثر مع التاثير زمانا كما اشار بعد ذلك في الحاشية والعلية
والعلو بان يقال ان المراد بقوله الحاصل بذلك التاثير ولا استحالة فيه هو ان المحال ايجاد الموجود الحاصل بتحصيل آخر قبله سواء

سواء كان وجوده قبل هذا الايجاد او مقارنا له فان المحال تحصيل الحاصل بتحصيل آخر مطلقا وانما قلنا ان في التاثير في زمان
تشابه فرض شرط المحمول لان هذه القضية بشرط المحمول للموضوع بشرط اتصاف الموضوع بالمحمول وهذه
القضية ثبوت قيد المحمول للموضوع فان القضية هنا ان الممكن لا يقبل التاثير حال الوجود ودوام العدم كما قرره
المواقف من ان هذه القضية بشرط المحمول فانما هو على سبيل التوسع فتدبر والله اعلم فمنهم من اجاب عن
اصل الاستدلال بان التاثير في زمان الخروج من العدم الى الوجود وليس ذلك زمان الوجود ولا زمان
العدم بل زمان الواسطة بينهما بناء على ما يفهم من الخروج فان المتحقق ان الخروج من بيت الى بيت ليس
حال الحركة في البيت الاول ولا في البيت الثاني وهذا باطل اذ التحقيق ان هذا الشيء اما موجود او معدوم ما من اول
البداهة وبعض المشايخ ممن يجوز الوجود بالعدم كان جوابه ومن النافين للواسطة اجاب بجواز تقدم
التاثير على حصول الاثر فيقع التاثير حال العدم في آن وحصول الاثر في آن آخر يعقبه وليس في ذلك اجتماع
الوجود والعدم اصلا وفيه انه يلزم تخلف المعلول عن العلة ولو قال لكن هو يجوزه وان كان تجويزه في
نفسه باطلا **قوله** ومنها ان التاثير آه قرره الحاشية هذا الاستدلال آه فيه دفع ما يتوهم من ان هذا الا
استدلال ليس بتمام لانه انما يلزم كون الانسان ليس بانسان على تقدير عدم تعلق الجعل البسيط بالماهية واني
يلزم من ارتفاع الماهية الانسان فقط لا كون الانسان ليس بانسان وخلاصته انه اذا فرض تعلق الجعل
البسيط فعلى عدمه لا يلزم سلب الشيء عن نفسه الذي هو المحال وحاصل الدفع ان الجعل عند المستدل عبارة عن
التقرر لا عن الخلق بمعنى انه لا يقول بها الجعل البسيط اصلا ولا يجوزه وانما يجوز الجعل المؤلف ولا شك ان
الجعل بهذا المعنى لو تعلق بالانسان لكان اثره ان الانسان انسان وان ارتفع فيها حرق ان الانسان
ليس بانسان مثلا ولا شك انه ضروري البطلان وتوضيحه ان ثبوت الشيء لنفسه ضروري وواجب فلا يمكن ان
يتعلق به الجعل لانه لا يتعلق الا بما هو ممكن ولو سلم تعلقه به فعند ارتفاعه لزم سلب الشيء عن نفسه الذي
هو نقيضه وسلب ثبوت الشيء لنفسه وهو محال **قوله** ان الجعل عبارة عن آه اي الجعل على تقدير وقوعه عبارة
عن التقرر الا الجعل المؤلف لا عن الخلق اي الجعل البسيط فهو لا يجوزه ولا يقر به اصلا ولذا فرض في الا
ستدلال بطلان الجعل المؤلف لا بطلان الجعل البسيط ولذا اجاب المحقق باختيار ان التاثير في نفس الماهية على
بقاء الجعل البسيط اذ لم يلزم من الاستدلال بطلانه اصلا **قوله** غير مجعولة سائر الماهيات لانه يلزم ماهية من الماهيات
قوله ولذا لم يذكره الا جعلها ولا فهو مذكور في ضمن الماهية **قوله** فيكون الانسان مثلا فيه اشارة الى انه تقرير للا
ستدلال الاول في صورة جزئية للتوضيح وحاصله انه لو كانت الماهيات في ذاتها مجعولة لارتفعت الماهيات بالمرة على
تقدير ارتفاع الجعل فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهو محال لان ثبوت الشيء لنفسه ضروري وارد عليه انه يجوز ان يكون اعدام

الجعل محال مستلزم للمحال والجواب ان عدم الجعل ليس ممتنعا بالذات والا لكان الجعل واجبا بالذات فنقول لو كان
المجعول مجعولا بالذات لامكن عدمه نظرا الى ذاته والامكان يجري في اثره فاحكمنا باستلزامه المحال منتف ملاحظة
اثره فقط والثاني باطل لان الا ان الاخفا عدم الجعل مع قطع النظر سواء كان بوجوب اشعه او وجوب الجعل
الا حكمنا باستلزام المحال قوله وانه يستحيل سلبه عن نفسه لان ثبوت الشي لنفسه ضروري قوله والكلام في الكلام اي البحث
في شمول الحيثيات المذكورة الى الماهية لانه الغير ماهية من الماهيات قوله امر اعتباري لا يشترك المؤثر لان اثر الجعل يكون
امرا عينيا كما يشهد به الفروق قوله والجواب بان التاثير في الماهية الى بطريق الجعل البسيط والقول ان الجعل البسيط
ولا توضيح لبطلانه في الاستدلال وحاصله انا نقول بالجعل والتاثير بطريق الجعل البسيط لا المؤلف حتى يرد عليه ما ذكر
كرشح الاستدلال فيظهر هو حاصل قول الشارح بناء على الجعل البسيط لو كان الجعل المؤلف فالجواب عن الاستدلال
لان ان ما يتعلق به الجعل والتاثير هو الاتصاف وقوله هو امر اعتباري لا يشترك المؤثر قلت ان ما يتعلق
الجعل وان كان اعتباريا لكن الجعل هو الامر العيني وما يشهد به الفرق هو كون الجعل امرا عينيا والكلام ما يتعلق الجعل
امرا اعتباريا وهذا هو [illegible] ما قوم الثانية وان التاثير بالجعل المؤلف فنقول ان ما يتعلق الجعل هو ان يكون
الجعل امرا عينيا دون المجعول اليه وما يتعلق به الجعل اعني الاتصاف امر اعتباري الكلام قوله ولا يلزم آه حاصله انا اذا
قلنا القول بالجعل البسيط فلا يلزم عند عدمه سلب الشي عن نفسه بل [illegible] عدم [illegible] وجود [illegible] انه يلزم عند
وجود الشي قوله فقط اي لا يكون الا الموجد قوله فهو حق لان افعال الله تعالى غير متعلقة بالاغراض لانه يلزم
منه نقصه تعالى في ذاته تعالى عن ذلك قوله والاحكام ربما [illegible] داعي العلة الغائية [illegible] الحكم والمصلحة
فهو [illegible] لان افعال الله تعالى لا تخلو عن الحكم والمصالح واقول [illegible] فهو حق [illegible] لان جمهور الشريعة قالوا
توضيح ان افعال الله تعالى معللة بالمصالح العباد عندنا مع ان الاصلح لا يكون واجبا خلافا للمعتزلة وقالوا
[illegible] الحق قول [illegible] ان افعاله معللة بها فان بعثة الانبياء [illegible] لا هتدا الخلق [illegible] والمعجزات لتصديقهم
[illegible] فقد انكر [illegible] وقوله وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وقوله [illegible] وما امروا الا ليعبدوا
الله [illegible] القران ودالته على ما قلنا والغرض لولم يفعل لغرض اصلا يلزم العبث [illegible] انه لا فعل لغرض
فانا لم [illegible] حصول ذلك الغرض اولى به من عدمه [illegible] فلو كان اولى به مستكملا به فيكون ناقصا [illegible] انه تعالى
مستكملا به لو كان الغرض راجعا اليه وهاهنا راجع الى العباد واجابوا عنه ان تحصيل مصلحة العباد وعدمه ان استويا بالنسبة
اليه لا يكون غرضا له وداعيا الى الفعل لانه يلزم منه الترجيح من غير مرجح وان لم يستويا بالنسبة اليه يلزم [illegible] اولى
الاستكمال واقول هذا الجواب غير مرضي لانا لا نسلم انه ان استويا بالنسبة اليه لا يكون غرضا له وداعيا الى الفعل اذ لا يلزم
ترجيح بلا مرجح لانه يجوز ان يكون الاولوية بالنسبة الى العباد مرجحا لتحصيله قوله [illegible] فلا يكون المقطع حلقة

لفعله علة غائية وان كان فعله لا يخلو عن المصالح والفوائد الكثيرة التي مرجعها الى نظام العالم وتلك الفوائد المصالح
تسمى حكما واعلم ان الاثر المترتب على فعل يسمى غاية من حيث انها على طرف الفعل ونهايته وفائدة من حيث ترتب
[illegible] عليها فتختلفان اعتبارا وتعمان [illegible] الافعال الاختيارية وغيرها واما الغرض فهو ما لاجله اقدام الفاعل على فعله
ويسمى علة غائية له ولا يوجد في افعاله تعالى وان ترتبت فوائدها وقد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ
في اعتقاده كذا في حواشي الشريفية على شرح المختصر قوله والحق آه حاصله ان بعض الاشياء اذا قارن شيئا في الو
جود ولم يكن واجب التحقق معه بل الا في ذلك البعض قد يحصل مع ذلك الاخر بطريق البحث والاتفاق وان كان ذلك
بعضه بالنظر الى اسبابها وعللها واجب التحقق معها لاستحالة تخلف المعلول عن العلة قوله على وجه البصيرة الكاملة
وانما قيد بهذا لان نفس الشروع انما يتوقف على تصور العلم بوجه ما واما تصوره برسمه فانما يتوقف عليه الشروع على
وجه البصيرة واما التصديق بموضوعيته وغايته فانما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة الكاملة كما فصل في موضعه
قوله تصور العلم بوجه ما سواء كان برسمه او بغير رسمه فايراد رسمه لا دائما هو الواجب هو تصوره بوجه ما لان
الواجب بعينه قوله وهي مقدمة العلم اي المقدمة بالمعنى المذكور المنطبق على الامور الثلاثة يسمى مقدمة العلم
يطلق هذا الاسم عليه لارتباطها به ونفعه فيها سوا توقف عليها ام لا فاذا ثبت ان مقدمة الكتاب مغايرة لمقدمة
العلم يحتج الى بيان توقف الشروع في العلم على ما ذكر في هذا المقدمة ولم يلزم ظرفية الشي لنفسه في قوله المقد
مة في بيان حده والتصديق بموضوعه وغايته قوله وهي تحتمله اي مقدمة الكتاب تحتمل لان يكون عبارة عن
الالفاظ الدالة فقط او عن المعاني فقط او عن مجموعهما كما ان الكتاب يحتمل لان يكون عبارة عن الالفاظ
وحدها او عن المجموع المركب منهما وما ورد عليه انه يحتمل الا يكون المقدمة والكتاب عبارة عن النقوش الد
الة على الالفاظ وحدها او مع الالفاظ فقط او مع المعاني فقط او مع كليهما فكيف يصح حصر الاحتمالات
الثلثة المذكورة فقط ودفع بان النقوش مطلقا لا تعم لان قصد المصنفين ببيان المسائل وهو انما يحصل بالالفاظ
الدالة على المعاني المدلولة بالالفاظ ولا دخل للنقوش في ذلك اصلا فاطلاق الكتاب على النقوش ليس
الا على سبيل المجاز كما يقولوا اشتريت الكتاب قوله الفاظ الدالة على المعاني والمعاني آه اشارة الى ان الكتاب
ان كان عبارة عن الالفاظ فقط فانما هو باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة وان كان عبارة عن المعاني فانما
هو باعتبار كون المعاني المخصوصة مدلولة بالالفاظ المخصوصة وان كان عبارة عن المركب منهما فانما هو بالاعتبار
بين المذكورين وذلك لان الافادة والاستفادة لا يحصلان الا بهذا الاعتبارات المذكورة فلا كان الو
جب ان يقول المعاني والمعاني المدلولة باللفظ الا انه لم يقل انه اشار الى انه يفهم من قوله الالفاظ الدالة
بطريق المقايسة فلم يقصد المحشي النقوش يكون ذاته على الالفاظ المخصوصة بخلاف الالفاظ فانها مع قطع

النظر عن تعبيرها بالالفاظ المخصوصة فافهم قوله نظرا الى قوله ما يذكر من الكلام الاان الذكر لا يكون الا بالفاظ والا
لكلام ما يذكر بعد الالفاظ قوله وتخصيص مقدمة العلم بالمعاني وحدها باعتبار ادراك المعاني وحدها كما يشهد عليه
السياق حيث اطلق مقدمة العلم على الادراكات الثلثة واللاحق حيث جعل مقدمة الكتاب بعلوم ومقدمة العلم
علم حيث قيد بها على اتحاد العلم والمعلوم بالذات قوله اذ الكلام يوصف به الالفاظ يوصف به المعاني يحتمل
ان يكون معناه ان الذكر كما يوصف به الالفاظ يوصف به المعاني بلا تفاوت كما ورد في الحديث القدسي ان
ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وان ذكرني في ملا ذكرته في ملا احسن منه وبقوله تعالى فاذكروني اذكركم بل هذا
مما لا نقل عن ائمة اللغة وكان ربما شاع بين اهل العرف واما الاية والحديث فلا يجيان الا على كونه حقيقة
تعمق بالعكس فقط لا على التكلم باللسان ليرد وقد انعقد الاجماع على انه تعالى متكلم وانه تعالى منزه عن الجسمية
غير محتاج الى الالة ويحتمل ان يكون معناه ان لفظ ما يذكر يتناول اللفظ والمعنى لانه ان اخذ بالذكر فالموصوف
به انما هو الالفاظ وان كان ما الذكر بالفهم فالموصوف به انما هو المعنى وهذا وان وافق اللغة لكن لا يوافق نظم
الكلام الا بجعل ما عبارة عن المعنى وان كان يحتمل ان ما يذكر ان اخذ من الذكر بالكسر فيعم افراده من الذكر باللفظ وان اخذ من الذ
كر بالضم فيعم افراده من الذكر بالكسر لا لانا اختيار لا لعموم له فلا يشمل المعنى اللهم الا ان يراد هنا ما يعم الذكر باللفظ
او يحمل على التوزيع والتقسيم ويحتمل ان يكون معناه ان الموصوف بالذكر وان كان هو الالفاظ بالاصالة
لكن يوصف به المعاني الغير بالعرض لكن عبارة المحشي بوما تقدم بالتسوية بين اللفظ والمعنى الا ان يحمل التسو
ية على صحة الاطلاق نفس الذكر على كليهما وان كان في احدهما بالذات وفي الاخر بالعرض فافهم قوله لكا
لكلام يعم اللفظي والنفسي فلفظ الكلام كلفظ الذكر لا يدل على تعيين الالفاظ فقط ونظيره لفظ القول كما يعم
حدوده في تعريف القياس بانه قول مؤلف من اقوال لان القول يشتمل القول الملفوظ والقول المعقول قوله
بل للارتباط كلمة بل للترقي يعني ان الارتباط والنفع بحقيقته انما هي بالمعاني فقط ولا دخل فيها للالفا
ظ لانها دالة على المعاني المخصوصة حتى لو قطع النظر عن هذا الاعتبار لم يحصل الارتباط والنفع بالالفاظ اصلا
كما يشهد به الوجدان قوله بمعنى المفهوم فقط يعني ان مفهوم مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة
الكاملة من الادراكات الثلثة ومعنى مقدمة الكتاب ما يذكر من الكلام قبل المقاصد لارتباطها به ونفعه
فيها وتعدد ايضا وان كان مصداق الثاني المعاني المخصوصة المذكورة في المقدمة ومصداق الاول ادراكا
تها ولا شك ان العلم والمعلوم متحدان بالذات وقد قيل في الحواشي ان المراد منه ان مقدمة العلم بين الادرا
كات نفس المعاني العارضة على المعاني من حيث التعبير الخ بين مقدمة الكتاب بيانا على ان مقدمة العلم تتحد مع علوم
ربما تتحد مع مقدمة الكتاب فكان متعددين في العرف فلا انه يرد ان مقدمة الكتاب على تقدير [illegible] جملة

هذا لا يصح على تقدير كون عبارة المحشي وان كان يحتمل ان يكون المراد بمقدمة الكتاب المجموع المركب من الالفاظ والمعاني فافهم منه

كونها عبارة عن المعاني ليس بمعلوم لمقدمة العلم فكيف تجدان في العرف انه يكون لاسم قوله على الاحتمال الثاني واما
على الاحتمال الاول والثالث يعني ان يكون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ وحدها او عن المجموع المركب من الا
لفاظ والمعاني فالتغاير بينه وبين مقدمة العلم بحسب المفهوم والعرف معا كما في الاول ويجب لحاظ الاحتمال الاصح
لديك الا فاتين قوله الا ان يراد بالتصديق بموضوعه آه ادعان في نفس يكون التغاير بينهما على الاحتمال الثاني ايضا بحسب
المفهوم والعرف معا لان الاذعان لا يمكن ان يتحد مع المذعن به واما ما قيل من ان الاذعان علم على تقدير كون العلم من
مقولة الانفعال ولا شك ان العلم والمعلوم متحدان بالذات فاتحاد افراد المصداق فمدفوع لان الاعلامي مثلا
شي وقع [illegible] الصورة العلمية الحاصلة من المعلوم لا غير كما صرح به بعض المحققين ظاهر في هذا المقام يكون
الاذعان علما او كيفية لاحقة كما زعم انه لو اريد بالتصديق بموضوعه وغايته تصورهما مع الحكم بالموضوعية
والغائية لكان الاتحاد مصداقهما ثابتا فافهم قوله والاولى ان يجعل آه لانها توجب زيادة بصيرة في الشروع
والتبحر بها في العلم بحقيقته اظهر كما قوله على تدارك العلم وتصور المعلوم قوله بالحقيقة وان كان اثبات الكلم
مطلق العلم كما سيأتي بحقيقته في القول التعاقب قوله لعلم المجردات لانفسها ولعلم الواجب تعالى مثلا لان العلم
الحضوري قوله بالعلم الحصولي الحادث فيخرج بقيد الحصولي الحضوري وبقيد الحادث الحصولي كعلم العقول
بغير ذواتها وصفاتها فانه حصولي قديم لما حققه المحقق الدواني فان بيان الحادث والحصولي عموما وخصو
صا من وجه لاجتماعهما في علمنا بغير ذواتنا وصفاتنا فانه حصولي حادث وتحقق الحصولي بدون الحاد
ث في علم العقول بغير ذواتها وصفاتها وتحقق الحادث دون الحصولي في علومنا بانفسنا وصفاتنا فانها
حادثة حضورية قوله نظرا الى اختصاص التصور والتصديق بالبديهي والنظري حاصله ان العلم منقسم الى
التصور والتصديق ثم كل منهما التصور والتصديق منقسم الى البديهي والنظري والبداهة وجود رسمه كما ليستة او عدم
ملكة بها الكسبية فيجب تخصيص العلم الى المقسم التصور والتصديق المنقسمين الى البديهي والنظري بالعلم الحصولي
الحادث والا لم يكن التقسيم حاصرا فان انقسام الى البداهة والنظرية حاصر دليلا على تخصيص مقسم التصور
والتصديق بالعلم الحصولي الحادث وتفصيل الدليل ان التقابل بين البداهة والنظرية اما من قبيل تقابل
العدم والملكة كما يفهم من ظاهر تفسيرهما المشهور من ان الكسبية الافتقار والتوقف على النظر
البديهة عدمه لا مطلقا وهو ظاهر بل عما من شانه الافتقار والتوقف على النظر ولا ريب في ان الكسبية
بين الطرفين والارتسام لان النظر يترتب على الحركة الفكرية الاختيارية ولا يوصف بالبد
اهة الا ما من شانه ذلك فالحضوري والقديم لا يتصفان بهما واما ما قيل الفساد بناء على كون البداهة
البديهة وجودية وهو الاجلائية المغنية عن النظر ومن شرط القديم انما هو هو اورد [illegible]

رد على تقسيم هذا العلم الى البديهي بل بقسم منه الى الكسبي فلا يكون ... وبعد به ... عدمها ... مطلقا ... منه

تدل عليها الا من ... لنقل الضرورية لا انها منتفا دريان

و تعاقبهما على موضوع واحد المقصود في القديم يمتنع الا يكون نظريا فلا يكون البرهانيين وفي هذا الدليل كما
ث ذكرت في موضعها فلا يطول بها الكلام بذكر تفصيلها الا ان شئت مطالع بها او انما هو وقد يخص لانه لا
حاجة اليه فان الانقسام يجري في الطعم والالم يجري في الحس ... ما الخطاب اللفظ من غرض داعية اليه
مع ان النهج يقول اهل الفن اشبه وسيأتي تحقيقه في القول اللاحق قوله لما عن ذاته اي صفاتها العينية
لان عليها صفاتها الانتزاعية على ما عرفت الخ قوله بان لا يكون نفس ... وجود ... الواجب
لذاته قوله او نفعا منه لما في صور الاشياء القائمة بذواتها قوله او معلولا له كما في الممكنات ... الواجب
قوله قوله والطبائع اي الممكنات كلها قوله من العوالي الى الجميع ... قوله لما السوافل اي الماديات قوله ...
الذات والوجود بالمعلولية بالقياس الى الواجب سبحانه اي غير مستقلة الذات والوجود ومفتقرة
فيهما الى الواجب تعالى سبحانه معلولة قوله وان كانت لكثرتها وسائط اي وان كانت السوافل بعضها
كائنة قوله مرتسمة ومخزونة فيها اي في العوالي قوله بافاضة المبدأ الاول هو المبدأ الفياض ... في
الحاشية اي بافاضته اياها على وجودها فيها اي وجود السوافل في العوالي ثم فرق وجودها فيها بقوله
على القيام بها اي قيام السوافل بالعوالي كما في الاذهان الناقصة لان وجود الصور فيها ...
بافاضة المبدأ الفياض ... فيها قوله وكونها وسائط فيه دفع لما يتوهم من انه لما كانت ا
سوافل بصورها مخزونة في العوالي صارت السوافل كلها معلولة للعوالي لا للواجب
فلا تكون كلها اي الجائزات معلولة للواجب وحاصل الدفع ان السوافل كلها صارت من الوا
جب لان صورها التي صارت مرتسمة في العوالي بسبب افاضة المبدأ الفياض صورها فيها فعا
رت العوالي واسطة في صدورها منه ولا يلزم من كون العوالي واسطة في الصدور ان تكون
السوافل معلولة للعوالي بل الكل بمعلولة للواجب تعالى والعوالي انما صارت واسطة
في صدورها منه تعالى قوله وجودها لها اي وجود السوافل للعوالي حتى حتى حتى

حتى يكون معلولية لها بل انما وجودها لذات الواجب سبحانه فهي معلولة فقط قوله اذ هو اي كون وجود الا
شياء لها من شان العلل لان المعلولية انما يكون للعلل فقط ولا شك ان العلل هو ذات الباري فقط
قوله فيثبت انها اي شان العوالي بالنسبة اليه كما ذهب الى التصديق ... والتصديق عبارة عن
التصديق ... ان التصديق لا يوصف بالصدق والكذب لان الصدق عبارة عن مطابقة
الحكم للواقع والكذب عن عدمها ولا حكم في التصورات فلا صدق ولا كذب ... قوله من غوايات الوهم
اي من ضلالاته والضلالات كثيرة ... عند صدق ... البيد قدس سره في شرح المواقف ان القوى الباطنة
كالمرايا المقابلة ... ما ارتسم في الاخرى والوهمية ... سلطان تلك القوى فلها
تصرف في مدركاتها واستعمال ما هو اللائق بها بل لها تسلط على ادراكات العاقلة ويحكم عليها بخلاف
احكامها فمن تسخرها للقوة العقلية صارت مطاوعة لها فهو فاز فوزا عظيما فانتهى كلامه فعلم منه
ان من لم يسخرها بل تركها وسدى فقد ضل ضلالا مبينا قوله فهي تحرزونه اي الكواذب في المحافظة
لا في العوالي قوله اي بشبهة قد تخلطها ما قالوا ان القوة الوهمية سلطان القو
ى ... جميع القوى ... عبارة عن ... المدركة
المدركة فقط والنفس عبارة عن ... الغير المدركة والى ... كما صرح به
المحقق البهروي في حاشيته على شرح التهذيب للدواني قوله في الكلية والفرق بينهما آه هذا دفع لما يتوهم
من انه لا وجود للعلم بوجه الشيء لانه ان جعل مرآة لملاحظة ذي الوجه فهو علم بالوجه والا فهو علم بكنه الشيء ...
وحاصل الدفع انه فرق ما بين كون الوجه مرآة لملاحظة ذي الوجه وكونه ... من حيث انه عرضي ...
فالاول علم بالوجه والثاني علم بوجه الشيء ولا ... ان الى ... في العلم بوجه الشيء ... العلم بوجه ...
الوجه ... العلم ... الوجه ... العلم بوجه الشيء عن علم ... بقوله ... كون الصورة آه ...
الدفع ان ... ذكرت ... العلم بوجه الشيء والعلم بكنهه ولا ... بذلك لانهما ... بالاعتبارين المتغايرين فان
صورة الكاتب مثلا ان جعل مرآة لانه ... ملاحظة ... علم بالوجه ... لملاحظة
الانسان ... علم بوجه الانسان

وبالقياس الى نفسه علم بكنهه ... العلم ... فانها اذا لم يجعل مرآة لملاحظة ما هو
ذاتي له ... من حيث انها ... الا العلم بكنه الشيء ... الى ... ما هو
ذاتي له ... في العرضيات ... الا قسم ... ثبات فلا
يكون ... قوله قلت ... الخ قوله ... الذي هو
موضوع القضية ... مطلق ... الاشتراك ...
... الاول ... لان مطلق الشيء ... في الافراد كلها ...
عليها ... الشيء المطلق ...
المقسم ... قد جعل ... في ان ...
ذلك ... الشيء والامر ... الا ...
... النوع ... المطلق ...
لا مطلق الشيء ... الى ... المطلق ...
على شرح المواقف لا مطلق الشيء ... فان المتقدم ... الطبع لا ...
... من حيث ذاته ... الاطلاق لان ... اذا لم ...
... فلا ... الواحد ... والكثرة ... القديم ...
فلا ... الكثرة ... الاعتبار ... التي ...
... الكثرة الافراد ... عن الوحدة والكثرة في المرتبة ... المراتب ...
موجودات ... النوع ...
الوجه الاول اي ... النوع ...
ما هو ... من حيث الاطلاق ... هو ... الانسان ... الحقيقة ...
... الانسان ... المواقف فانه ... والقول ...
قوله ... البديهيات اي ... من افراده ... ان ... البديهيات ...
... قوله ... الا ... البديهيات ...
ان ... الراسخون والعقلاء ... بقوله ...
... مقولة ... او الانفعال ... البديهيات ...
... الاوضح تلك ... الحق ...
بيانه

ونهاية ... واحد ... الحكم ... القسم الاول لا من الثاني فلا يخلو في كونها من اجلى البديهيا
ت واما التوهم الذي يرد على كونها من البديهيات بان يقال ان الحق ... كما هو ... في الكثرة المرتبة
فكيف يكون بديهيا لان البديهي لا يختلف فيه ... قوله ... في البديهيات ...
... الاشارة ...
... قوله ... الاشراقية ... قوله ... للمعقول ...
... قوله ... لانه كل الاشياء ... العلم ...
ظهور الاشياء ... قوله ... ان الوجود ... قوله ...
... قوله ... قوله ... الظهور ...
المجردة في العلم بكنهه ... اذ لا خفاء فيه اصلا قوله بل لانه ... القول
للشمس في ... الخفاش ... قوله تمثال الشمس اي صورته ...
... بالاكسير ... قوله ... من مقولة الكيف ... الحاصلة قوله
... من ... الصور المعقولة واما الاكثر ... في الاضافة والانفعال فانما هو
... قوله ... من مقولة الاضافة ... قوله او من الانفعال ...
... قوله ... على كل تقدير اي سواء كان من مقولة الكيف او الاضافة او الانفعال لا ...
... المشتركة ... على المقولة ... الجنس والفصل ...
... موصلا الى ... الاجناس ... الجنس ... القريبين ...
... البديهيات ... قوله كونه كيفيا اي من مقولة الكيف ...
الاضافة او الانفعال قوله ... الجوهرية ... اي اطلاق الكيف ...
... العام ... على ... الاطلاق ...
في العلم ... الجواهر ... قبيل اطلاق ...
... المقولات ... المعقول ...
... قوله ... المعقولات ... الى ...
بالنسبة الى الماهيات المركبة ... بالنسبة الى البسائط التي هي ... المعقولات بالنسبة الى البسائط

عرض عليهم لا اجناس والا لزم تركبها من العلمين الماهيات البسيطة كذا في الحاشية الشريفة قوله سخيف
اي سخيف عما ذكرنا لان الذي حققه في اللغة قلة العقل [illegible] قليل العقل وقيل السخيف [illegible] الضعيف
[illegible] قوله فيها على تقدير بساطتها اي كون ماهية العلم بسيطة كما هو المفروض [illegible] على هذا التقدير فان
فيها صدقا عرضيا كما انه لا يصدق عليه صدقا ذاتيا قوله فيها ليس [illegible] في شيء من الحقائق المحصلة اي نوعا
موجودا من الانواع الموجودة حد تركيب من الكيف والعلم فان العلم فقط نوع موجود (١) قوله فيها حتى يعد
عليه [illegible] اي صدقا عرضيا [illegible] المنقسم لان كل جنس [illegible] كما ان [illegible]
في الخارج كما [illegible] الشيخ في الشفاء قوله فيها وليس [illegible] العلم حقيقة [illegible] متصفة
بالكيف الذي هو المقولة تحته اتصافا عرضيا كاتصاف الانسان بالضاحك والكاتب [illegible]
به اما انتزاعيا [illegible] الاتصاف فيها لا سبيل الى الاول لان الكيف جنس عال للانواع الموجودة المنفردة
[illegible] وهو بسيط لا تركيب فيه اصلا لان ذلك الامر الواحد البسيط امر انتزاعي من حقيقته من الحق
[illegible] ان يكون ذلك الشيء الواحد امرا اعتباريا لان الامر الانتزاعي [illegible] امرا اعتباريا وما يكون
امرا اعتباريا لا يكون جزءا من حقيقة من الحقائق المحصلة اصلا فلا يجوز ان يكون الكيف جزءا لما تحته من الحقائق الموجودة
جودة وهو باطل لما تقرر عندهم عن افراد الكيف الذي هو المقولة جنس عال لما تحته من الانواع الموجودة
وبهذا التقرير اندفع ما توهم [illegible] انتزاعيا في البسائط والنفي
[illegible] في المركبات التي تحته لان الاختلاف في الشيء الواحد البسيط [illegible] ولا سبيل الى الثاني لان الكيف
على هذا التقدير [illegible] منضم الى حقيقة العلم لان الاتصاف الانضمامي يستدعي ثبوت الشيئين [illegible]
[illegible] فيكون الكيف موجودا بدون ان يتحقق في ضمن نوع من الانواع
فيلزم ان يوجد الجنس اي الكيف في الخارج بدون النوع وهو باطل لانهم قالوا ان [illegible]
[illegible] بدون وجود [illegible] في الخارج [illegible] بدون الفصل [illegible]
[illegible] مع انه خلاف المفروض [illegible] الكيف [illegible]
حقيقة اخرى [illegible] من مقولة الكيف بالذات ومن مقولة [illegible] بالعرض [illegible]
من الكيف [illegible]
والذاهب هو المحقق الدواني [illegible] في حواشي التجريد [illegible] ان عدهم العلم من مقولة الكيف من قبيل المسامحة

وتشبيه الامور

وتشبيه الامور الذهنية بالامور العينية [illegible] ان الجوهر والعرض نوعان من انواع الموجود الخارجي [illegible]
[illegible] علم [illegible] ان يوجد في الخارج [illegible] الكيف [illegible] الموضوع [illegible] ان الصورة [illegible]
الكيف [illegible] باعتبار الوجود الخارجي [illegible] فتلك صورة الجوهرية [illegible]
[illegible] باعتبار الوجود الذهني [illegible] هذا الكلام [illegible] التحقيق
[illegible] التفصيل [illegible] قوله فيها [illegible] عن الاشكال الوارد [illegible]
العلم كيف [illegible] من مقولة الكيف [illegible]
الجوهر [illegible] في الذهن [illegible] الواحد جوهرا [illegible] اذا وجدت في الخارج كانت في الموضوع
ولا يكون [illegible] موقوفا على تعقل الغير ولا يكون فيها اقتضاء النسبة والكيف الذي هو عرض
عام [illegible] من المقولات هو عرض موجود في الموضوع بحيث لا يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير ولا يكون فيه اقتضاء
[illegible] المحل ولا اقتضاء النسبة انتهى كلامه [illegible] ان الكيف له معنيان مذكوران احدهما المقولة المخصوصة من
[illegible] عرض عام لتلك المقولات [illegible] الكيف [illegible] المعنى الثاني لا الاول اذا
[illegible] في الذهن موجودة بالفعل [illegible] الموضوع [illegible] موقوفا على تعقل الغير
من مقولة اخرى مغايرة للمقولة [illegible] فيصدق عليها الكيف بالمعنى [illegible]
[illegible] بالكيف عندهم [illegible] المعنى الذي هو المقولة المخصوصة من العرض
اذ لا شك في انها اذا وجدت في الخارج [illegible] عليها انها اذا وجدت في الخارج كانت في الموضوع
في الموضوع [illegible] على هذا الجواب [illegible] لا في الموضوع لانها صورة جوهر فكيف يكون اذا وجدت في الخارج كانت
لا في الموضوع [illegible] العلم من الموجودات [illegible] فكيف يصدق عليه الجوهر بمعنى ماهية اذا وجدت في الخارج
[illegible] والكيفيات النفسانية وان كانت موجودات [illegible] بمعنى الوجود الذي [illegible]
لكنه لتعريف الكيف [illegible] اذا وجدت في الخارج كانت في الموضوع ولا يصدق على صورة الجوهر فتدبر [illegible]
[illegible] على [illegible] في التصور والتصديق [illegible]
المذكور [illegible] يطلقون الكيف على المعنيين المذكورين بل معنى الكيف عندهم هو المعنى الاول فقط اي المعنى المخصوص
المقولة واما المعنى الثاني الذي هو عرض عام للمقولة [illegible] ولا يصح اطلاق لفظ الكيف عليه عندهم ولو سلم ذلك

او يحمل جزئي الاول ان يقول [illegible] او جزئي [illegible] العلم [illegible] النور او الجهل [illegible] قوله واما الاشياء الى [illegible]
[illegible] ذكره [illegible] العلم قوله [illegible] في الحقيقة [illegible]
[illegible] قوله وما قيل [illegible] المستعد [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله القسمة الحقيقية [illegible]
حقيقة [illegible] الحقيقي [illegible] قوله [illegible]
بين جميع [illegible] القسمة الحقيقية [illegible]
[illegible]
[illegible] الى الاشتراك المعنوي [illegible]
في الكثرة في المفهوم [illegible]
[illegible]
التقسيم [illegible] العلم [illegible]
[illegible]
[illegible] بالذات [illegible]
[illegible] القسمة [illegible] الكثرة في المفهوم [illegible]
[illegible] المنفصل [illegible]
[illegible] تعريفات [illegible] المتفاوضة [illegible]
[illegible] في التعريفات قوله فانه اي الرسم [illegible]
في باب التعريفات [illegible] الرسم قوله في الكتب الكلامية كشرح المواقف وغيره [illegible]
[illegible] وفي هذا التعريف [illegible] حاشية [illegible]
[illegible] ان البديهي والنظري [illegible] من اقسام العلم الحصولي [illegible] والعلم المتعلق [illegible]
موضوع [illegible] العلم [illegible]
في بداهته ونظريته قوله لان العلم [illegible] هذا جواب من الاعتراض المذكور [illegible] ان العلم المتعلق بالماهية

الكلية

الكلية للعلم لا شك في كونه [illegible] وهو المتنازع فيه في هذا المقام واما [illegible] فهو علم متعلق بوجه من [illegible]
[illegible] الكلية للعلم [illegible] قوله [illegible] النور [illegible]
[illegible] بالصورة التفصيلية [illegible] بداهة [illegible] نظرية [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
بخلاف الثاني [illegible]
يكون [illegible] الدليل عليه [illegible] النور والسرور [illegible]
لان العام [illegible]
[illegible] قوله [illegible] ان الاستلزام [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العلم [illegible] النور والسرور [illegible]
[illegible]
العام وان [illegible]
يكون متصورا [illegible]
[illegible]
[illegible] ذات [illegible]
على تقدير تسليم [illegible] قوله [illegible]
من حيث هو جزء [illegible]
[illegible]
على التحقيق [illegible]
التفصيل [illegible]
[illegible]
متصور [illegible]
وان [illegible]
[illegible] متصورا [illegible] الكل [illegible]

[illegible]

للعقول

[illegible]

[illegible]

لم يتعرض

[illegible]

الاستعد

المقيد اي اخص منها وما عداها من الادراك له طريق دائر موصل اليه وهو القول الشارح فحصول الحكم عنده [illegible]
[illegible] التصور بالنسبة الى [illegible] بالقول الشارح فلا حاجة [illegible] الحكم وجعل [illegible]
بالتصديق لان هذا [illegible] طريق خاص [illegible] بيان طريق موصل الى العلم [illegible]
[illegible] الامتياز في الطريق فيكون [illegible] التصديق [illegible] الى امور متعددة [illegible]
[illegible] الادراك [illegible] الحكم [illegible] ولما اذا [illegible]
فالمكتسب [illegible] الادراك المذكور لكن [illegible] الادراك [illegible] الحكم [illegible]
قال فلا فائدة [illegible] الى الحكم [illegible] اي ادراكا واما [illegible] فلا ادراك النسبة من حيث الا
يقاع الذي هو فعل النفس له طريق خاص بالادراك من حيث الذات ثم [illegible] ان ذلك الادراك [illegible]
النسبة المتعلقة بالطرفين من حيث انها آلة لملاحظتهما بمنزلة النسبة [illegible] المتعلقة للامر الواقع في [illegible]
الخارج [illegible] النسبة [illegible] فكلكلي [illegible] والادراك [illegible] بالادراك
كونها متعلقة [illegible] النسبة [illegible] بمنزلة النسبة [illegible]
لكل واحد الطرفين والنسبة [illegible] الطرفين [illegible] النسبة [illegible]
بالمعلوم [illegible] العلم بالمعلوم [illegible] الطرفين وان النسبة [illegible] المعلوم [illegible]
فلما ظهر لك ان النزاع في التصديق [illegible] الامور المذكورة [illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible]
الى ان الادراك المذكور بمنزلة الجزء [illegible] الادراك المذكور [illegible]
لي انه لا يكفي في التصديق مجرد الادراك المذكور [illegible] ادراك واحد [illegible]
[illegible] قد انه ادراك معروض [illegible] الحكم سواء قلنا ان الادراك [illegible]
الى التصور والتصديق [illegible] الادراك [illegible]
[illegible] النسبة [illegible] باعتبار [illegible] ان [illegible]
[illegible] النسبة الخبرية اي ايجابية كانت او سلبية وهذا المعنى عرفي [illegible] ادراك تلك النسبة [illegible] قوله [illegible]
ليست في اللغة بمعنى ادراك [illegible] الاذعان [illegible] وهذا المعنى [illegible] المنطق [illegible] قوله [illegible]
[illegible] اصطلاح اهل المنطق وفيه التصديق على ما هو معناه عند اهل اللغة [illegible] اهل اللغة هو الاذعان والقبول
[illegible] في شرح المقاصد [illegible] المحققين [illegible] التصديق [illegible] التصديق اللغوي
تصديق

التصديق

تصديق

[illegible] التصديق في اللغة [illegible] الاول مأخوذ من [illegible] وصف القضية وهو عبارة عن الاذعان
يصدق القضية اي التصديق بان يعلم ان القضية مطابق للواقع ويعبر عنه بالفارسية براست [illegible] والثاني مأخوذ
من اللغة [illegible] وهو عبارة عن الاذعان بمعنى القضية اي التصديق بان [illegible] للموضوع مطابق للواقع ويعبر عنه با
الفارسية بگرويدن [illegible] وهذا المعنى هو التصديق المنطقي وهو يحصل قبل حصول المعنى الاول والثالث مأخوذ من الصدق
بمعنى وصف القائل وهو عبارة عن التصديق بان القائل مخبر عن كلام مطابق للواقع ويعبر عنه بالفارسية [illegible]
[illegible] كان ما قال العلامة [illegible] التصور المقارن للتكذيب [illegible]
العلامة [illegible] في شرح المطالع [illegible] ان تكذيب [illegible]
[illegible] من قبيل التصور دون التصديق قوله [illegible]
[illegible] عن [illegible] بالفارسية [illegible] الانكار [illegible]
[illegible] وعن التصديق [illegible] وعن المكذب [illegible] وعن [illegible]
[illegible] الاستفهام [illegible]
[illegible] المعاني [illegible] قوله الا انه [illegible]
[illegible] التصديق [illegible] الاذعان [illegible]
[illegible] التصديق [illegible] ما ذهب اليه اهل التحقيق [illegible]
والنسبة خبرية [illegible] الاذعان [illegible] بالنسبة [illegible] فالكلام [illegible]
القول [illegible] قوله [illegible] الطرفان [illegible]
ان [illegible] عن الاذعان [illegible] بالدليل [illegible] المحقق الدواني [illegible]
[illegible] الطرفين [illegible] ملاحظة النسبة
هو الحق [illegible] الاذعان متعلق بالطرفين [illegible] المقام [illegible] قوله [illegible]
حيث [illegible] متعلق [illegible] قوله في [illegible] النسبة رابطة [illegible] في الحاشية
متعلق الاذعان [illegible] الاثر [illegible] عند [illegible]
[illegible] الاذعان [illegible] النسبة [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الطرفان [illegible] قوله في [illegible] ان التصديق يتعلق [illegible]
[illegible]
[illegible] البسيطة [illegible]

التسليم الذي [illegible] الى الملكة [illegible] عند اهل التحقيق قضية [illegible] قوله واما الحكم
[illegible] ادراكا [illegible] معان متعددة [illegible] الاعراض [illegible]
ادراك النسبة فهو عين التصديق عند المتأخرين من المنطقيين كما هو [illegible] المتأخرين [illegible]
[illegible] ان التصديق عبارة عن الادراكات الثلثة والحكم شرط [illegible] عند الامام [illegible] للمنطقيين [illegible]
معلومة [illegible] من التصديق [illegible] الادراك الذي [illegible] التصديق [illegible]
[illegible] التصديق [illegible] عند [illegible] ادراك [illegible]
لقضية وهو التصديق [illegible] الامام [illegible] ادراكا بل [illegible] فعلا [illegible]
ورد الاعتراض بان المركب من الادراك والفعل [illegible] من الامور الموجودة [illegible] لا بد [illegible]
[illegible] المحقق [illegible] القول [illegible] الحكم الذي [illegible] الامام [illegible]
ان [illegible] التصديق [illegible] فعلا [illegible]
ان الحكم الذي هو شرط في التصديق اعني ايقاع النسبة [illegible] بالاختيار [illegible]
وقد [illegible] الآمدي ان التكليف [illegible] النظر الموصل اليه [illegible] المحقق [illegible]
الفعل [illegible] من مقولة [illegible] والتكليف يكون [illegible] الذي هو فعل اختياري [illegible]
بل [illegible] المقام [illegible]
عنه [illegible] بعض الفضلاء ان الامام متردد في كون الحكم ادراكا او فعلا [illegible]
والاسباب قوله الا ان المحققين [illegible] كون النسبة جزءا من القضية [illegible] اهل النظر [illegible]
الا [illegible] المحققين [illegible] ان النسبة جزء [illegible] القضية [illegible]
لحقيقة [illegible] حقيقة اذ هي [illegible] بسيطة [illegible]
القضية ليست بسيطة لحقيقة [illegible] مركبة [illegible] قوله اذ هي مركبة [illegible] حقيقة
لنسبة خارجة عن حقيقتها قوله واما الانتساب [illegible] ادراكا [illegible]
الفاء الكاف فعلا من افعال النفس [illegible] المحققين [illegible] التصديق [illegible] التصديق ليس الا
الادراكات والحكم شرط له وهو مذهب [illegible] المتأخرين قوله [illegible]
التصديق بانه تصور معه حكم [illegible] التصديق [illegible] عن الادراكات الثلاثة [illegible]
[illegible] بالحكم والحكم شرط [illegible] لا شطرا [illegible] قوله فلا [illegible] سلطان العقل [illegible] انه لو بني

انه لو بني التغاير المذكور وهو ان التصديق تصور معه حكم على ما هو التحقيق من ان ا
لحكم هو الاذعان لا الانتساب الذي هو فعل من افعال النفس فلا باس به عند العقل
اذ الحكم كان شرط التحقق التصديق لا داخلا في ماهيته فلا فرق بين ان يكون فعلا
او انفعالا اذ يصح ان يكون شيء داخلا تحت مقولة ويكون ذلك الشيء مشروطا
بشيء آخر يكون داخلا تحت مقولة اخرى وفرق بين مقولة ومقولة واشار
في كلام السيد الى ان الحكم لو كان ادراكا لا فعلا ولا انفعالا فالتغاير المذكور لا يصح على تقرير
لان الحكم حينئذ كسائر الادراكات فلا وجه لخروجه عن التصديق وجعله شرطا والا يلزم التر
جيح بلا مرجح وقوله سلطان العقل من قبيل لجين الماء فافهم قوله كما في القضية المقبولة
اي المقطوعة او المظنونة قوله او بدونه لو كان قضية غير مقبولة كالقضية المشكوكة
او الموهومة او لم يكن قضية سواء كان تصورا واحدا كتصور الانسان فقط او متعددا
بلا نسبة كتصور الانسان والكاتب او مع النسبة ايضا لكن يكون تقييدية كالحيوان الناطق
وغلام زيد او يكون نسبة تامة خبرية كقولك اضرب فهذه كلها من التصورات التي تكتسب
من القول الشارح لخلوها من الحكم واما اجزاء الشرطية فليس حكم ايضا الا فرضا وادرا
كها ليس تصديقا بالفعل بل بالقوة القريبة فيه سبب تحقيق في باب تصديقات قوله وهذا
لا ينافي التقابل آه دفع لتوهم ناشئ مما سبق وهو ان يقال ان ذكرت من اجتماع التصور
والتصديق في مادة القضية المقبولة ينافي المقابلة مع انها المتحققة بينهما كما قال المصنف
في القول اللاحق من انهما نوعان متباينان فلا يصح ما ذكرت وحاصل الدفع ان الاجتماع
المذكور لا ينافي التقابل لان مصداق كل منهما مغاير لمصداق الآخر لان المتحقق في التصديق
شيئان الادراك والاذعان الذي هو كيفية غير ادراكية كما سبق فالتصور انما يصدق على الا
دراك والتصديق انما يصدق على الاذعان اللاحق بالادراك ولا باس به لان المصداقين
متغايرين وسيتضح لك هذا في تحقيق الحل الآتي عن قريب قوله بحسب الماهية اي
الماهية النوعية فالتصور نوع آخر من الادراك يعني ان التصور والتصديق نوعان
حقيقيان من الادراك تفصيله ان التصور والتصديق عبارة عن الصورة الحاصلة
من حيث اكتنافها بالعوارض الذهنية وهذه الحيثية تقييدية والتقييدية وان كانت
معتبرة في العنوان فقط يوجب تشخص المبحث والمعبر عنه فكل تصور فرض فهو

متشخص في التصور الكلي المندرج تحته اشخاص فقط فكل كلي كذلك فهو نوع فالتصور نوع وقس على ذا الكل التصديق فاندفع ما اورده الفاضل الحسيني الخونساري في حاشية على حاشية القديمة من ان العلم والمعلوم متحدان بالذات والمعلومات مختلفة بالماهيات فيلزم ان يكون العلوم ايضا كذلك فيكون كل تصور فرض مخالف بالماهية لتصور آخر فلم يكن التصور نوعا واحدا نعم يرد عليه انه يلزم من هذا ان يكون لشيء ماهيتان مختلفتان احدهما مطلق التصور الذي هو نوع واحد بالنسبة الى ما تحته والاخر ماهية المعلوم بناء على اتحاده مع العلم بالذات اولم يكن نوعا بالنسبة الى ما تحته قوله وبحسب الصدق اي لا يصدق احدهما على ما يصدق على الاخر كالنوم واليقظة قوله على اختلافهما لان اللوازم آثار ومعلولات مستندة الى الملزومات وصادرة عنها والملزومات مقتضية لها اما بماهياتها من حيث هي هي لكن هو مختار الشيخ الرئيس او مع اعتبار الوجود كما في لوازم الماهية عند المتأخرين او خصوصهما كما في اللوازم العينية او الذهنية فاذا كانت اللوازم مختلفة فلا بد ان يكون حقيقة الملزومات مختلفة متعددة والا لزم استناد الآثار المختلفة الى شيء واحد وهو باطل لان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد لما تقرر في موضعه قوله كما ان اتحاد الملزومات آه اي كما ان اتحاد الملزومات المختلفة بحسب التشخصات المتحدة بحسب الماهية النوعية يدل على اتحاد اللوازم المختلفة بحسب النوع لان الملزوم علة واللوازم معلول وقد تقرر ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والحاصل ان كلا من هاتين الدلالتين متحققة واما دلالة اتحاد اللوازم على اتحاد الملزومات فليست بمتحققة لان اتحاد اللوازم لا ينافي اختلاف الملزومات لجواز كون اللوازم اعم تحقق من الملزوم ثم قال المحشي في حاشيته على حاشية شرح التجريد من ان دلالة وحدة اللوازم واختلافها على وحدة الملزومات واختلافها دلالة الدليل الاني ودلالة وحدة الملزومات واختلافها على اللوازم واختلافها دلالة الدليل اللمي لامتناع توارد العلل المستقلة على المعلول الواحد غير صحيح فدلالة وحدة اللوازم على وحدة الملزومات لان اللازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم بحيث يكون مشتركا بينه وبين حقيقة اخرى مغايرة لحقيقته وفي هذا الاستدلال اشكال وهو ان هذه القاعدة لو لم يكف تغاير الجهات في صدور اللوازم المختلفة الا يرى ان الواجب تعالى صدر عنه اشياء كثيرة مختلفة مع الجهات كما هو الحق عند المحقق الهروي من

من انه لا مؤثر في العالم الواقع الا الباري تعالى فلم يدل اختلاف اللوازم على اختلاف الملزومات من حيث الحقيقة غايته انه يدل على اختلافه ولو بالاعتبار فان اللازم غير مطلق والمطلق غير لازم فتدبر فانه قد خفي على كثير من المحققين فتأمل حتى يظهر لك دفع هذا الاشكال وبدونه خرط القتاد قوله لامتناع استناد الكثير الى الواحد لان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قوله من حيث هو واحد يعني يجوز ان يصدر عن الواحد الكثير من حيث انه كثير بالاعتبار وان كان هو واحدا بحسب الذات وحاصله ان تعدد الواحد بحسب الاعتبار يكفي في صحة صدور المعلولات الكثيرة ولا يشترط فيه تعدده من حيث الذات قوله في الحاشية لامتناع توارد العلل المستقلة اي مطلقا على معلول واحد اي يمتنع ان يجتمع على معلول الواحد علتان تامتان يكون كل واحد منهما كافيا في وجوده سواء كان ذلك على سبيل الاجتماع او على سبيل التعاقب او على سبيل البدل ومعنى التبادل ان يكون هناك علتان يمكن حصول المعلول بكل منهما لو حصل ابتداء اذا وجد باحد العلتين لا يمكن حدوثه بالعلة الاخرى واستدلوا عليه بانه لو اجتمع علتان مستقلتان عليه فلا يخلو اما ان يكون وجوده باحدهما فقط او بكليهما اما على سبيل الاجتماع او على سبيل البدل والكل باطل اما الاول فلعدم كون الاخر علة فضلا عن ان يكون تامة واما الثاني فلعدم كون كل منهما علة تامة لكونهما جزء الموقوف عليه والعلة التامة ما هو تمام الموقوف عليه واما الثالث فلان كل منهما بدون الاخر قوله فيها وهكذا يمتنع توارد العلل الناقصة اذ تعددها مستلزم لتعدد العلة التامة لكونها جزء منها وتغاير الجزء مستلزم لتغاير الكل وما قيل ان هذا الحكم لا يصح على مذهب الاشاعرة لانحصار العلة عندهم في ذات الواجب تعالى فوهم اما اولا فلان مذهب الاشاعرة ان العلة الفاعلية منحصرة في ذات الواجب تعالى لا ان مطلق العلة منحصرة فيه وكيف يقول به عاقل لعدم الاحتياج الكل الى الجزء وعدم الاحتياج العرض الى الموضوع ويكون الواجب مادة الاشياء واما ثانيا فلان الحكم بامتناع اجتماعهما لا يتوقف على وجودهما في الخارج قوله فيها ودليل الكل واحد وهو ما ذكرنا لكن الاولى فيه هو الدليل الذي ذكر في المواقف وشرحه وخلاصته ان العلة يقتضي الاالي كل منهما والاستقلال عدم الاحتياج فيلزم اجتماع الاحتياج وعدم الاحتياج لشيء واحد بالقياس الى شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة اعني الوجود وان شئت بسطا في هذا المقام فارجع الى شرح المواقف وحواشيه قوله فانحفاظا اصل الواحدة اي نفس اللازم من الجانبين اي من العلة والمعلول قوله جاعلة اي سواء كانت تلك العلة علة فاعلية او علة مغايرة لها من العلل الناقصة او العلل التامة قوله واما الحفاظ نحو الوحدة اي نوعها وصنفها من كونها بيان نحو الوحدة قوله بالعدد اي بالشخص قوله او بالطبيعة اي بالماهية الكلية سواء كانت نوعية او جنسية واطلاق الطبيعة على هذا المعنى شايع عندهم لا سيما

في هذا الفن قوله بالنظر الى طباع المعلول الطباع والطبع بمعنى واحد حاصله ان المعلول الواحد الشخصي لا يقتضي ان يكون له علة واحدة بالشخص بل يكفي فيه كون العلة الواحدة بالنوع او بالجنس بخلاف العلة الواحدة بالشخص فانه يقتضي ان يكون معلولها واحدا بالشخص ولا وحدة يجوز ان يكون معلولها واحدا بالنوع او بالجنس [redacted] العلة باي نحو كانت محفوظة في المعلول بعينها اي ان كانت العلة الواحدة بالشخص فمعلولها يكون واحدا شخصيا وان كانت واحدة بالنوع فمعلولها واحدة نوعي وان كانت بالجنس فمعلولها واحد جنسي واما نحو وحدة المعلول فلا يلزم ان يكون محفوظة في جانب العلة بل جاز ان يكون وحدتها بالشخص ولا يكون وحدة كذلك بل جاز ان يكون وحدتها بحسب النوع او بحسب الجنس ثم لما كان هذا المطلوب نظريا خفيا استدل عليه بقوله اليس من المحقق آه وحاصله ان صاحب الطبع السليم يحكم في اول التفكر بان لو اراد العلل المستقلة على المعلول الواحدة على سبيل التعاقب او على سبيل التبادل جائز ثم اذا تعمق في النظر وتامل حق التامل علم ان العلة ليس الا الامر المشترك بين العلل سواء كان الامر المشترك هي طبيعة تلك العلتين من حيث هي او من حيث تشخص الفردية المشتركة بين خصوصيات الافراد وخصوصياتها ملغاة لا تأثير لها في ذلك المعلول فذلك المعلول واحد بالشخص وليست علته واحدة بالشخص بل الامر المشترك الكلي وهو اما نوع او جنس فثبت المطلوب قوله فبادي اللحظ تعليل لقوله من بدء الامر والمراد باللحظ النظر الدقيق والفكر العميق وقوله والخصوصيات معزولة عنها اي عن العلية ومعناه لا دخل لها في التأثير وايجاد المطلوب بل التأثير انما هو للامر المشترك قوله في الحاشية ولو مع امر زائد اي ولو كان طبيعة المطلق مخلوطا ومخلوطا مع امر زائد من العوارض الشخصية فالمطلوب هو طبيعة فقط نكتة ولو وصلية قوله فيها لامتناع عموم المطلق آه والا يلزم ان يصح الحكم بابهام المطلق وتعيين العلة والوجدان يبطله قوله فيها في المعلول آه تأييد لما سابق قوله فيها وان كان له وحدة اخرى ايضا باعتبار آخر يعني جاز ان يكون للمعلول وحدة الشخصية مغايرة للوحدة النوعية باعتبار اقترانها مع العوارض المشخصة قوله وحدة اللازم الذي هو المعلول لا يستلزم ان يكون الملزومات التي هي العلة واحدة بالنوع بل جاز ان يكون وحدة الملزومات بحسب الجنس لا بحسب النوع قوله نحو الوحدة ايضا اي كنفس الوحدة قوله من الفطريات اي من البديهيات المركوزة واصل الفطرة الطبيعة قوله في الحاشية لما بيناه من انه جاز ان يكون اللوازم متحدة بالنوع ولا يكون الملزومات متحدة بحسب النوع بل متحدة بحسب الجنس اذا جاز

اذا جاز ان يكون العلة هو الامر المشترك الكلي كما مر آنفا قوله واما اختلاف اللوازم مطلقا اي باي وجه كان من الوجوه الثلاثة المذكورة مستلزم للاختلاف الملزومات باي وجه كان منها لان اللوازم معلولا والملزومات علل فلو جاز تعدد اللوازم مع اتحاد الملزومات فيجيء صدور الآثار الكثيرة من المبدء الواحد وهو باطل لما تقرر في موضعه ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قوله متعلق لان متعلق التصديق خاص وهو النسبة الخبرية ومتعلق التصور عام لا يختص بشيء اذ لا حجر فيه قوله المأمس انك حاصله ان المتعلق اللازم فاختلافهما فيه هو اختلاف في اللوازم وهو يدل على اختلاف الملزومات فكيف يتصور اتحادهما نوعا قوله يوجب اتحاد المعلوم وهو باطل ظاهر لان المعلومات ماهيات متخالفة والوجه قوله على التقادهما اي بحسب الذات الانبني على حصول الماهية يعني يختار المذهب المرجوح وهو ان حصول الاشياء باشباحها وامثالها لا بانفسها فح لا يكون بين العلم والمعلوم اتحاد بل تباين بحسب الذات فلا يوجب اتحاد احدهما اتحاد الآخر قوله وانت خبير آه حاصله ان القول باتحادهما ذاتا او اختلافهما متعلق لا يصح على القول بالاشباح والامثال كما لا يصح على القول بحصول الحقايق بانفسها اما على القول الثاني فلما ذكرنا من ان المعلومات متباينة بالحقيقة فكيف يصح الاتحاد واما على القول الاول فلان الامثال والاشباح متباينة بالذات لان الشبح كالمعلوم كنفسه مغاير الشبح الآخر فكيف يتصور الاتحاد قوله فنعم قد ثبت ما مر على آنفا من ان العلم والمعلوم على تقدير كون العبارة عن الصورة الحاصلة متحدان بالذات بحسب الذات فيوجب اتحاد المعلومين وهو باطل وان الاختلاف في المتعلق لا اختلاف في اللوازم فيدل على اختلاف الملزومات فبطل القول بالاتحاد النوعي قوله والامر الآخر هو الحالة الادراكية لم يظهر من كلامهم اذ لا يعلم من كتبهم في باب العلم غير الصورة الحاصلة قوله في الحاشية وهو ظاهر البطلان لان المعلومات ماهيات متباينة بالحقايق كالانسان والفرس والشجر والحجر وغير ذلك قوله كما يدل عليه تحقيق آه لانه يدل على ان الشك والاذعان المختلفان بحسب الحقيقة النوعية يتعلق بالنسبة التامة الخبرية كما ان النوم واليقظة مختلفان بحسب الحقيقة عارضتا الذات واحدة قوله وما حققناه سابقا آه الغرض منه دفع التناقض بين ما ذكر سابقا وبين قول المص ههنا وحاصله ان بناه سابقا وهو الاذعان ليس من قبيل الادراك بل هو كيفية لاحقة به هو مختار المحققين وليس هو مختار المص بل مختار المص هو ان الاذعان نوع من الادراك والادراك جنس له فعلى هذا معنى قوله سابقا واشار الى ان الاذعان كيفية غير ادراكية انه حصل من قول المص هذا الاشارة ايضا من غير انه يكون هو مختار

ومقصودة قوله لكونهما ان يكون بنفسه ونقيضه الذي هو التصديق من المفهومات العقلية ا
لحاصلة في الذهن لكونهما قسمين من العلم قوله بالحمل العرضي متعلق بقوله يصدق
اي يحمل التصور على كل من نفسه ونقيضه بان يكون التصور امر عارض لهما كما يحمل الماشي
على الانسان والفرس لكونه عارض وللتصور نوعا اخر من الحمل على نفسه وهو حمل الاولي
على نفسه والحمل الذاتي على افراده بنفسه قوله واما المقيد بعدم الحكم وعدم اعتبارة يعني
ان التصور المقيد المقابل لمطلق التصور قد يقيد بعدم الحكم وقد يقيد بعدم اعتبار الحكم وان
كان الحكم هناك موجودا قه في الحاشية مطلق التصور الحاصلة وهو بهذا المعنى مرادف للعلم قه فيها
مع عدم اعتبار الحكم اي التصور ويعتبر فيه الحكم سواء اعتبر فيه عدم الحكم او لا قه فيها بحسب المفهوم
والصدق لما عرفت من انه مرادف للعلم قه فيها والثاني اعم من الثالث بحسب المفهوم لان مفهوم اعتبار
الحكم وهو اعم من عدمه اذ لا يلزم من عدم اعتبار الشيء اعتبار عدمه لا بحسب الصدق بل هما متسا
ويان في الصدق فان العلم الكيفي بالكيفية الاذعانية آه قوله فان العلم الكيفي آه دليل لقوله فقط
لا لقوله اعم قوله متحدان بالذات لان حصول الاشياء بانفسها قوله حقيقتان مختلفتان لاختلا
ف لازمهما قوله يتعلق بكل شيء اذ لا حجر فيه قوله [illegible]
هو اختلافهما في اللوازم وهو يدل على اختلاف الملزومات فكيف يتصور التحاد بينهما نوعا قوله يوجب اتحاد
المعلوم وهو باطل ضرورة ان المعلومات ماهيات متخالفة وانواع متباينة قوله على التحاد بحسب الذات
قوله الا ان يبني على حصول المثال يعني بمختار المذهب المرجوح وهو ان حصول الاشياء باشباحها وامثا
لها لا بانفسها فح لا يكون بين العلم والمعلوم اتحاد بل تباين بحسب الذات فلا يوجب تحقق احدهما
اتحاد الاخر قوله وانت خبير آه حاصله ان القول باتحادهما ذاتا واختلافهما متعلق لا يصح على ا
لقول بالاشباح والامثال كما لا يصح على القول بحصول الحقايق انفسها اما على القول الثاني فلما ذكر ا
من ان المعلومات متباينة بالحقيقة فكيف يصح الاتحاد واما على القول الاول فلان المثال والشبح
متباينة بالذات لان الشبح المعلوم كشعر ماهية يباين الاخر بالذات فكيف يتصور الاتحاد على القول
الاول قوله فعرفت ما عليك آنفا من ان العلم والمعلوم على تقدير كون العلم عبارة عن الصورة الحاصلة
متحدان بحسب الذات فيوجب اتحاد المعلومين وهو باطل والاختلاف في المتعلق لا يختلف في اللوازم
فيدل على الاختلاف في الملزومات فبطل القول باختلاف النوعي قوله والامر الاخر وهو اتحاد الادراك
لو نظر من كلامهم اذ لا يعلم من كتبهم في باب العلم عن الصورة الحاصلة قه في الحاشية وهو ظاهر الطبق
ان المعلومات ماهيات متباينة بالحقايق كالانسان والفرس والشجر والحجر وغير ذلك
لما يدل عليه مقتضية آه لانه يدل على ان التصديق والاذعان المختلفان بحسب حقيقة النوعية يتعلق
بالشيء المختص الخبر كان اللوم واليقظة مختلفان بحسب حقيقته عارضتان لما واحدا قوله وما

وما حققنا سابقا آه الغرض منه دفع التناقض بين ما ذكره سابقا وبين قول المصنف هاهنا
حاصل ان ما قاله سابقا وهو ان الاذعان ليس من قبيل الادراك بل هو كيفية لاحقة به هو
مختار المحققين وليس هو مختار المصنف بل مختار المصنف هو ان الاذعان نوع من الادراك والادراك
جنس له فعلى هذا معنى قوله سابقا واشار الى ان الاذعان كيف غير الادراك كيفية اذ جعل
من قول المصنف الاشارة الى ذلك غير ان يكون هو مختاره ومقصوده قوله لكونهما ان يكون
بنفسه ونقيضه الذي هو التصديق من المفهومات العقلية الحاصلة في الذهن لكونهما قسمين
من العلم قوله بالحمل العرضي متعلق بقوله يصدق اي يحمل التصور على كل من نفسه ونقيضه بان
يكون التصور امرا عارضا لهما كما يحمل الماشي على الانسان والفرس لكونه عارضا وللتصور نوع
آخر من الحمل على نفسه وهو الحمل الاولي على نفسه والحمل الذاتي على افراده بنفسه قوله واما المقيد بعدم
الحكم وعدم اعتبارة يعني ان التصور المقيد المقابل لمطلق التصور قد يقيد بعدم الحكم وقد يقيد
بعدم اعتبار الحكم وان كان الحكم هناك موجودا قه في الحاشية مطلق التصور وهو بهذا المعنى مرادف
للعلم قه فيها مع عدم اعتبار الحكم اي التصور لا يعتبر فيه الحكم وسواء اعتبر فيه عدم الحكم او لا
فيها بحسب المفهوم والصدق لما عرفت من انه مرادف للعلم قه فيها والثاني اعم من الثالث بحسب
لان المفهوم عدم اعتبار الحكم وهو اعم من اعتبار عدمه اذ لا يلزم من عدم اعتبار الشيء اعتبار عدمه
لا بحسب الصدق بل هما متساويان في الصدق فان العلم الكيفي بالكيفية الاذعانية آه قوله ان العلم الكيفي آه
دليل لقوله فقط لا لقوله اعم قوله متحدان بالذات لان حصول الاشياء بانفسها قوله حقيقتان مختلفتان
لاختلاف لازمهما قوله يتعلق بكل شيء [illegible] قوله انه قد تقرر آه يعني ان المصنف قد قرر هذه
الشبهة باعتبار المصدق به كما يدل عليه الحل الاتي وصرح في حاشيته على قول فاذا تصور نا التصديق حيث قال
فيما لطف اي المصدق به كما في الصورة الشك لكن قد تقرر باعتبار نفس التصديق ايضا بان يقال العلم والمعلوم
متحدان بالذات فاذا تعلق التصور بماهية التصديق ويكون التصديق معلوم فلا بد ان يتحد التصور
والتصديق لان العلم والمعلوم متحدان بالذات وقد قلتم انهما متخالفان بحسب الحقيقة قوله وحاصل الجواب
آه حاصله ان كون التصور متعلقا بانه لا حجر فيه انما يستدعي ان يتعلق بكل شيء ولا يستدعي ان يتعلق به من كل وجه
فجاز ان يكون تعلقه بشيء من وجه جائز ومن وجه ممتنع ونختار ان التصديق من هذا القبيل يعني جائز تعلق التصور
بوجه ويمتنع تعلقه بكنه ولا ان المعاني المفردة يمتنع تصورها فيه بكنه الا ترى ان الواجب يجوز تصوره بوجه
ويمتنع تعقله بكنهه وان معاني الحرفية شيء تصورها بوجه الواحدة ويجوز بوجه آخر وهو ما اذا لاحظت
قوله وقد يجاب عن هذه الشبهة بان التصور [redacted] المتعلق بالتصديق تصور خاص فلا يلزم الا
اتحاده وبين التصديق المطلق وذلك لا ينافي التباين النوعي بين التصور والتصديق المطلق قوله
اقول يرد عليه وجاز ان يكون هذا الايراد هو وجه الامر بالتدبر قوله لو فرض تعلق التصور
بكنه التصديق وجب اتحادهما يعني لو فرضنا تعلق التصور بكنه التصديق وليس هو فرضا الا
من المطلق بل هو فرض الامر الممكن كما اعترف المجيب حيث قال فيجوز ان يمتنع تعلقه بحقيقة التصديق فانه
يفهم منه جواز عدم امتناع تعلقه بحقيقة التصديق ايضا والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال فلا يج

قولم

ان يكون التصور والمتصور متحدان وقد قلتم انهما مختلفان نوعا في الشك فانه يدفع ما توهم من ان
هذا الايراد يتجه على الجواب لان بناءه على ان تعلق التصور بحقيقة التصديق او ممكن والمجيب
قد جزم بامتناعه فلا ينقض هذا الايراد عليه قوله بناء على مقدمة الاولى من ان العلم والمعلوم
متحدان بالذات قوله يلزم صدق الشرطيتين المتنافيتين وهما قولنا كلما فرض تعلق التصور
بكنه التصديق كان الاتحاد بينهما واجبا وقولنا كلما فرض تعلق التصور بكنه التصور كان التغا
ير واجبا ودليل القول الاول ان العلم والمعلوم متحدان بالذات ودليل الثاني القول بالتباين
النوعي بينهما لاختلاف اللوازم والمورد على هذا [redacted] انا لا نسلم لزوم صدق الشرطيتين المتنا
فيتين لان مقدمهما ليس بصادق لان تعلق التصور بحقيقة التصديق ليس بواقع عند المجيب فكيف
يستقيم هذا الايراد عليه اجاب بقوله ولا يجب في الشرطية صدق المقدم وحاصله ان صدق المقدم ليس
بلازم في صدق الشرطية بل جاز ان يكون المقدم كاذب والشرطية صادقة لان مبناء صدق الشرطية على
صدق الحكم الاتصالي لا على صدق الاطراف كقولنا ان كانت الثلاثة زوجا كان منقسم بمتساويين
فان هذه الشرطية صادقة مع كذب مقدمها قوله والجواب آه حاصل الجواب انا نلتزم صد
ق كلتا الشرطيتين المذكورتين ولا منافاة بين [illegible] وانما المنافاة بين تاليهما وتنافي التاليين
لا يوجب تنافي بينهما الا ترى انهم يجوزون استلزام المقدم المحال للنقيضين فالتاليين هو النقيضين
المتنافيين والشرطيتان صادقتان كقولنا كلما كان الممتنع واجبا كان زيد موجودا ولم يكن زيد موجودا
قوله وفيه نظر سيأتي اي في بحث الشرطيات وهو ان علاقة اللزوم وعلاقة التنافي مما لا يجتمعان بين
الشيئين من جهة واحدة ولا يلزم اجتماع النقيضين فان صدق الاتصالي اللزومي بينهما بحسب علاقة اللزوم
يستلزم صدق السالبة المنفصلة العنادية بينهما بناء على ما قالوا من ان صدق المتصلة اللزومية الموجبة
يستلزم صدق السالبة المنفصلة العنادية مثلا اذا صدق قولنا كلما كان الشمس طالعة فالنهار موجود
صدق قولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا مع الموجبة المنفصلة العنادية فحينئذ
نمنع فيه ايضا صادقة وهما متناقضان فيلزم اجتماع النقيضين والى صدق الموجبة اللزومية مع صدق السا
لبة بمثل هذا البيان فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم وهو كون ا
المقدم المحال مستلزم للنقيضين وان كانت العلاقة هناك موجودة وهو المطلوب قوله وقد يقال آه في هذا القول
جزم بامتناع تعلق التصور بكنه التصديق وفيما مر من الجواب تجويز امتناعه من غير جزم به قوله لما تقرر آه لان
التصديق من صفات النفس لكونه من الكيفيات النفسانية كما هو من صفات فعلمها به حصوليا فعلم النفس
بالتصديق علم حضوري والمراد بقوله وصفاتها الصفات العينية وعلم النفس بصفاتها الانتزاعية علم
حصولي لكن هذا يقتضي ان لا يتعلق التصور بكنه التصور ايضا لجريان الدليل فيه قوله ان العلم بذاتيات
المعلوم آه يعني ان العلم بالشيء اذا كان حضوريا فالعلم بذاتياته وبعرضياته الانتزاعية حصوليا فنفس
التصديق المجمل معلوم بالعلم الحضوري والعلم المتعلق بذاتياته على التفصيل علم حصولي تصوري فيرد
الاشكال وانما قال بعرضياته الانتزاعية لان بعرضياته العينية كما مر آنفا من ان علم النفس بصفاتها العينية علم
حضوري قوله ومن هاهنا وقع آه يعني لا شك ان العلم النفس بذاتها علم حضوري ولو كان العلم بذاتياتها

يتبعهما

تها ايضا حضوري لما وقع الخلاف في ان ذاتها بسيط او مركبة لانها ان تحققت فلا يتصور
البساطة وان عدمت فلا يمكن التركيب ولا يتصور الخفاء فيها لكون العلم بها حضوري
كما هو المفروض فلا يقع الخلاف فيها لكنه قد وقع الخلاف فيها فلا يكون العلم بذاتياتها حضوري وكذا
لو كان العلم بعرضياتها الانتزاعية حضوري لم يقع الاختلاف في تجرد النفس وعدم تجردها بل يحصل الجزم بواحد
منها بلا اختلاف لكنه قد وقع الاختلاف فيه فلم يكن العلم بعرضياتها الانتزاعية حضوريا فقوله ووقع الخلاف في بساطة
النفس ناظر الى ان العلم بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري علم حصولي وقوله وتجردها راجع الى ان
العلم بعرضياتها الانتزاعية علم حصولي قه في الحاشية انها بسيط ان علم عدم تحقق [illegible]
الذاتيات جزما بالعلم الحضوري او مركبة ان [illegible] تحققها يقينا بهذا الكل العلم قوله هو المجمل دون
المفصل اذ هو معلوم بالعلم الحصولي قه في الحاشية اي بالشخص دفع لما يتوهم من ان المجمل حقيقة
كلية والعلم بالحقيقة الكلية لا يكون الا حصوليا فلا يصح كون المجمل معلوما بالعلم الحضوري وحاصل
الدفع ان المعلوم بالعلم الحضوري هو الشخص الملحوظ من حيث الاجمال لا الحقيقة الكلية حتى يرد
ما توهمت قوله والا يلزم اجتماع المثلين آه تقريره انه لو كان المعلوم بالعلم الحضوري هو المفصل
لا المجمل لزم ان يجتمع المثلان في محل واحد وهو باطل بيان الملازمة ان كل شيء حاضر عند النفس بنفسه وبصورة
التفصيلية ايضا على هذا التقدير وهما مثلان مجتمعان في محل واحد وهو ان الكل الشيء واما بطلان التماثل
من فروعها واذا كان حضور الشيء للنفس بالصورة التفصيلية باطلا علمنا ان المعلوم بالعلم الحضوري هو ذلك
الشيء على سبيل الاجمال واما صورة التفصيلية فجاز ان يكون مكتسبا بالحد التام فثبت للمنفصل حد تام موصل
اليه فقوله فيجوز آه متفرع على قوله هو المجمل دون المفصل وقوله اجتماع المثلين المستحيل اشارة
الى ان اجتماع المثلين قسمان مستحيل وغير مستحيل فالقسم الاول هو ما اجتمع المثلان الحاصلان في الموضوع
الواحد بحيث لا يكون بينهما تغاير بالاجمال والتفصيل والقسم الثاني ما اجتمع فيه لكن تغايرا بالاجمال
والتفصيل فانحن فيه لو كان المعلوم بالعلم الحضوري هو المفصل لزم قسم الاول كما بينا وهو باطل ولو
كان هو المجمل لكان هو من القسم الثاني وهو جائز فلذا قلنا ان المعلوم بالعلم الحضوري هو المجمل واما
المفصل فهو معلوم بالعلم الحصولي قه في الحاشية بصورة اجمالية كلمة الصورة لا تطبق العبارة والا فلا
صورة في العلم الحضوري اصلا فمعنى قوله حاصلة بنفسها بالصورة الاجمالية انها حاصلة للنفس بنفسها
لكن على وجه الاجمال لا على وجه التفصيل فمعنى قوله بصورة اجمالية بوجه اجمالي قه فيها متحدان نوعا فيكونا
مثلان لان المثلان هما مشتركان في الماهية النوعية المختلفان بحسب [illegible] ما قيل في تعريفهما
اي المشتركان في اخص الصفات النفسي لان الاشتراك في اخص الصفات انما يحصل بسبب الاشتراك
في الماهية النوعية قه فيها وحاصل الدفع آه وحاصله انه لا بد في استحالة اجتماع المثلين ان يكونا
متفقين بالاجمال والتفصيل بان يكونا كلاهما صورتان اجماليتان للشيء او يكون كلاهما صورتان
تفصيليتان له واما اذا كان احدهما اجمالية لذلك الشيء والاخرى صورة تفصيلية له كما في ما نحن فيه فلا
استحالة في اجتماعهما وكذا الاستحالة في حصول احدهما بنفسه للنفس والاخر بحصول صورته له قال
فيها وبالجملة آه حاصله ان استحالة اجتماع المثلين انما هو لارتفاع التمايز بينهما على تقدير الاجتماع و

حاصل

الاولى والثاني

انما يكون اذا كان التمايز بحسب المحل فقط واما اذا كان التمايز بينهما بحسب نفسها فلا يستحيل الاجتماع
بينهما اذ على تقدير الاجتماع وان انتفى التمايز بينهما بحسب المحل فقط لكن التمايز بينهما باق بحسب
التشخص هو قد بعض الفضلاء لما اراد ان يتوجه عليه بالنقض لان مقدمات البيان بعد التسليم والاغماض
عما ينبغي عليه الاستحالة اجتماع المثلين يستلزم عدم علم الجزئيات على وجه الجزئي فانه على تقدير حصول
الاشياء بانفسها يلزم اجتماع المثلين لا محل وتقرير النقض هو انه على تقدير حصول الاشياء بانفسها لا بد
للعلم الجزئي من حيث جزئي ان يحصل بنفسه ويتشخص مقارنا بالعوارض الخارجية في الذهن اذ الكلي قاصر
عن علم ما هو كذلك وهل هذا الا اجتماع المثلين الذي ادعيتم استحالته لاجتماع التشخص الذهني والخارجي
والتشخصين الخارجيين المتشاركين في الماهية النوعية في محل واحد وهو النفس وانكروا علم الجزئي من
حيث هو جزئي فلا سبيل اليه لانهم استدلوا على ان حصول الاشياء بانفسها بانا نحكم على اشياء لا وجود
لها في الخارج باحكام ايجابية صادقة وذلك لا يمكن الا بعد وجود تلك الاشياء اذ ثبوت الشيء
للشيء يستدعي ثبوت المثبت له واذ ليس في الخارج فهو في الذهن وهذا الدليل على تقدير اتمامه يدل على
ان حصول الجزئي بما هو جزئي ايضا في الذهن لجريان خلاصة الدليل فيه ايضا لانا نحكم عليه بما هو كذلك باحكام ايجابية
صادقة نحو زيد كاتب فلا بد من وجوده واذ ليس في الخارج فهو في الذهن ووجوده المغاير معه حقيقة
او اعتبارا لا يكفي لصدق القضية زيد قائم وجود الماهية الانسانية في ضمن الجزئي آخر كعمرو وخالد وغيره
فلا بد من حصوله ووجوده من حيث انها متشخص بالعوارض الخارجية ومكشوفة بالعوارض الذهنية في الذهن
وليس العلم زائدا على هذا التقدير والجواب عنه بانا لا نسلم لزوم ذلك المستحيل لتباين التشخص الذهني والخارجي
وبين التشخصين الخارجيين الذين تشخص احدهما مغاير لتشخص الآخر لتحقق التمايز بينهما كما بين المثلين
او السطحين المتماثلين في الانحناء والاستقامة الحالين في سطح واحد او جسم كذلك بناء على ما تقرر
في الحكمة من ان المحل هو الكل لا البعض دون بعض لانهما من حيث انهما متماثلان في جهة محل لاحدهما
ومن حيث انهما متمايزان في جهة اخرى محل للآخر فغاية التمايز بين المتحدين ذاتا لا يتوقف على اختلاف
المحل تشخصا بل المحل الواحد في ازمنة متعددة او في زمان واحد يوجب تعدد التشخصات بحسب الجهات
كالهيولى فالجواب مشترك واما قوله بعد التسليم ففيه اشعار الى ان لا احد ان يمنع كون العلم بالصورة
الذهنية حصوليا وان كانا متحدين بالذات لنوع اجتماع المثلين المستحيل مشتركا عبارة عن اجتماع الامرين
المتشاركين في الماهية النوعية في محل واحد والمستحيل منه اجتماعهما بحيث يرتفع الامتياز بينهما او التمايز
بينهما لا يتوقف على اختلاف المحل تشخصا كما ذكرنا آنفا واما قوله والاغماض اي فيه اشارة الى ان ما بني عليه
استحالة اجتماع المثلين هو ارتفاع الامان عن حكم الحس على تقدير جوازه لجواز ان يكون السواد المحسوس
الواحد سوادات كثيرة ليس مما ينبغي ان يبنى عليه لانا نجد بالحس عدم ارتفاع الامان المذكور اذ الحس قد يغلط
كثيرا كما يرى الملقى في شعر معرة فادعاء استحالته ادعاء محض كيف وان الجسم يغمس في الصبغ فيعلوه كدرة
ثم كيفية ثم سواد ثم حلوك وليس ذلك الا لتضاعف افراد السواد المطلق على الكيفية كدرتان
اجتمعتا والسواد كيفيتان والحلوك سوادان وهو بعينه اجتماع المثلين وفيه ان ما ذكره يستلزم
رفع الوثوق عن الحسيات بالكلية وهو باطل اذ وقوع الغلط في الحسيات المخصوصة لاسباب الجزئية
لا يستلزم وقوعه في غيرها مع انا نقول ان كل واحد من الالوان المذكورة لون مماثل للآخر في الشدة

في الشدة والضعف ويتوارد هذه الالوان على الجسم بدلا وبالثاني يزول الاول عنه ولا يتصور اجتماعهما
عنها فلذلك الجسم اصلا الا انه لما كان المتاخر اشد من المتقدم في السوادية يعلم ان فيه اجتماع
اللونين متماثلين في الجسم وهذا هو الحق فان الالوان المختلفة في صورة تبدل الغمر الى كدرة من
الكدرة الى السوادية تتوارد بدلا عليها فكذلك في صورة الصبغ هذه المسئلة اي مسئلة اتحاد
العلم والمعلوم **قوله** لا باشباحها فان الشبح مغاير بالحقيقة لذي الشبح فلا يتصور الاتحاد بينهما
قوله والحق ان للشبح آه حاصله ان الاعتبارين اللذين اعتبر بينهما في حصول الاشياء بانفسها يتأتى
في الاشباح ايضا فان للشبح الحاصل في الذهن ايضا اعتبارين احدهما ان يعتبر من حيث هو هو والثاني
ان يعتبر من حيث اكتنافه بالعوارض الذهنية كما ان للنفس للاشياء على تقدير حصول الاشياء في الذهن
بانفسها اعتبارين بلا تفاوت فما وجه التقسيم كون مسئلة الاتحاد مبنية على الثاني دون الاول ومما يرد
عليه انه على تقدير كون الشبح ذا اعتبارين يدخل الشبح مع معلوم الذي هو الشبح من حيث هو هو في
حصول الاشياء بانفسها لكونه فردا منه والكلام فيه وانما الكلام في مغايرة لذي الشبح وهي متحققة
من غير ريب فلذا قال واما المعلوم بمعنى ما قصد تصوره آه وحاصله ان الكلام في مسئلة الاتحاد ان
اجري على المعلوم الحقيقي وهو الشيء من حيث هو فلا شك في اتحاد العلم معه سواء كان حصول
الاشياء بانفسها او باشباحها بلا فرق وان اريد بالمعلوم ما هو المعلوم بالعرض اي ما قصد تصوره
فلا شك ان العلم يغاير المعلوم بهذا المعنى سواء كان حصول الاشياء بانفسها او باشباحها
فلا فرق بينهما اما على تقدير حصول الاشياء بالشبح فلان القصد من تصور ذي الشبح ولا شك ان
الشبح مغاير له واما على تقدير حصول الاشياء بانفسها فلان العلم في العلم بالوجه اي الصورة الحاصلة
للوجه في الذهن مغاير لذي الوجه الذي هو مقصد التصور من الوجه فان الوجه وذي
الوجه مختلفان ذاتا وحقيقة وان لم يكن الاتحاد فالمغايرة متفاوتة في الاصلين **قوله**
عي كون هذه المسئلة مبنية على اصل حصول الاشياء بانفسها تحكم بحتا لا دليل عليه **قوله**
اي المصدق به وهو النسبة التامة الخبرية **قوله** كما في الصورة الشك فان التردد في الصورة
الشك انما هو في تلك النسبة **قوله** اذ عليه مدار الحل المذكور اي الجواب لان حاصله ان التصور
والتصديق كيفيتان مختلفان بالحقيقة عارضتان لذات واحدة وهي تلك النسبة كما ان النوم
واليقظة كيفيتان مختلفان بالحقيقة عارضتان لذات واحدة كذات زيد فذلك الحل يدل
على ان هناك شيء [illegible] ذات معروض لكل من التصور والتصديق المختلفين بحسب الحقيقة
لا ان واحدا منهما معروض للآخر كما هو الحاصل عند تقرر الشبهة بنفس التصور **قوله** فان حصول
صورة الاذعان آه تقريره ان المحقق عند تعلق التصور بنفس التصديق ليس الا صورة الاذعان
الحاصل في الذهن ونحن نقول باتحاد [illegible] مع تلك الصورة نوعا **قوله** في الحاشية ويمكن ان
يجاب بمثل هذا اي بمثل هذا الجواب من الاشكال بنفس التصديق على تقدير عدم القول بالحالة الادراكية

كما اجبنا عنه على تقدير القول بها حتى لا يبقى لاحد مجال ان يقول ان الجواب المذكور عن الاشكال
الوارد بنفس التصور انما يصح على مذهب القائلين بالحالة الادراكية واما على مذهب النافين
لها فلا يصح **قوله** فيما لان صورة الاذعان الذي هو تصور خاص **قوله** فيها بالحمل الاولي لان ذلك
التصور خاص والتصديق على هذا التقدير اي تقدير نفي الحالة الادراكية متحدان وهو ظاهر **قوله** فيما دونه
الشائع المتعارف لانه يقتضي ان يكون الموضوع من جزئيات المحمول مطلقا وان يكون ما هو من جزئ
يات احدهما هو بعينه من جزئيات الآخر وكلاهما ممنوع فيه وحاصل الجواب ان الاتحاد انما يكون
بين العلم والمعلوم والعلم في هذا التقدير هو تصور خاص اي حصول صورة الاذعان والمعلوم هو التصديق
لان الاذعان هو التصديق المطلق فاللازم ليس الا الاتحاد بين التصور المطلق وبين ذلك التصور الخاص واما الا
تحاد بين التصديق والتصور المطلقين فليس بلازم فيجوز ان يكون بينهما التباين لان معنى التباين ان
لا يصدق احدهما بالحمل الشائع المتعارف على ما يصدق على الآخر كذلك والحال فيما نحن فيه كذلك لان الثابت
فيها انما هو الصدق بالحمل الاولي فقط **قوله** في الحاشية اللهم الا ان يقال آه حاصله ان الحمل المذكور
من المصنف لا يجري في الاشكال بنفس التصديق وانما هو جواب عن الاشكال اذا اريد بالتصديق المصدق به لانه
اريد بالتصور الشك والتردد لا التصور المطلق ولا يمكن ان يتعلق بنفس الاذعان والا لزم اجتماع
الطرفين وهو محال فان المراد من التصديق في قوله هو المصدق به لا النفس كما يدل عليه قوله آه فانه يدل
على ان النوم واليقظة كما انهما يعرضان لشيء ثالث هو ذات كذلك الشك والتصور الاذعاني فيما نحن فيه
عارضان لشيء ثالث وهو الحالة الادراكية فلان واحدا منهما معروض للآخر **قوله** فيه الا معنى لتعلق
التصور آه اذ الشك والاذعان ضدان لا يجتمعان اصلا **قوله** فيه لا يختص بالتصور الذي هو الشك
حاصله ان التصور في قولهم التصور يتعلق بكل شيء عام والشك تصور خاص لانه فرد منه فمن قولهم
ان التصور يصح ان يتعلق بكل شيء فيجوز ان يكون العام من حيث العموم يصح تعلقه بكل شيء وان كان
بعض افراده كالشك لا يصح ان يتعلق ببعض الشيء وهو الاذعان **قوله** معلوم بالعلم الحضوري اي
حضوري وليس معلوما بالعلم الحصولي كما يدل عليه كلام المصنف نفس القيام به والحلول فيه وحاصله ان الشيء
من حيث الحصول الذهني والشيء من حيث القيام بالذهن امر واحد وهو العلم لان القيام بالذهن ليس
الا عبارة عن الحلول فيه ولا شك ان العلم صفة حقيقية من صفات النفس وقد تقرر ان علم النفس
بذاتها وصفاتها الحقيقية علم حضوري فكيف الشيء من حيث الحصول الذهني معلوم بالعلم الحضوري
ولا يكون معلوما بالعلم الحصولي فكيف يصح تقسيمه الى التصور والتصديق لان المقسم اليهما انما
هو العلم الحصولي ثم لما ورد عليه ان حصول الشيء في الذهن مغاير للقيام به كما ان حصول الشيء
في الزمان والمكان مغاير لقيامه بهما فان الضرب مثلا حاصل في الزمان والمكان وليس
قائما بهما وانما هو قائم بالضارب فكذلك الشيء الحاصل في الذهن وليس قائما به فلا يكون
صفة النفس فلا يكون العلم به حضوريا دفعه بقوله وليس من زمرة حصول الشيء

الشيء في الزمان والمكان وحاصله كما صرح المحشي في بعض حواشيه ان حصول الشيء في الذهن
ليس من قبيل حصول الشيء في الزمان والمكان لان الشيء اذا حصل في الذهن بنفسه لا بشبحه يكتنف
بالعوارض الذهنية البتة والمكتنف بها يجب ان يكون قائما بالذهن بشهادة الحدس الصائب
الا ترى انهم استدلوا على بساطة النفس ببساطة ما هو حاصل فيها كحصول الاصلي في الذهن
بمعنى القيام به وان كان ذلك الشيء من حيث هو هو مع قطع النظر عنها موجودة فيه
ايضا بوجود في نفسه لا يترتب عليه الآثار الخارجية فليس بينهما فرق الا ان احدهما لا يقوم بالذهن
اصلا كالشيء الحاصل في الزمان والمكان والآخر قائم به مباين للاول في الماهية كما زعم الفا
رق بين الحاصل في الذهن والقائم به كيفي والامر القائم بالذهن على زعمه يجب ان لا يتحد مع الحاصل
فيه بالماهية والا عاد الاشكال عليه بلزوم كون الماهية الجوهرية كيفا ولزوم اتصاف الذهن
بما هو منفي عنه واذا كان مغايرا له بالماهية كما توهم لم يكن علما له اذ لا يكون مباين مكشوفا لا
نكشاف ما يباينه عند اهل الحق لامتناع ان يكون صورة الفرس علما للانسان الحاصل معنى في الذ
هن الا اذا كان شبحا له وهو جمع بين المذهبين وبما حررنا لا يرد ان يكون الحصول نفس
القيام به مخالف لما حققه المحقق الدواني في حاشيته على شرح التجريد في الامور العامة من القول المواقف وهو انه
يجوز ان يكون للشيء الواحد وجودان في الذهن [illegible] باعتبارين احدهما يحذو حذو الوجود الخارجي
والآخر لا يحذو حذوه وهو باعتبار الاول علم وباعتبار الثاني معلوم فتامل **قوله** الا ترى ستوسر د
توضيح لكن الحصول في الذهن عبارة عن القيام به الذي هو الحلول فيه اذ لو لم يكن الحصول في الشيء عبارة
عن الحلول فيه لم يكن ذلك الاستدلال صحيحا اذ لا يلزم على هذا التقدير من بساطة الحاصل بسا
طة ما هو حاصل فيه وانما يلزم من بساطة الحال بساطة المحل النسبة **قوله** قيل لك اي في الجواب لو
هم المذكور دفعه وحاصله ان الحصول له معنيان الاول الوجود الظلي الذي لا يكون مبدأ للآثار
الخارجية المطلوبة والثاني الوجود الاصلي الذي هو مبدأ الآثار الخارجية المطلوبة والمراد به
في قول المصنف الشيء من حيث الحصول الذهني المعلوم هو المعنى الاول فيصير حاصله ان الشيء الحاصل في الذهن من
حيث هو هو مع قطع النظر عن الاكتناف بالعوارض الذهنية معلوم ولا شك انه معلوم بالعلم الحصولي
لا بالعلم الحضوري لان المعلوم بالعلم الحضوري هو الشيء الحاصل في الذهن من حيث الاكتناف بالعوارض
الذهنية لانه انما يكون صفة حقيقية للنفس بهذا الاعتبار الاول فعلى هذا يكون الحيثية في كلام المصنف تقييدية
لا تعليلية **قوله** ويحتمل الحيثية تعليلية يعني يجوز ان يكون الحيثية في قول المصنف تعليلية فمعناه ان
الشيء يصير معلوما لكونه حاصلا في الذهن فيكون الحصول في الذهن الذي هو عبارة عن الحلول فيه
خارجا عن حقيقة المعلوم وداخلا في حقيقة العلم اي في عنوانه لا معنونه كما سيصرح به في لاحق هذا الكلام

والعلم بحقيقة المعلوم حضوري وانما العلم الحضوري هو العلم على حقيقة العلم فتدبر ليظهر لك ان
هذا الجواب انما هو على تقدير تسليم اتحاد الحصول مع القيام والحلول كما ان الجواب الاول منع لذلك
الاتحاد **قوله** كلام العلم كما ان الحيثية في العلم تقريرية واطراد التقييد في العنوان لالغاء المعنون والالزم
ان لا يكون العلم حقيقة محصلة لان المركب من العارض والمعروض امر اعتباري كما لا يخفى فتدبر **قوله**
فان قلت آه ايراد على ما ذكر بعض من ان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة من حيث قيامها بالذهن بانه
يلزم على هذا ان يكون الصورة العلمية عرضا البتة لانها ح عبارة من الصورة من حيث الاكتناف بالعوارض
الذهنية مع انها قد تكون جوهرا كما اذا كان المعلوم هو جوهر لان حصول الاشياء بانفسها
فيكون الماهية الجوهرية محفوظة عند الحصول في الذهن ولا يجوز ان يكون شيء واحد جوهرا وعرضا
لان المقولات الاجناس عالية متباينة **قوله** قلت آه حاصله انا لا نسلم ان الصورة العلمية عرض لانها
عبارة عن الهوية الشخصية التي تقوم بالذهن ولا ينافي ذلك كونها جوهرا لانه عرض باعتبار وجو
هر باعتبار آخر فهو عرض باعتبار الشخصية القائمة بالذهن وجوهر باعتبار طبيعتها المطلقة عن قيود
العوارض الذهنية كما انه جزئي باعتبار الهوية الشخصية وكلي باعتبار الطبيعة المطلقة ولا استحالة في
ان يكون شيء واحد عرضا باعتبار وجوهرا باعتبار آخر وما ورد عليه ان الصورة العلمية لما كانت عرضا
يلزم ان لا ينحصر العرض في المقولات التسع [illegible] فهي خارجة عنها لاتحادها مع كل مقولة دفعه
بقوله وانما المنحصر في المقولات التسع الى آخره وحاصله ان المنحصر في المقولات التسع انما هو ماهية
العرض من حيث هي هي لا من حيث تشخصها فيجوز ان يكون الصورة العلمية الشخصية خارجة عن
المقولات التسع وطبيعتها الكلية مندرجة تحت مقولة واحدة منها اي مقولة كان كما ان الصورة
الجسمية والنوعية عرضان من حيث الهوية الشخصية وجوهران من حيث الطبيعة الكلية لكون الاول
جنسا للاجسام الطبيعية والثاني نوعا لها وقد يقرر الجواب بان الصورة الحاصلة عرض وجوهر بناء
على ان يفسر العرض بالموجود في [illegible] الموضوع والجوهر [illegible] وجدت [illegible] كانت لا في
الموضوع وكلاهما صادق عليها فهو عرض باعتبار انه حاصل في الفعل في محل الذهن وجوهر باعتبار انها
اذا وجدت في الخارج كانت في الموضوع ولا منافاة بينهما فتدبر ليحصل لك الفرق بين الجوابين واما ما
اجيب عن الايراد المذكور من ان المنحصر في المقولات التسع انما هو العرض الموجود في الخارج والصورة
العلمية ليس منها فمدفوع بان المقولة الاضافية النسبية ليست موجودة في الخارج فالصواب ان يقال
المنحصر في المقولات التسع انما العرض الموجود في نفس الامر والصورة العلمية من الموجودات
النفس الامرية لترتب الآثار الخارجية عليها **قوله** وما قيل آه قائله الفاضل المحقق مرزا جان حيث
قال ان معنى الاتحاد العلم والمعلوم انهما متحدان بالماهية مع قطع النظر عن العوارض الحاصلة للمعلوم في الذهن

هناك
في الذهن مثلا فان الانسان مثلا اذا حصل في الذهن يعرض له بعض الاحوال فاذا اعتبر معها كان مغايرا
للحقيقة الانسانية فالعلم هو مجموع العارض والمعروض والمعلوم هو المعروض فقط والكل مغاير
للجزء مغايرة ذاتية فقط **قوله** لما فيه من اعتبار الحيثية فيكون امرا اعتباريا لا من الموجودات
نفس الامرية اذ لا دخل للاعتبار فيها **قوله** فقد زال ذلا لا يبعد ان زال في اللغة لغير يوان بابي اذ
جاي اي خطاء انبيا وهو اولى مما في بعض النسخ فقد ضل ولا يبعد ان فيه سوء الادب فالحاصل ان ا
لحيثية انما اعتبرت في مفهوم العلم وعنوانه لا في حقيقته ومصداقه اذ لا شك في ان العلم صفة حقيقية
لا اعتبارية لترتب الآثار الخارجية كالانكشاف والفرح والحزن وغيرها عليه فهو موجود خارجي
يتصف الذهن به اتصافا انضماميا كاتصاف الجسم بالسواد لا امر اعتباري كما قرره ذلك المحقق وتفصيله
انه لا شك في ان العلم ليس من الامور التي تحققها باعتبار الذهن واختراعها فقط بل هو امر متحقق في نفس
وله حقيقة محصلة فاذا كان العلم هو مجموع العارض والمعروض مثلا مجموع الانسان وعوارضها الذهنية يلزم
ان يكون حقيقة ملتئمة من الجوهر والعرض او من غيرهما من المقولتين المتباينتين ولا شك ان كل حقيقة
مركبة كذلك فهو امر اعتباري وليس له حقيقة واحدانية محصلة كما صرح به كثير من المحققين **قال** في الحاشية
وفيه مسامحة اي على سبيل التجوز والتشبيه كما قال المحقق الدواني **قوله** الا مصداقها الذي هو حقيقة العلم **قوله**
ومن هاهنا اي من هذا المقام الذي حقق المصنف فيه التفرقة بين العلم والمعلوم بان المعلوم هو الصورة الحاصلة
من حيث هي هي والعلم هو الصورة من حيث القيام بالذهن سقط الاشكال المشهور فيما بين الفضلاء
الواردة على حصول الاشياء في الذهن بانه لو حصل صورة النار والماء مثلا في الذهن لزم ان يكون الذهن
هو حار وبارد في آن واحد اذ لا معنى للحار الا ما قام به الحرارة وللبارد الا ما قام به البرودة ولا شك في قيامهما بالذهن على ذا
لك التقدير **قوله** فان مناط الاتصاف آه وجه سقوط الايراد وحاصله انه لا يلزم على تقدير المذ
كور كون الذهن حارا او باردا مثلا معللا بان مناط الاتصاف هو ان يكون للوصف من حيث هو هو وجود
لنفسه بل يكون له من تلك الحيثية وجود لغيره وهو الموصوف وفيما نحن فيه ليس الامر كذلك لان
الصورة الحاصلة من حيث هو هو موجود في نفسه لا لغيره فلا يكون وجوده مناطا للاتصاف الا
من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية وهو ليس مناطا للاتصاف اصلا
قوله ما قيل عليه آه حاصله ان ذكر التفتيش في الجواب ليس صحيح لانه يدل على ان العلم والمعلوم متغا
يران بالذات لان العلم وهو الحالة الادراكية التي لا يكون الا كيفا مغايرا البتة للمعلوم المندرج
تحت مقولة العشرة والشكل المذكور انما يرد على القائلين بالاتحاد المذكور فتدبر وتامل كما

كما حققه في حاشية الحاشية وحاصله ان المراد من الحل المذكور ان القائلين باتحاد العلم والمعلوم
اثبتوا للعلم معنيين احدهما حقيقيا وهو الحالة الادراكية والآخر مجازيا وهو الصورة وحيث
حكموا بالاتحاد بينه وبين المعلوم ارادوا منه معنى مجازيا وهو الصورة لا معنى حقيقيا وهو الحالة الادراكية
فحاصله ان العلم المجازي هو المتحد مع المعلوم واما العلم الحقيقي فليس متحدا معه اصلا بل هو من
مقولة الكيف وان كان المعلوم من مقولة اخرى والغرض من قوله ثم بعد التفتيش اثبات
المعنى الحقيقي المغاير للمعنى المجازي المشهور وبيان العلاقة بينهما وما يرد عليه ان القائلين
بالاتحاد بين العلم والمعلوم لم يصرحوا باثبات الحالة الادراكية فكيف حمل المجيب كلامهم على ذلك
دفعه في حاشية الحاشية بان الاتحاد العقلي كاف للمجيب في حمل كلامهم ثم [illegible] هذا [illegible] لا احتمال
بما ذكره في تلك الحاشية ولا قصور في كلامه على هذا التقدير اصلا الا انه ترك بيان ما هو المقصود
في دفع الايراد المذكور من ان العلم معنيين والحكم بالاتحاد انما هو للمعنى المجازي وتعرض لبيان ما هو من
متفرع من كون ذلك من المحتملات العقلية لكن ذلك سهل بانتقال الذهن الى ما هو المقصود اعتمادا على وضوحه
او جعل ذكره دليلا عليه وقد صرح بعض الشراح للسلم بما ذكرنا من التقرير هذا والله اعلم بمراده **قوله** فيما
كما يشعر اي قول المصنف آه لان التفتيش انما يكون فيما يكون خفيا غير مصرح به **قوله** فيما يتحد بالا
جناس المختلفة اي المقولات المختلفة من الكيف وغيره لان المقولات اجناس عالية متباينة
فالفرح وغيره من آثار العلم كالفرح والحزن وغيرهما **قوله** فيما فلا بد ان يكون ملزوما لها امر
مشترك لامتناع خصوص العلة وعموم المعلول كما مر من المحشي **قوله** فيها وليس بينهما ذاتي
مشترك لانهما نوعان متباينان من العلم **قوله** اي من قبلهم اي المتكلمين بالاتحاد بين العلم
والمعلوم **قوله** ان التصور ليس علما بل هو من الكيفيات اللاحقة للادراك وهو المحقق لان العلم
ما هو مبدأ للانكشاف والتصور واخواته انما هو يحصل بعده الا ترى انهم يعبرون عن العلم بالفارسية
بدانش بخلاف التصور واخواته فانه يعبر عنه بكر ويدن وعن التكذيب بنا كرويدن وعن الظن
بگمان قوي كردن وعن الوهم بگمان پست كردن وعن الشك ببرابر داشتن هر دو طرف وعن
الاستفهام بطلب فهم كردن وعن التمني بآرزو بردن وهكذا نظائره فهذه الاقسام كيفيات
مغايرة للعلم بالذات حاصلة عقيبه ففي عدها من اقسامه مسامحة ويؤيد ذلك ما وقع
في الشفاء والاشارات وغيرهما من تقسيم العلم الى تصور ساذج وتصور معه تصديق وما
قال المحقق الطوسي في نقد المحصل ان التصديق والشك والوهم والتمني والاستفهام ونحوها

تمت هذه الحواشي من يد الشمس الدين
وعليهم [illegible] نظر محمد [illegible]

وليعلم ان الواحق الادراك لا من نفسه تحقيق المقام ان التصديق مثلا قد يراد منه الكيفية الاذعانية ولا شك انها ليست
من قبيل الادراك بل من لواحقه على ما يخبر به الوجدان السليم وقد يراد منه المنكشف بهذه الكيفية اي المعلوم
فانه ولا يخفى انه من قبيل الادراك لا من لواحقه فالتقسيم اما التصور الساذج والتصور مع التصديق مبني على الاول والتقسيم الثاني
على الثاني وقد مر هذا فيما سبق فتذكر **قوله** فالاتحاد مخصوص بالعلم التصوري واما العلم التصديقي فالعلم والمعلوم فيه متغا
يران فلا يرد الاشكال **قوله** في القواعد العقلية قيد به لان للتفهيم مباني في الفنون الادبية كما لا يخفى على من تتبع **قوله** سابقا عند
تقسيم المصنف **قوله** في الحاشية بطريق عموم المجاز بان يراد بالعلم ما يترتب الانكشاف عليه ويتوقف عليه فلا شك ان المراد بالعلم ما يعم
الانكشاف وغيره من الانكشاف وغيره سواء كان ذلك ادراكا او لاحقا به **قوله** فيما العلم هاهنا الحيثية القائمة الجزئية ولا شك في انها ادراك
لا انها من التصور **قوله** وهو العقل الفعال الذي اذا حصل للمتعلم تجرد تاما واتصالا كاملا بعالم المجردات وهو من الافيضات الالهية والعلوم
لكن الاتحاد التام **قوله** حصلت حالة نورانية والا استوى حال العلم وما قبله وبعده **قوله** في الحاشية وهو نور في العالم الا نور فلم
يتم المعلوم على العالم **قوله** فيها ولكن ظاهر القول آه شروع لدفع ما يتوهم من ان القول بالحالة الادراكية قد نسب عن المحقق المتكلمين
فكيف يصح صدور المقال بتقرير حاصل الدفع ان القول بالحالة الادراكية وان نسب منهم بحصول الصورة يقل بالحالة الادراكية
والمحقق قد بين معاني القول بها على طريقة الجمع بين المذهبين فتخيص المصنف تفرد به وسيفصل المحشي في حاشية اخرى **قوله**
مذاهب القائلين بانه صفة ذات اضافة لان المتكلمين القائلين بكونه نفس الاضافة ومع قولهم انه اضافة ان الكل قد يستلزم هذه
للاضافة التي تعلق بين العالم والمعلوم وهو المراد بالحالة الادراكية **قوله** في الحاشية المتعلق بالحالة الادراكية المعقول بحصول الصور
المعلوم كما من في الحاشية السابقة **قوله** في الحاشية الثانية ان الكل آه لا انهما كيفيتان لاحقتان بالادراك كما سبق المحقق من انه هو الحق **قوله** فيما ان
التصور والتصديق انما نوعان متباينان من الادراك لكنهما يجتمعان على التعلق بنسبة واحدة في زمان واحد كالنوم واليقظة عارضان
عارضان لذات واحدة في زمان واحد فان قلت كيف يصح هذا لان زمان النوم مغاير لزمان اليقظة البتة والاتحاد زمانهما غير معقول قلت
نحو هذا الحالة التي بين النوم واليقظة يمكن لاحد ان يقول ان تلك الحالة حقيقة مغايرة لحقيقة كل من النوم واليقظة فلابد
للعقل عند هذه الحالة الاخيرة من ان يحكم بمغايرة الحالتين فان النوم واليقظة لا يجتمعان في زمان واحد والوجداني يحكم بالتغاير
عارضين كما سيفصل **قوله** لا يبعد آه تقرير على النكوه بين المقر مجموع امور ثلثة اي كون الامر بهذا الامر الثالث فقط **قوله**
ذلك لان الفاعل اي المستقل بالتاثير قوله اي او جزء في الموصوف **قوله** صفة اعتبارية ثم الانتزاعية الامور [illegible]
من الموجودة كما حقق في موضعه **قوله** التي لو جرها اي تلك الصفة الموجبة بايجاد الفاعل **قوله** وقبولها اي قبول تلك الصفة
الموجبة وهو مغاير للاول لانه من مقولة الانفعال والاول من مقولة الكيف **قوله** بها المقر الى المعين القوي والقدر
بقي واما الهوية الحاصلة فهو متحد مجازي **قوله** فيها حالتان آه كما ان النوم واليقظة حالتان عارضتان للذات في زيد مثلا او
متباينتان بحسب الذات والحقيقة متلازمتان لماهية معروضها اي ذات زيد **قوله** في الحاشية ولو سلم الى الحق الله اعلم بالحالة

المتن يظهر للآه وهو المقدمة سبق قم فيه معلوم الاسواي ثبت مشكوكية وطريقه **قوله** لا يخفى مع انه لا يختص بالحالة الادراكية الاولى بل هي ثابتة في
زمان واحد بلا زمان تحقق الحالة الادراكية الشكوكية انما هو قبل اقامة البرهان عليها وزمان تحقق الادراكية الاذعانية انما
هو بعد اقامة البرهان عليها **قوله** على وجه الاقرار آه فيه اشعار بان الاعلام الجمع بينهما انما هو لشارح [illegible] **قوله** الا انه لا
يخفى ان الكلام آه حاصله ان جعل التصديق نفس الادراكية بعض الادراكية كالحالة التصورية والحكم بعدم الجمع بينهما على ما فعله
معتز لان ما عداه من المتقدمين لا يجعلونه نفس الادراكية بل من لواحق تلك الكيفية واما المتأخرون فان جعلوه نفس ما
لا ادراك بالحكم حيث انهم جعلوه نفس من الادراك بعد الصورة العلمية لا الحالة الادراكية **قوله** فاذا هو التصور آه توضيح للحكم
تقديره بعينه الاشكال بالتصور المتعلق بنفس التصديق كما مر تقريره **قوله** بالحمل الاولي لان الصورة الحاصلة من التصديق [illegible]
التصديق كما ان الصورة الحاصلة من الانسان عين الانسان **قوله** لا انه نوع التعارض لانه ليس فرد الماهية بل هو فرد من التصور
قوله كما ان التصديق بمعنى الحكم فانه يحمل عليه بالحمل الاولي لكونه متحدا معه وغير محمول عليه بالحمل الشائع لعدم كونه فردا منه
بل المحمول عليه بالحمل الشائع انما هو الكلي لكونه فردا منه وانما الصورة سبيل المعلومية آه متعلق بقوله فهذا الحاصل المعلوم بها
مقسم للتصور والتصديق كانه قيل لما كان العلم عبارة عن الحالة الادراكية لا الصورة العلمية فاي [illegible] ان يكون الصورة فاجاب بانه
معلوم بالحالة الادراكية ومنكشف بالذات بها بخلاف ما علم الصورة فانه معلوم بتلك الحالة لكن بتبعية الصورة ولا [illegible]
الصورة اما حصول صورة [illegible] التصور كما مر تحقيقه في صدر الكتاب بعلمها حضوريا لانها حاضرة عند العالم بنفسها العلم
الحالة فانه ايضا حضوري لانها من الصفات العينية للنفس واما العالم بتلك الصورة كالانسان مثلا فمعلوم بتبعيتها اي بتبعية
الصورة وعلمها حصولي **قوله** ومن هنا اي من كون الصورة منكشفة بالذات وكون ذي الصورة بتبعيتها **قوله** انما العلم بالا
ات الصورة معلوم العلم الحضوري لانها منكشفة بالذات بدون توسط الصورة بخلاف ذي الصورة فانه معلوم بتبعية الصورة
ولذا كان العلم به حصوليا **قوله** واما قول من قال آه فيه دفع ما يجاز ان يتوهم ان المفهوم مما ذكره ان كلا من العلم الحضوري و
الحصولي علم حقيقي وان كان معلوم احدهما معلوما بالذات ومعلوم الآخر معلوما بالعرض وهو مناف لما ثبت من التحقيق
من ان العلم الحقيقي هو العلم الحضوري لا الحصولي وحاصل الدفع ان المراد من الحقيقي ليس ما يقابل المجاز بل المراد منه ما يقا
بل الادنى والضعيف فمراده ان كلا من العلم الحضوري والحصولي يطلق عليه العلم حقيقة لا مجازا لكن الحضوري اقوى
واكمل من الحصولي لان معلومه منكشف بالذات بخلاف الحصولي لان معلومه منكشف بالتبع ونظيره ان الوجود يطلق
على الوجود القائم بذاته وهو الواجب وعلى الوجود المشترك بين الممكنات وهو وجود الممكن على سبيل الحقيقة لا المجاز
لكن الفرد الاول اقوى من الثاني **قوله** بعض الصورة العلمية اذ معلومه هو ذو الصورة والعلم به حصولي **قوله** لا ان الكل
الادراكية اذ معلومها هو الصورة والعلم بها حضوري لان العلم [illegible] فما قدر آه **قوله** والحق آه [illegible] ان حقيقة
العلم هو وجود الشيء بالفعل لا وجوده بالقوة وهو ظاهر وليس النور الذي يعبر به بالعلم امرا عارضا زائدا عليه لان

كان العلم صفة [illegible] لكن واثبته بقول ارباب التصوف حيث قالوا الوجود نور والعدم ظلمة في العلم وجود في الذات العالم
الا بالادراك [illegible] او وجود العالم بالفعل بحيث [illegible] منه ذلك العالم [illegible] الا مفهومه
بذاته [illegible] المطلوب منه او [illegible] الماهية لان حصول الاشياء
نفسها لا باشباحها وانما قوام الماهية لانها ليست بمحاوية في الاثار واللوازم بكون ذلك الوجود ظليا **قوله** [illegible]
الذي آه فيه دفع ما يتوهم من انه لو كان حقيقة العلم هو الوجود المذكور يلزم ان يكون الشيء الموجود بالفعل
معلوما [illegible] ان الوجود يتحقق مع ان الامر ليس كذلك اذ لا بد في العلم من حصول
الصورة وحاصل الدفع ان حقيقة العلم هو ما ذكرنا من الوجود [illegible] بشرط الحصول [illegible] فيكون الحصول [illegible]
شرطا له لا داخلا في حقيقته [illegible] **قوله** الا ان الشيء اذا [illegible] موجودا بالفعل مجردا
عن المادة ولواحقها قائمة بذاته لا مستندة الى غيره كان عالما بذاته [illegible] الاشياء [illegible] على ان الوجود
نور وظهور كما قال ارباب الذوق [illegible] موجود [illegible] لما تقرر من ان الوجود
هو النور والظهور [illegible] العاقلية والمعقولية [illegible] وجود وظهور [illegible] شرط [illegible] وهو التجرد عن
المادة ولواحقها [illegible] الذي هو الواجب لان الوجود [illegible] هو مذاق ارباب الذوق **قوله** لا ان الشيء اذا كان
منغمسا [illegible] متفرق [illegible] الظلمات الهيولانية الا الحاذية **قوله** كالهيولى كان نفس المادة [illegible] للقوة
والعدم فتلك عوارضها التابعة لها جهات للقوة والعدم **قوله** كان فعليتها دفع لما يتوهم من ان الهيولى ماهية [illegible]
[illegible] جوهر مستعد كسائر الماهيات [illegible] المركبة من الجنس والفصل فيكون فعليتها بالفعل لان القوة لفعلية تلك
الماهية وحاصل الدفع ان فعليتها ليس الا كون القوة بالفعل لا كون الفعلية بالفعل لان كل ماهية [illegible] فعلية بما
هو ذاتي لها وذاتي الهيولى هو الاستعداد فيتحقق كون الاستعداد بالفعل وليس القوة الا [illegible]
الاستعداد كما سيأتي [illegible] الكليات فقوله جوهر [illegible] الاستعداد اي حقيقة الهيولى [illegible]
لجوهر المستعد [illegible] الصور الجسمية عليها **قوله** وما لا يكون آه [illegible] لا يكون عالما بذاته لا يكون عالما بغيره [illegible]
[illegible] المادة لا يكون عالما بشيء من الاشياء **قوله** واما الصور آه جواب سؤال مقدر
كانه قيل قد علم مما ذكره [illegible] العلم [illegible] والمادة فما حال الصور والاعراض [illegible] فاجاب بقوله
واما الصور آه وحاصله ان الصور الجسمية والنوعية والاعراض [illegible] ليست موجودة [illegible] بل
لاستلزامها المادة [illegible] تابعة لها [illegible] الادراك [illegible] من المادة [illegible] لان [illegible]
[illegible] تابع [illegible] **قوله** فيعدم [illegible] اساس العلم آه اي [illegible] العلم [illegible] عن المادة [illegible] الذي [illegible]
سواء كان جوهرا او عرضا **قوله** والنفس [illegible] آه [illegible] المادة [illegible] موجبا [illegible] الادراك [illegible]

موجب للظلمة والتجرد عنها موجب للادراك لكونه موجبا للنور والظهور فالنفس الناطقة لكونها مجردة في ذاتها يكون
لها ذاتها وصفاتها العينية لكن ما دامت مقارنة بالبدن مدبرة له [illegible] بسبب تلك المقارنة تغيب عنها ما سوى
ذاتها وصفاتها العينية **قوله** وليس له آه بيان [illegible] علم النفس بما
سوى ذاتها وصفاتها

وصفاتها العينية وحاصله ان [illegible] كون الشيء معلوما [illegible] موجودا لنفس العالم او كونه نعتا لها او كونه معلولا لها كما سبق تفصيله
[illegible] الكتاب [illegible] شغيبة للنفس [illegible] سوى ذاتها وصفاتها العينية [illegible] **قوله** والمفارقات [illegible] العقول [illegible]
المادة [illegible] بالبدن [illegible] مسبوقة بالجهل [illegible]
بالبدن [illegible] مسبوق بالجهل [illegible] عن نور العقول **قوله** فلما كان هو النور [illegible]
[illegible] السموات والارض [illegible] **قوله** القائم بنفسه [illegible] ان يكون [illegible]
عن الممكن [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** ولا يغيب آه [illegible]
لا يغيب [illegible] الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible]

قوله فيا من لم يستبه فعلوم العقول كلها ضرورية لا نظرية فيها اصلا وعلوم النفس تنقسم الى قسمين قسم ضرورية تحصل لها من غير كسب وبعضها

نظرية تحصل عقيب قوله فيها اشعار اي كما ان التقييد ... قوله باعتبار التعلق ...

[illegible]

توقف ان ينقل الشيء الحاصل على النوعية ولا دخل لكونه متعلق بالعوارض التي يشير فيه بان المطلوب من النظر تحصيل الاشياء بالكنه او بالوجه
ولا مدخل فيه للعوارض التي يشير اصلا وكذا المقصود من النظر في احوال الدليل هو تحصيل الاذعان بنفس النسبة الامن حيث انها ثابتة
بالدليل قوله الواسطة في الحصول اي الواسطة في التصديق لا الواسطة في الاثبات وسيجيء ان اريد بالواسطة الواسطة في الثبوت تكون
قوله اي الا كان في العلم بكنهه قوله او تفصيلا كما في العلم بعلله التامة قوله واما التعرف فمعنى التوقف الذي اشار المص
في حاشيته اليه في الجواب الثاني وهو ان يكون بمعنى الامر المحتاج لدخول الفاء بينهما في الحصول بان لا يقال مثلا حصل النظر فحصل العلم
قوله على وجه اللزوم بان لا يكون هناك علتان يمكن حصول المعلول بكل منهما لو حصل ابتداء اما لو انه وجدتا فلا علتين لا يمكن حصوله
بالعلة الاخرى قوله وبعد حصول ذلك التعرف البين عليه بحاله وبطل قوله فان لم يعدم المعلول اي حصل مقتضى علته وجوده فقط قوله
يلزم الترجيح اي ترجيح علة الوجود على علة العدم بلا مرجح [illegible]
قوله اي لم يتحقق علة وجوده قوله بل يلزم ترجيح المرجوح وهو الوجود [illegible]

[illegible]

غير متناهية لعدم [illegible] انتزاعها بحسب اعتبار [illegible] فرض العقل جريان الدليل المذكور فيها وما ذكره المحشي [illegible] على عدم كونها
موجودة في نفس الامر من غير اعتبار فرض العقل كونها المعدودة غير متناهية موجودة في نفس الامر فلا منافاة [illegible] المعنوي الحقيقي
من المتناقض على ان جريان [illegible] في الاعداد ليس باعتبار [illegible] لا تناهيها بل العقل اذ لا يقول به احد [illegible] الا ان المعدودة
متناهية [illegible] الذهني [illegible] يمتنع من [illegible] والاجمالي لا تعدد فيه فضلا عن [illegible] الاثنين [illegible] علمه
ثم [illegible] متناهية [illegible] احاطة العلم [illegible] العالية [illegible] العلم التفصيلي [illegible]
عدم [illegible] باعتبار وجودها في المعدودة [illegible] الغير المتناهية [illegible] الفرق بايجاد وجود الاحد
[illegible] الزمان [illegible] المستدل [illegible] وجودها في الاستقبال [illegible] الموجود [illegible] واحد من [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الامور الماضية [illegible] الوجود [illegible] الامور المستقبلة [illegible] ما يتعلق الغرض به من نقل [illegible]
قوله [illegible] الاعتراض [illegible] من [illegible] والماضية [illegible] العلم [illegible] المستقبل [illegible] ليس
[illegible] الاعتراض [illegible] الكلام الذي [illegible] الاعداد الموجودة [illegible] كان [illegible]
يقول كيف [illegible] الكلام [illegible] الاعداد [illegible]

[illegible]

ويعني بهو الفكر الذي يقصد به تحصيل غير ... المنطقيون واما المتأخرون فقيد اطلقوا على ان الفكر عبارة عن الحركة الثانية
وهو ترتيب امور حاصلة يتوصل بها الى تحصيل امر غير حاصل وهذا معنى قول المص ترتيب امور للانتقال **قوله** والحق
انه اي التحقيق الحقيق بالقبول ان الفكر عبارة عن مجموع الحركتين اعني الحركة من المطالب الى المبادي وبالعكس كما هو
مذهب القدماء وان الفرق ... الحركة الاولى ... وبناء النظرية على وجود تلك الحركة ... ان ... جزء
الحركة الاولى فهو نظري ... في تلك الحركة ... الحركة الثانية ام لا ... بقوله انقطعت
او تحاذت ... انقطعت الحركة الاولى ... الحركة الثانية او استمرت وانقطعت **قوله** والترتيب
اي الترتيب الذي عرف المتأخرون الفكر به انما هو من لوازم الحركة الثانية وتوابعها **قوله** وهذا اي ولان الترتيب
لوازم الحركة الثانية ... الايراد على المتأخرين ... على ما ... تحقق الواسطة بين البديهي والنظري مع انهم
ونقريره ان الحركة النفس ... من المعلوم ... الانتقال الى المطالب ... ليس ضروريا لتحقق الحركة
الاولى ولا يكون نظريا ... الفكر الذي ... الحركة الثانية ... الحركة الثانية لانتفاء الملزوم بانتفاء
اللازم ولا شك ان تحقق النظر مربوط بتحقق الفكر فان انتفت **قوله** الا ان ... آه اي الا ...

[illegible]

ويبين ترتب حصول الاذعان بالقضية على النظر والعلم الا بقوله ان العلم باعتبار حقيقته تصور وتصديق وكل منهما اما بديهي
او نظري فهو باعتبار الاول بديهي مستغن عن النظر وباعتبار الثاني مترتب على النظر فافهم قوله موضوع العلم آه ولما
كان معرفة الشيء ... مسبوقة بمعرفة العلم عرفه اولا موضوع العلم ما يبحث فيه عن موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي
يكون ... البحث ومرجعه لما عوارضه الذاتية وانما قلنا ذلك بناء على ان عمل البحث هو الحمل اذ يحمل كان ... الى
بل دون الموضوع لان العلم ... لاجل معرفة احوال الاشياء لا لتصور ذات الشيء ... الفرق بين محمول
العلم ... [illegible] قوله الى الامور ... اذ لا يبحث في العلم عن ... الموضوع ولا عن ذاتياته
العارضة للطبيعة من حيث هي ... لانه لا يبحث في العلم عن العوارض اللاحقة للموضوع لامر
اعم او اخص ... [illegible] ... الامر الاعم او الاخص ولا يجوز البحث في العلم عن الامر
الخارج ... [illegible] ... لو كانت الاعراض الغريبة ... في العلم ... من النظر
ليس في موضوع ... [illegible] ... العلم ... الدفع ان موضوع العلم نفسه
الطبيعة من حيث هي ... العموم والخصوص ... [illegible] ... على جميع مراتبها وحيثياتها
العوارض الذاتية اللاحقة لها بحيثية ... [illegible] ... او بالعكس ... عرض ذا
تي لها من حيث ... [illegible] ... بالذات او بالعرض ... لانها اعراض ذاتية لها من حيث هي و
الموضوع للعلم ليس الا ... [illegible] ... قوله ... [illegible] ... ان موضوع العلم هو الطبيعة من حيث
... [illegible] ... في العلم عن الاعراض التي تختص بالطبيعة الموضوعة من حيث هي ... الافراد ... قد
العارض ... [illegible] ... لان ... الطبيعة ... [illegible]
ومن حيث انها سارية ... [illegible] ... الاعتبار ... [illegible]
ان يكون الاعراض مختصة بطبيعة الموضوع ... الافراد قوله كلا او بعضا ... [illegible]
الطبيعة ... [illegible] ... قوله هو الساري ... [illegible]
... [illegible] ... الواسطة ... [illegible] ... العارض ... [illegible]
قوله للواسطة ... [illegible] ... العارضة ... [illegible]
... [illegible] ... حقيقة ... لا يكون الواسطة ... [illegible]
للواسطة في الاتصاف بالعارض وهذا القسم نوع من الواسطة في الثبوت ... الواسطة في الاثبات ... [illegible]
... [illegible] ... الواسطة على نوعين ... الواسطة في الاثبات ... [illegible]
... [illegible] ... ان لا يكون الواسطة ... العارض ... [illegible]

... الواسطة ... [illegible] ... الواسطة ... [illegible]
الا ان ... [illegible] ... الواسطة ... [illegible]
... [illegible] ... عارض واحد ... [illegible] ... الحقيقة لا
... [illegible] ... الى ... الاعراض ... بواسطة الجنس او الفصل ... عارض ... بالعلم
... [illegible] ... الوجود ... بواسطة ... الشرط الذي ذكره ... بقوله بشرط ان يكون الو
اسطة ... [illegible] ... الواسطة في الاثبات ... بهذا الاسم ... في البيان كما اعترض ... الحاشية حاشية
قوله بشرط ان يكون الواسطة متحدة معه بالذات او بالعرض ... العارض من حيث الاتحاد فلا ... عروضها
... الواحد ... في الوجود ... [illegible] ... وجود الافراد في الوجود
واحد والموجود ... الوجود عرض ... من جهة الاتحاد فلا يلزم قيام ... واحدة ... مختلفين و
... [illegible] ... بالشخص واما اذا ... العارض من حيث ... مع قطع النظر عن خصوصيته فلا حاجة الى
هذا الشرط ... قال في الحاشية لعروض الحرارة للماء ... [illegible]
... [illegible] ... الحرارة عارضة للجسم ... فيكون عروضها للماء ... الجزء الاول ... العنصر ... مادية
للجسم العنصري ... [illegible] ... الاعراض ... العارض ... الجسم
... [illegible] ... الحرارة العارضة للماء ... [illegible]
لان النار ليست سببا لحرارة الماء بل السبب ... [illegible] ... والمحاس محمول على الماء ...
... [illegible] ... المحاس ... الحقيقة ... [illegible] ... قوله وان لا يكون الا
الواسطة اعم من موضوع العلم ... خارجا عن موضوع العلم فيكون بحثا عن الاعراض الغريبة ... الاعم
على المحل ... [illegible] ... العارض للشيء ... الاجزاء ... اخص عارض ... [illegible]
وان كان عرضا ... الامر الاعم او الاخص ... بعضهم العرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته او ... لا ما
نقول ... [illegible] ... العارض للشيء لا لاجل الامر الاعم او الاخص ... عرض ذا
تي ... ان موضوع العلم هو الطبيعة ... من حيث انها سارية في الافراد كلا او بعضا كما سبق قوله بل يكون
... [illegible] ... الا ان يكون ... [illegible]
... [illegible] ... الانقسام ... [illegible] ... الواسطة ... [illegible]
... [illegible] ... قوله فيجب ان لا يكون العارض اعم او اخص
... [illegible] ... عرض ذاتي ... [illegible]

قوله ومن ههنا ... موضوع العلم ... الطبيعة من حيث انها سارية في الافراد كلا او بعضا ... هو ما يبحث
... [illegible] ... تحقيق موضوع العلم ... في بيان ان موضوع المنطق ... وموضوع المنطق
عند القدماء قوله المعقولات الثانية ... [illegible] ... اذ الى
موجودة ... [illegible] ... العقل ... [illegible]
عوارض ... [illegible] ... المعقولات الثانية ... من العقل ... [illegible] ... ان تعقل
معنى الكلية ... قوله باعتبار ... [illegible] ... المنطق التي يبحث عنها المعقولات ا
لثانية باعتبار ... [illegible] ... احوال المعقولات الا من
الحيثية ... [illegible]
الى ... المنطق ... موضوع المنطق ... [illegible]
... [illegible] ... الاعراض الذاتية ... الموضوع ... [illegible]
في هذا العلم ... [illegible] ... موضوع ... الايصال والمجهول ... الايصال
المعقولات ... [illegible] ... الاعراض الذاتية ... من الموضوع ... [illegible]
المذكورة في الموضوعات ... [illegible] ... الموضوع ... [illegible]
... [illegible] ... المنطق ... [illegible]
من النوع الثاني ... قوله موضوع الحكمة ... المنطق ... الايصال آه قوله
... [illegible] ... الموضوع ... [illegible] ... المعقول
... [illegible] ... الموضوع ... المعقولة ... [illegible]
... [illegible] ... قوله ... [illegible] ... الاستعداد ... [illegible]
... [illegible] قوله والمعرفة ... [illegible] ... التعريفات ... قوله ... [illegible]
... [illegible] قوله ... [illegible] ... قوله لا ... [illegible]
... [illegible] ... الموصوف بالموضوعية ... [illegible]
... [illegible] ... قوله ... [illegible] ... الايجاب ... [illegible]
قوله ... [illegible] ... الذاتية ... من العوارض قوله
... [illegible] ... الايجاب ... [illegible]
... [illegible] قوله والكل ... [illegible] ... الموصوف ... [illegible]

لا الماهية من حيث كونها موجودة في الخارج فيكون القضايا المعقولة ... حقيقية ... ما يكون الحكم فيه
على الموضوع الموجود في الذهن قوله ... العقل ... من حيث كونها متقررة في ... الذهن
... العقل لان ظرف الاتصاف هو الذهن فقط قوله ... [illegible]
وبهذا الحيثية المعتبرة في الموضوع ... [illegible] ... فلا يجوز البحث ... في ذلك العلم
مع ان الحيثية ... من الاعراض المبحوث عنها في ذلك العلم ... موضوع العلم الالهي الموجود من حيث هو مو
جود ... الوجود ... العلم الطبيعي ... الجسم الطبيعي من حيث انه متحرك او ساكن ... الحركة وا
لسكون من الاعراض المبحوث عنها ... موضوع ... بدن الانسان من حيث انه يصح ويمرض ... الصحة والمرض
... [illegible] ... الموضوع ... [illegible] ... الفاعلية ... لا
... [illegible] ... الاعراض الذاتية المبحوث عنها في ذلك
العلم ... [illegible] ... الحيثية ... [illegible]
... [illegible] ... ويكون بايقاع محمول آخر ... [illegible]
على ... [illegible] ... نفس الامر ... [illegible]
... [illegible] ... الحيثية الوجود ... العلم الالهي ... الموجود ... الموضوع العلم
الطبيعي ... الحركة والسكون ... الصحة والمرض ... [illegible]
... [illegible] ... الحركة والسكون والصحة والمرض ... [illegible]
... الحركة والسكون ... الصحة والمرض ... [illegible]
... [illegible] ... الموضوعات ... [illegible]
... العلم ... [illegible] ... العلم ... [illegible]
... [illegible] قوله فان ... [illegible] ... قوله ليس ... [illegible]
معقولات ثانية ... البحث عن نفس الموضوع في العلم قوله بل ... احوال المعقولات ... البحث عن احوال
الموضوع ... الذاتية ... من احوال ... [illegible] ... الجنسية والفصلية ... [illegible]
على كونهما من احوال الذاتية قوله ... المعلوم ... موضوع المنطق عند المعقولات الثانية يعني
ان ... [illegible] ... موضوع المنطق المعقولات الثانية ... موضوعه المعلومات التصورية وا
لتصديقية ... [illegible] ... المنطق ... [illegible] ... الواردة على مو
ضوعات ... [illegible] ... ولذا ...

وكذا ما صدق عليه من افراد المعقول الاولى كما يظهر بالتأمل الصادق ... الى المعقول الثانية ... القوم

وصار ... قوله ... قوله

كان بالوجه ... قوله

ما الحقيقة لان الحقيقة ... الماهية الموجودة ... قوله ... من جهتين

الاول ان ... الموجودة ...

... المعقولات الثانية وسائر الاعتبارات ... موجودة في نفس الامر ...

... في نفس الامر ... الموجود ...

الامرية قوله عند تحصيل ... البسيطة ... الوجود

ثم جعل التعريف ... الموجود ...

... قوله ...

... الوجود ...

[illegible]

المحل عند المتأخرين قوله وجوده في نفسه للموضوع يعني ان المحمول هو انه موجود في نفسه لكن للغير الاعراض لا ان ليس

في نفسه وجود اي الاعراض كونها حاصلين للموجود على ان اكثر الموضوعات بل الاوجود له في نفسه الا الاستقلال اصلا واني

وجودها هو اتصاف الموضوع به قوله في الاخيرة من حمل العرض في نفسها وذلك لا يكون اذ لا ان للعرض وجودا في الخارج بدون

الموصوف قوله في الاعراض العينية مثل السواد والبياض لان الاتصاف بها اعني فيتحقق وجود اي شيء في الخارج قوله

نحو جميع الاوصاف اي الاوصاف الانتزاعية كاتصاف الفلك بالفوقية واتصاف زيد بالعمى مثلا ان الاتصاف بهما

يتحقق وجود الموصوف في الخارج فقط على ما هو مختار ان نشاء منه العرض قوله وليس بازائه في الخارج للموصوف به شيء

والا لزم ان يكون ثبوت الاوصاف وجود شيء غير متناه في الوجود وخلط بحث والتي وصف بعض الآن لا يلي

في الموضوع غيره في ظرف الاتصاف حتى لو انتزع الوجود عن الموضوع لم يبق موجودا قوله ونبيّن العقود الحليه بالسكت

الا بما منها من العقود الحليه البسيطة والعقود الحليه المركبة قوله على المكلية واما على الحكم عنه في الشرح العقود الحليه

[illegible]

ثم ترقى عليه مع ان الالفاظ ... [illegible]

... قوله ان اهل العربية ... [illegible]

[illegible]

قوله ...

[illegible]

قوله ...

[illegible]

فلا امتناع

[illegible]

[illegible] الكلمة [illegible]

[illegible]

يفهم معناه [illegible] نسبة مخصوصة [illegible]

[illegible] الأفعال التي [illegible] قال [illegible]

[illegible] علامة للاستقبال قال فيها [illegible]

[illegible] قال فيها [illegible]

[illegible] قال فيها الآن [illegible]

[illegible] قال فيها [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كما تقرر ان الواضع عين اللفظ الدال على معنى بنفسه فهو مع القرينة [illegible] الاستعارة [illegible] ان اللفظ

الدال على [illegible] بنفسه فهو مع القرينة [illegible] **قوله** [illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

وحاصل الاشكال الجواب عنه ان تواخر شيئا وجنس بالاولية لان حدوث الحوادث التي هو بمقتضى ذاته علا فالمعلول فان في حدوثه
عليه من جهة احتياجه الى الفاعل لا بمقتضى ذاته فثبت التشكيك بما الزاقية قوله من غير اعتبار زمان اصلا اذ يصح من غير اعتبار الاشياء
الى الفاعل الا من حيث الذات ولا من حيث الوجود قوله الحس النظر آه اي الحسن اصلاح المتابعة وخلوه عن ملاحظة ذي بابها
ممنوع بجواز ان يكون ممتنع الا ان الاستفهام للانكار وينبغي النفي اثبات قوله ما هو بالعلية دون ما هو بالزمان والتقدم بين اجزاء
الزمان زماني ولا يلزم ان يكون للزمان زمان لانه عبارة عن تقدم لا يجامع السابق مع المسبوق وهذا يعرض لاجزاء
الزمان بالذات ولغيرها بالعرض اي بواسطة الزمان قوله دون حدوث الزمان لان الحدوث علم على الحوادث المتقدم والمتأخر على
السواء لان صدق على المشتمل باعتبار كونه فرد الراسخ الفرد بمنزلة الكل سواء ان الكل خصوصيتها التي بها تختلف بالتقدم
والتأخر فافهم قوله رض او غيره اي يكون اللفظ مستعملا في المعنى من جهة الوضع او غيره وهو كون ذلك الغير متعلق بالمعنى
الموضوع له تعلق بعد البلغاء قوله على طريق الاستخدام انما عبر بالاستخدام اذ اريد بالمعنى في قوله الحد معناه
المعنى الموضوع له بالوضع التحقيقي كما بقي فاريد بضميره المعنى المستعمل فيه اللفظ سواء كان موضوعا له ام لا او اريد بالوضع
الاعم من الوضع التحقيقي والنوعي ان مثل اللفظ قوله فلا حاجة اليه قوله اذ المنقول اليه عنوانا قلت قوله ومنه مجاز من اجلان
المنقول موضوع قوله من قبيل الحقيقة لانها مجازات متعارفة فانها ان كانت متعارفة بعرف عام منقولات عرفية وان
كانت متعارفة بعرف خاص فهي منقولات اصطلاحية ولما كانت المنقولات موضوعة للمعاني المنقولة اليها صارت تلك
المجازات من قبيل الحقيقة قوله فان الوضع آه والامر كذلك في جميع المنقولات التي يندرج فيها المجازات المتعارفة فان

[illegible]

اي العلاقة المجوزة لاستعمال اللفظ المقتضية لمن المجاز قوله باعتبار المعنى الثاني بالاول اي بكون المعنى المجازي مناسبا للمعنى الحقيقي قوله و

[illegible]

[illegible]

ولان الاختصار آه واذا عرفت هذا فاعلم انه لما ثبت ترجح المجاز او فيه الوجه الثاني على الاشتراك ثبت كان ... حقيقة من وجه مجاز من وجه قد يكون لاختصاص لفظه بالعذوبة فربما يكون لفظ الحقيقة ركيكا كالخنفقيق مثلا بمعنى ... والمراة الفوتية ... ويكون المجاز عذبا كما تقول ريت حاتي قوله او علاجية للشعر اي اذا استعمل لفظ الحقيقة لا يكون الكلام موزونا واذا استعمل لفظ المجاز يكون موزونا قوله او السجع ... قوله او اصناف البديع كالتجنيس ... قوله والمقابلة ... قوله وقد يكون لاختصاص معناه ... قوله او الحقير ... قوله او الترغيب ... قوله او زيادة البيان ...

[illegible]

بحث معلا بهذا الذي الجواب جواب للعلماء او بعد قوله فتأمل من انه لا يقال بهذا الفاضل **قوله** وايضا عند المعلم الاول للحكم ايجابية الا ان نقيضها [illegible]

بهذا الجواب ان الحكم [illegible] الكلام [illegible] كاذب [illegible] من الكلام [illegible]

[illegible] الكلام الذي [illegible] كاذب [illegible] الكذب اذ لو [illegible] خصوص المحمول

[illegible] كاذب [illegible] الكاذب [illegible] الفصيح والبليغ [illegible] الكذب [illegible] خصوص المحمول [illegible]

وحكم على فرد من الكلام يكون صادق [illegible] خصوص المحمول يكون كاذب [illegible] اجتماع الصدق والكذب

في محل واحد من جهة واحدة [illegible]

الصدق والكذب [illegible] خصوص المحمول [illegible]

[illegible]

اللفظ افراد مخصوصة الجزئي فيكون مثل المفهوم الكلية ولا يخفى ان منها المحمول ... آخر متحقق في الجزئيات انه متحقق في الخارج
وبعد فرع المدرك للكلية الحمل كل الامر ... كلية الموضوع مع ان الجزئيات ... لا يكون ذلك ... ماجراها
اعتبارها وقد بعض المتأخرين ... ان الجزئي المحقق لا يكون معقولا ... ان مناط ... الوجود وليس معناه ان الوجود الواحد
... الوضع الواحد ... بل معناه ان الوجود ... بالاحالة ...

[illegible]

في نفس الجواب قوله المعلوم ومن هنا اي من كلمة ما يحد سؤال عن تمام الماهية المختصة او المشتركة قوله بتقدير ان وجد الا نقول ان الجنس
لا ابد ان يكون مقولا في جواب ما هو ولا يقع في جوابه الا ما يكون تمام الماهية فلا يكون الا ان [illegible]
فلا يكون الا واحدة وتفصيله الا معنى كونهما في مرتبة واحدة ان لا يكون احدهما جنسا للآخر [illegible]
[illegible] ان يكون الا عرضا للنوع الذي يكون الاخص جنسا للماهية بالقياس اليه والا لم يكن الاخص تمام الذاتي المشترك [illegible]
يكن جنسا او مساويا له [illegible] ان يكون كل منهما عرضيا ان ذلك الآخر ذاتي والا لم يكن كلاهما او احدهما تمام الذاتي المشترك
لان الجنس تمام المشترك والمراد به المشترك الذي [illegible] بل كل ما كان مشتركا [illegible] فلا [illegible] لا يكون خارجا
[illegible] ان لا يكون الجنس القريب الا واحدا [illegible] تمام المشترك قوله وقد يستدل عليه آه تقريره انه لو كان للشيء
[illegible] مرتبة واحدة جنسان لزم استغناء الشيء عما هو ذاتي والتالي باطل فكذا الملزوم وبطلان التالي واضح واما الملازمة فلا
[illegible] الجنس الواحد [illegible] تقويمه ولا حاجة له الى الآخر [illegible] السيد [illegible] في شرح المواقف بانه لو كان للماهية

[illegible]

عقلا في نفسه بل مشخصا ابهم من نوع [illegible]

[illegible]

قوله [illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]

[illegible]

قال [illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله [illegible] قال [illegible]

[illegible]

[illegible]

قال [illegible] قوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله [illegible] قال [illegible]

[illegible]

الا العقول من لا صعة بها المعقول من الاخرى ولا قد تصورته بذاته المتوحشة فاعلم ان المعترض جوابعا المذكور الاول
وتوجيه اه يقال ان المراد بقوله هو متخصص الا الجنس موجود في التشخص متحصلا ولا نيا في بثلث لانه واحد في الجنس
وانما ينبغي تكثره لوكان معروض التشخص واحدا بالتشخص وليس كذلك وان الارادة انه جزء
المركب من الماهية والتشخص فمم فكان على انه الاشياء موجودة وليست مركبة من الماهية والتشخص **قوله** وجعلها
الامالى من التغير الحاصل بينهما مشتركا ومقتضيا للاشياء المندرجة تحته **قوله** في مرتبة فيتحقق اه فيه دفع لما يتوهم
يتوهم من ان التشخص والتكثر بعد الماهية النوعية عند الى عن معنا المتاخر حيث قالوا الا النسبة التشخص الى الماهية
النوعية كنسبة الفصل الى الماهية الجنسية وحاصل الدفع ان التشخص ليس عبدا في رتبة الماهية النوعية بل بعد
كان رتبتهما والكلام انما هو في ان البحث التشخص كان الفصل ليس عبدا في رتبة الماهية الجنسية والكلام انما في
الماهية النوعية **قوله** حيث ذكروا اه تحرير ملاحظهم ان النسبة الماهية الى التشخص كنسبة الجنس الى الفصل فكما ان
الجنس مبهم في العقل يحتمل ماهيات متعددة ولا يتعين شيء منها الا بانضمام الفصل اليه فيتحدان ذاتا وجعلا ووجودا
في الى مرتبة ولا يتمايزان الا في العقل كذلك الماهية النوعية تحتمل بحسب العقل متعددة لا يتعين شيء منها الا بالتشخص فتتحد بها
فيحصلا ان في الى مرتبة ذاتا وجعلا ووجودا وهي متميزان في العقل فقط فليس في الخارج موجود هو الماهية
الانسانية مثلا وموجود آخر هو التشخص حتى تركبا في الخارج بل يحمل الماهية على الافراد بل ليس فيها الا
لا موجودا واحدا عينا هو الهوية الشخصية الا ان العقل يفصلها الى الماهية والتشخص كما يفصل الماهية النوعية الى
الجنس والفصل غير انه لا يحصل من كل مشخص صورة في العقل مباينة للصورة الاخرى الحاصلة من مشخص آخر
لان المشخصات امور جزئية لا ترتسم صورها في ذات النفس بل في الآلاتها فلكل صورة الماهية الشخصية انما ترتسم
في الآلة ولا يتناولها الا آلة الحس الباطن الوهمية بخلاف صور الفصول فانها تحصل بها من الانواع فانها امور
كلية فيحصل منها في العقل صورة متغايرة وبالجملة في الفصول تعقل ماهياتها حتى الفرد فيشتطع في العقول والمشخصات
تحصل بعد بيان ترتسم في الحواس مع كون الماهية واحدة ويرد عليه ان حقيقة التشخص على هذا التقدير يكون امرا
مع النوع او التشخص تركيبا عقليا فيجب ان يكون تحد له اجزاء ان خارجان لما مران الاجزاء العقلية بحسب اجزاء الى
ان في من البين ان ليسا بهما اجزاء خارجية في المادة والصورة اللتين يحد ذاتها الجنس والفصل الى التشخص لكن
تاجزء عقليا للتشخص لوجب ان يحمل عليه حملا بالذات ولا اولا زم باطل اي لا تصور الاتحاد بين التشخص الذي
هو تشخص بذاته وبين التشخص الذي ليس هو تشخص بذاته والفرق بين على هذا التقدير الا بالانتهاء الذي هو ماهية
حقيقة الشيء بل ما هو جزء منه لان الاخيار لا تحصل في الذهن الا بعد ما لا تعرف بالكنه فافهم فان المحقق البرهان **قوله** في
المادية احتراز عن المجردات **قوله** عن الجزئيات المادية لانها لا تعلم الا بعد مطالعة الحواس كما هي تماما ثم يعرف
منتزعها **قوله** ويمكن الجواب آه هذا الجواب لا يتم على اصطلاح الشيخ كان ان ارسطو وابتاعه في علم الالهي
تعم الممكنات علم ارتسامي لا حضوري وقد اقر الو تبادر ولا ارسطو من ان علمه كما يعلم تبع لعلمهم **قوله** نفس وجودها الى
موضوعه آه يمكن ان يقال عليه بان تشخص العرض انما المحل لانها ايجعل من وجوده في الموضوع وكذا التشخص المعروف

وقد تقرر في مبحث الوجود الذي بين ان الاشياء ... في الامور الخارجية ...

[illegible]

دلوا التي لها الصور التي تتلبس بجعلها وجود مثلها في الا زمنها وقد تقرر في موضعه ان وجود الاعراض بعد
بعينه وجودها ... وجود الصورة هو بعينه وجود محلها ... اذا ثبت ان الاعراض المتحاكمة
والصورة التي تتلبس بها هو بعينه وجود محلها فكان التشخص خارجا كان او ذهنيا واحساسا او محسوسا
او معروضا لتشخص بنحو وجود المحل العلوم التي فيها بين الاشياء حيث كونها اشياء كما يشهد به الضرورة في
العلم الذي يتعلق به هو نفس الشيء وتعينه في حد ذاته ووجوده المنفرد له كما اوائل المخيلة الحسية الى ما هو
... يمتاز به ... الوجود والتشخص والوحدة مفهومات متغايرة وماهية
الوجود وماهية التشخص وماهية الوحدة امر واحد **قوله** ممن يجعل موجودا يجعله شخصا اي فالجاعل الذي
هو جعل كذلك يجعل بعينه ذلك الايجاد شخصا بعينه كما يجعله مبدء الاثار ويجعله ممتازا عما عداه **قوله** فان الى
هذه الجملة لا يمكن آه لان التعين انما هو مقتضى نفس الماهية وليس يغير ما مدخل فيه فلا يحصل منها
في فرد واحد **قوله** عند تعدد الاستعدادات اي بحسب تعدد الاستعدادات الكثيرة عليها **قوله** لا يطابقها الا علم
فيه انهم صرحوا بان الهيولى لم تشخصه بالذات كما سبق الان بل انما لم تشخصه مبهمة بالذات والكلام في
التشخص المعينة المتفردة بالذات فاكمل **قوله** خارجا عن المقولات العشر اقول التعين ليس من المقولات
لكونه جزءا عقليا ممنوع الوجود في الخارج مع ان حصر الممكن في المقولات العشر لا يقول عليه الا ان
افق الابحاث الخارجية لاستلزامه التركيب العقلي التركيب الى الخارج **قوله** فان ما نشاهده ذلك اي ما هو موجود
بالامتياز بنفسه وتحقق بالوجود الاصلي والامتياز عما عداه بنفس حقيقته وليس ذلك الا الذات الواجب
تعالى شانه فان ماهية الواجب على الحكماء تعينه بذاته ممتنعة انفكاكها عن فرض الاشتراك فيها فكلمة الى
في قولهم ان اي الا الاتقوم ثابتة **قوله** من المميز الى اخر كمن فيه **قوله** وان اخذ القيد الى قوله ابتداء القيد **قوله**
في اي اجزاء منها طبيعة القيد كان مقيد الا للتشخص القيد فقط مع ما هو **قوله** فيها فتامل وجه التامل
ان التعليق الى اخر بمجموع القيد والتقييد جزء التعين اي الحاصل بالتقييد فقط والاعتبار في القيد هو الثاني كما ان
المعتبر في الحقيقة هو الاول **قوله** والى ان الاعتبار بان يكون القيد الذي هو امر اعتباري خارجا **قوله**
فيحد نوع حقيقي لانه ليس عبارة الا عن تمام الماهية المختصة كما ان الجنس عبارة عن تمام الماهية المشتركة
قوله او هو عرض التشخص آه اورد عليه ان التشخص لو لم يكن داخلا في حقيقة زيد لكان التغاير بين زيد وعمرو مثلا
اعتباريا وهو باطل بالضرورة واجيب عنه بانه ان اريد ان التغاير بحسب الحقيقة فبطلان التالي ممنوع
وان اريد به التغاير بحسب الذات فالملازمة ممنوعة فان الشخص كما يتميز بالوجود يتعدد الذاتي التي بها يمتاز بها
عداه فافهم لعلم كيفية ... **قوله** فلا يمكن ان يكون كاسبا لان المراد بالمعقول ما يقع في العقل ...

[illegible]

ويحصل فيها ولا يبعد ان لا يكون الاكليا كما عرفت في هذا الشان ما رداه بعض الشروح الا المعنى يشمل العقل وا
التشخص كالكلي **قوله** اي المخصوصة بالمثلث آه والاوضح يصدق على العام من حيث العموم **قوله** في مرتبة العلم اي الاجزاء
الملاحظة دون المعراة اي مرتبة الحكاية فان فيه لا تكون المرتبة اتحاد صفة **قوله** اقول لو اريد آه حاصله ان الالفاظ الى
الماهية تقال على اكثر من المعاني الاول ما هو والثاني ما به الشيء هو هو والثالث ما يجاب به عن السؤال بما هو كما سيأتي وبين
المعنيين الآخرين عموم وخصوص من وجه لتحقق الاول بدون الثاني في الماهية الجنسية وتحقق الثاني بدون الا
ول في الجنس ما بالقياس الى النوع وصدقهما في النوعية بالقياس الى النوع وجاز ارادة كل من المعاني الثلثة منها
في هذا المقام ولما بين حال المعنى الاول شرع في بيان حال المعنى الثاني وان اراد ترجيح الارادة على ارادة المعنى
الاول ثم حال المعنى الثالث ... على الارادة المعنى الثاني فراجع فيه التوجيه المرجوح الى الراجح ثم من الارجح
الى الارجح **قوله** فيخرج العقل الرقيق الماهية لان الشيء هو الموجود والموجود اما نوع او شخص واما العقل في
مراتب الوجود ... **قوله** الى قيد الاولية لان مقولية الجنس على الشخص ليس الا بواسطة
النوع **قوله** وقد يقال آه يعني ان خروج الشخص بقيد الماهية على ارادة المعنى الاول ليس بمستقيم ... وجه العقل
... انما هو بقيد الاولية من **قوله** لجواز تعقل الجزئيات المجردة في هذا الجواز خفاء فتامل لم يظهر ما بين
منه في ابتداء الحجة الكلية **قوله** بخروج العقل والشخص معا اي بقيد الماهية على الارادة هذا المعنى منها ويكون
قيد الاولية ... لان الاحتياج اليها انما هو لاخراج العقل والشخص او كليهما ولهن قد خرجا هاهنا
المعنى بلفظ الماهية بل ذكر القيد ... لانه يخرج منه النوع السافل بالقياس الا الاجناس
العالية اذ حمله على السافل ... مع ان التسمية بنوع الانواع وتسمية الجنس العالي بجنس الاجناس
تقتضي ان لا يكون السافل نوعا بالقياس الى جميع العوالي وقد يعتذر عن ذلك بانه لا يقتضي ان لا يكون المراد با
الجنس في تعريف النوع الاضافي مطلق الجنس فان النوع الاضافي لم اضافة الى كل جنس فوقه اضافة الا
الجنس الذي فوقه بلا واسطة فيجوز ان يكون تعريف النوع الاضافي ... الا الاضافة التانية وتسمية بالنوع
الانواع تنظر الى الاضافة الاخرى فافهم **قوله** هذا هو الحق اي كون النسبة بينهما عموما وخصوصا من وجه
قوله ولو في ان الحادث الذاتي هو الذي يكون وجوده مستفادا من غيره سواء كان الزمان وجوده ابتداء او لا
كالممكنات **قوله** مسبوق بالمادة اي لابد ان يكون موضوع للحادث الكلي ان عرضا او هيولى ان كان صورة او متعلقا
ان كان نفسا **قوله** بالضرورة الوجدانية دعوى الضرورة ... في محل النزاع فيما بينهم ... منقوض بالحق
فانها حادثة عندهم ولا مادة لها سابقة ... **قوله** والمادة والجنس ... ان ذاته ... ان الكل حادث
ولو فيما يتاخر بالا الجنس الى اخره **قوله** بل بعكس ... اي هو وساطة بين المفارقات ... المتكثر فلابد ان لا
... ذاتها ... عنها واحب التعلق ... بها ... من كل وجه ... في الجزء الاخر

بل ان التجرد والمقارنات **قوله** فان الاسلم لو كانت انواعا متعددة آه فيه ان العقول العشرة متكثرة
انواع متعددة كالنفوس لا فرق بينهما الا بحسب التعلق بالمادة اوبعدمه في المنع مكابرة لان فرق
الاجماع كما سيأتي **قوله** فتوسطها اي بين الواجب والمكنات فعلى تقدير وجودها فالى نوع اي لان الاسلم اولا
انها موجودة بل هي موهومة ... على تقدير وجودها فيه ... الخارج لان الذي في الذهن بل
في الذهن مركب من الجنس والفصل فيكون انواعا **قوله** والبسائط هو الاولية في العبارة
الا ... والبسائط **قوله** اقول اه حاصله ان الحكما ... ان الحادث الزماني
في خاصة دون الحادث الذاتي لان ذكر القول منه على ان امكان الحادث سابق على وجوده والامكان
قبل وجوده ممتنع بالذات فيلزم انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي وهو محال
فذلك الامكان امر وجودي فلا بد ان يكون قائما بالمحل الموجود ولا يجوز ان يكون هو نفس ذلك الحادث
وهو ظاهر ولا امر منفصلا اذ لا معنى لقيام امكان الشيء بالامر المنفصل عنه فيكون متعلقا به فليس هو
الا المادة ولا يخفى ان الامكان الذي هو امر وجودي ليس هو الامكان الذاتي الشامل للحادث الذاتي
والزماني لانه عبارة عن سلب ضرورة الوجود والعدم وهو سلب بسيط ومعدوم محض بل هو الامكان الاستعدادي
الذي هو عبارة عن الاستعداد المحل الحادث للوجود وهو امر موجود متفاوت في القرب والبعد والقوة
والضعف فان الاستعداد النطفة للانسان اقرب من الاستعداد العناصر له ولا يتصور التفاوت في القرب
والبعد والشدة والضعف الا في الموجود فثبت ان المستدعي لسبق المادة التي هو الامكان الاستعدادي لا الا
مكان الذاتي ولا شك ان الامكان الاستعدادي مختص بالحوادث الزمانية دون الحوادث الذاتية لان الا
ستعدادات المتفاوتة بالقرب والبعد والشدة والضعف لا يكون الا بحسب تخصيص الازمنة في القول بان ا
لحادث الذاتي ايضا يقتضي سبق المادة خطأ محض لم يعتد به ... **قوله** المساوقة للامكان
الذاتي الا المساوقة له فان كل ما هو ممكن ذاتي فهو حادث ذاتي وكل ما هو حادث ذاتي فهو ممكن ذاتي
قوله فان الى جميع وجوداتها آه حاصله ان الحوادث الزمانية متعاقبة الوجود ... تعاقب ازمنتها ولا يمكن
ان يكون تخصيص كل من تلك الحوادث بزمانه من جانب الواجب تعالى لان النسبة الى جميع الازمنة على السواء فلا
الا ان يكون المخصص ... من الاستعدادات المتعاقبة للمادة متفاوتة بالقرب والبعد بالقياس الى وجود ذلك
الحادث الزماني يعني بعضها اقرب بالنسبة الى وجوده كالاستعداد النطفة لوجود الانسان وبعضها ابعد بالنسبة
اليه كالاستعداد العناصر له وقوله المرجحات بها صفة لوجود الحادث يعني ان وجود الحادث مسبوق ومعقب لوجود
تلك الاستعدادات المتفاوتة ... القريب والبعيد ... لا بد من الانسان مثلا الا بعد وجود تلك الاستعدادات
بالحادث **قوله** امر موجود قبل وجود الحادث لما ذكرنا من الدليل عليه في القول السابق **قوله** وهي باقية آه لان الاستعداد ...

[illegible]

الوجود لا يجتمع مع الوجود قوله يعتبر في المادة ليكون ذلك الامكان الموجود قائما بها لا ذاتيا قوله ا
كاشية قال المحقق الدواني آه حاصله انه لا حاجة في الدليل على مسبوقية الحادث بالمادة الى اعتبار
وجود الامكان الاستعدادي الذي ربما يجتمع وجوده كما ذهب اليه المحقق فمفاد الامكان الاستعدادي
بل الامكان الذاتي المقسم الى المقرب اعم من غير ان يتحقق الشروط فالمغالطة منهي بالاعتبار بل يتم ا
الدليل باعتبار نفس الامكان الاستعدادي سواء كان موجودا فانى ان حج اولا بان نقول حدوث شيء من الحوا
دث الزمانية لا بد ان يقع بها لتعين ولكن الشيء الذي لكن التغير من جانب الفاعل والابتداء لا بد
الفاعل او من جانب القابل فلا بد ان يكون ذلك التغير من جانب المنفعل وليس الامن جهة انه مستعد
للتغير من المطلوب بالقبول التغير المعدوم لا يمكن قبل وجوده لكن الثاني الحادث مسبوق بالتغير
المادة فتم الدليل بدون افتراض وجود الامكان الاستعدادي فيه ولا يخفى انه اذا كان امر الاستعداد لا يتم على الوجود
جوده فالثاني ان الاستعداد خارجي والاستعداد فالثاني يستدعي وجود الموصوف فالثاني ان حج قال فيها فيه قدم المحقق الدوا
ني حاصله ان الدليل المذكور غير تام لانا نقول ان ذلك التغير الواقع في الشيء الحادث من قبل الفاعل لا بان يتبدل في
ذات او صفة الحقيقية حتى يلزم المادة بل بان يضيف الفاعل بالفعل امر حادث اليه فيكون هو مع علته التامة للحادث الزماني من
غير ان يتقدم مادة متعددة له ومن غير ان يلزم دوام الحادث بدوام الفاعل فتأمل فيه لانه يستلزم سوى الامكان الاستعدادي
داخلا فيه قوله ما يعم الموضوع لما في الاعراض والمتعلق به لما في النفس والهيولى لما في الصورة قوله الا ما يتعلق به بل يعني المادة
التي تتعلق النفس بها تعلق التدبير كتعلق النفس بالبدن وليس هنا النفس والامكان بمجردة لان الجنس معتبر في
نفس حقيقة الانواع جزء منه وذاتي له ثم تفصيل الامر ان القول بالجنس جنس داخل في ماهيات الجسمية كما يقوله الشيخ
لذاته لا مانع لهم المعقول هو ما لم يتعلق بالجزئيات سواء كان داخلا في حقيقتها ام لا فلا ينقض بالنفس الا قيد لان
الماهو ان لا ينطبق بها تعلق بها لكنها ليست بداخلة في حقيقتها الا ان يرجع الجنس الى انتزاع لفظ بان يقال المراد بالجنس
الامور المتأخرة اخص منها ولا ورود النقض فافهم كذا في بعض الشروح قوله وتسلم بساطة النقطة آه حاصله ان الكلام في المعنى

المعنى في هذا المقام هنا نقض بالكلام في ما تقدم لان كلامه هنا يدل على ان النقطة بسيطة وفي الثاني رجع مرجع الى النوع
من الجنس والفصل وكلامه السابق يدل على ان التركيب الذهني يستلزم التركيب الخارجي وكذا العكس فكلامه هنا مثلا
زمان لا انفكاك لاحدهما عن الآخر والقول بان المعنى هنا قوله في الرد على السابق القول الثاني فيه منع التلازم اعلى
تركيبه مع الآخر وذهب هنا الى القول الآخر من عدم الاستلزام فيه عذر بان الاوليق ان يسمع كيف وقد ان
تبع القول بالاستلزام فيما سبق حيث بنى ابطال ما ذهب اليه السيد قدس سره من ان الحركة الخارجية ليست لها
حدود عقلية كما سبق فيعتذر فكيف يستقيم علاوة منها من ذكر القول الثاني قبل الذي اختاره وبما هو في الكتب المذكورة
قوله وعليه يتفرع آه فافهم قوله والقول آه جواب عما يقال على المعنى من ان النقطة انما هي بسيطة في الثاني يرد
ان النوع لا ان البساطة المطلقة التي لا يكون عليها فرق في دون ظرف يعني كون الشيء البسيط في الخارج والذهن لا يوجد
الا في الواجب تعالى وبكيف يوجد في النقطة وحاصل الجواب ان البساطة المطلقة على معنيين احدهما عدم التعدد
والكثرة من الآخر عدم الاجزاء فان اريد ان البساطة المطلقة بالمعنى الاول من خواص الواجب فمسلم اذ لا تعدد ولا
كثرة في ذاته وصفاته بالكثرة والتعدد وان لا يكون جزء بسيطا بسيط بعلم انه مركب من الجنس والفصل وان اراد ان البساطة
المطلقة بالمعنى الثاني من خواص الواجب فمم لتحقق الاجناس العالية والفصول كلها بسائط مطلقة بهذا المعنى مجازا
ان يكون النقطة البسيطة بهذا المعنى قوله وهو المراد من قوله آه يعني ان مراده الا الكلام في الامكان والتركيب بمعنى التعدد
والكثرة مثلا زمان فكل ممكن متعدد ومتكثر في صفاته والكل متعدد ومتكثر في ذاته وصفاته ممكن فالتركيب في
كلامه بمعنى التعدد والكثرة لا بمعنى وجود الاجزاء الا ان من الممكنات ما لا جزء له كالاجناس العالية والفصول كلها
فكيف يستلزم الامكان التركيب بمعنى وجود الاجزاء قوله واما الاستدلال على اثبات العقول اي على كونها موجودة
غير مجردة في الاثبات الا بعد كونها انواعا متعددة قد ذكر في جميع كتب القوم فهذا المعنى ذكر غير واقع في محله لانه
يلزم منه خرق الاجماع وهو باطل قوله اقول لو بين الاطلاق اي كون النوع الاخفي اعم مطلقا من النوع الحقيقي قوله الا
بان ذكر شيء موجود احترز به عن الامور الاعتبارية كالوجود لان الكلام هنا في الحقائق الموجودة لا في الامور الاعتبارية

اعتبارية كما صرح به في الحاشية فلا يرد النقض على ما قال المعلم الاول بالوجود مثلا فانه بسيط ليس داخلا
تحت مقولة من المقولات العشر لما سيأتي في القول اللاحق هنا الموسط قوله في الحاشية ولا يلزم منه آه
دفع لما يتوهم من ان الكلام المعلم الاول يستلزم ان يكون المجرد ماديا لانه شيء موجود فلا بد ان يكون داخلا
تحت مقولة من مقولات تحت الجنس والمادة والجنس متحد ان فثبت له المادة فيكون ماديا وهو
محال وحاصل الدفع ان المادة المتحدة مع الجنس ليست هي المادة التي هي جزء الجسم بالمعنى الاول فلا ثبت
المجرد بثبوت الجنس بل انما المتحد بالجنس هي الجزء الذي يحاذي الجنس وهو ليس الا الجنس اذا افترض
لا بد من ثبوت الجنس للمجرد لا يستلزم كونه ماديا فافهم قوله يشكل لاستحالة عروضه ام ليس اي العروض
قوله واما ان لا يكون العارض بجميعه عارضا فلا يترتب الوجود من آ ب و آ شيء عرض له الوجود الذي حقيقته آ ب
ويمتنع ان يكون آ عارضا لنفسه فتعين ان يكون العارض ب قوله اجتماع النقيضين اي الوجود والعدم في شيء واحد
قال في الحاشية اذ الكلام في بساطة الوجود المطلق آه المقصود منه دفع ما يتوهم من ان اجتماع النقيضين ا
نما يكون مستحيلا اذا صدق على شيء واحد وهنا قد صدق المعدوم على الاجزاء دون الكل والموجود على الكل
دون الاجزاء وحاصل الدفع اثبات صدق كل منهما على الكل لان الكل يكون موجودا اذ هنا يصدق عليه الموجود
مطلقا واذا كان الاجزاء معدومة مطلقا فلا بد ان يصدق المعدوم المطلق على الكل والا يلزم

مبحث الفعل

يلزم وجود الكل بدون وجود الاجزاء ويتوجه انما اجري الكلام في الموجود المطلق والمعدوم المطلق لان الموجود من وجه ليس نقيضا
للمعدوم من وجه وانما التناقض بين المطلقين الاتري ان الممكن معدوم من جهة الذات موجود من جهة التعلق بجعل الجاعل به
وقد يوجه اجتماع النقيضين بانه لا شك ان الكل يجتمع بالجزء وان اجتماع الموصوف بشيء يستلزم اجتماع صفته معه وقد يوجه ايضا ان حصول
الاجزاء يقتضي ان يكون الوجود حاصلا اذ وجود الكل هو وجود جميع الاجزاء وكونها معدومة يقتضي ان يكون غير حاصل فتأمل لعله ينفعك في مواضع
كثيرة قوله فيها فالوجود المطلق لكونه موجودا ذهنيا لان الشيء المطلق ليس بموجود في الخارج والحق ان الوجود من المعقولات الثانية قوله يشكل
عليه الموجود المطلق لان المطلق يتحقق بتحقق فرد ما قال فيها لعدم الاجزاء اي اذا كان الاجزاء معدومة مطلقا كان الكل معدوما قوله وقيل
عليه ان ثبت آه حاصله انك اذا اردت ان عروض جميع الاجزاء العارض لمعروضه واجب فالنقض بالكثرة وارد عليك فانها واجبة للمجموع
مع ان الجزء ليس بعارض قوله فان الوحدة آه اي الوحدة الحقيقية فلا يرد ان الوحدة عارضة
والكلام في الحقيقة قوله وانت تعلم آه حاصله ان النقض بالكثرة غير وارد لان المعترض ان المعروض في الكثرة هي الطبيعة من حيث الكثرة
وليس الامر كذلك لان المعروض الكثرة ليس هو الطبيعة من حيث الكثرة بل المعروض الكثرة الوحدة ليس هو الطبيعة من حيث الوحدة بل هو في نفس
الطبيعة مع قطع النظر عن الوحدة والكثرة والوحدة عارضة لها كالكثرة بلا تفاوت اصلا فلا نقض قوله والا يلزم تقدم الشيء على نفسه لان الوحدة لو كانت عارضة
للطبيعة من حيث الوحدة والكثرة عارضة لها من حيث الكثرة كما زعم المعترض يلزم ان يثبت تلك الطبيعة قبل عروض الوحدة والكثرة واحدة وكثيرة فيلزم تقدم الوحدة على
نفسها وكذا الكثرة وهو باطل فان معروض الكثرة والوحدة ليس الا الطبيعة من حيث هي قوله واجيب آه حاصله انا نختار الشق الثاني ونقول لا جزء الا بعض الاجزاء
لا يكون له جزء والامر الثاني ان الاجزاء الموجودة وهو مع تمام المجموع المذكور وهو ما عرض على ان يلزم المستحيل او عدم كون الاجزاء العارض عارضة
للمعروض والجزئية قوله فانما يحكيه اي يحصل بتحليل العقل الكل والاجزاء الاجزاء قوله والجواب آه يعني ان النزاع هنا انما هو في الاجزاء التحليلية لا
في الاجزاء المقدارية وعدم التوقف عند عدم خواص الاجزاء المقدارية لا يقتضي الاجزاء التحليلية تحقق عند وجود وقوف العقل في التحليل وان المطلوب
هنا اثبات البساطة من جهة حفظ ان نقول انه يستلزم البساطة العقلية لانها مثلا ومال والاول عدم التلازم بين التركيب الخارجي والذهني مع انهما متلازمان
على القول الاخير بكلام قد ثبت الا انما هي الاجزاء الذهنية ايضا فيبقى المحذور المذكور بحاله قال في الحاشية وهما المعلم آه اشارة الى دفع ما يتوهم وروده على
تلازم البساطتين من انه غير صحيح لان كلام المعلم يدل على ان البساطة العقلية مستلزمة للبساطة الخارجية دون العكس وحاصل الدفع ان البساطة تطلق
على المعنيين احدهما ان لا يكون له جزء اصلا وثانيهما ان لا يكون له جزء متمايز في الوجود والثاني له جزء غير متمايز في العقل كالسواد ومراد المعلم
انما هو المعنى الثاني وكلام الشارح انما هو في المعنى الاول فلا يلزم منافاة قال فيها قال المعلم قال في التقدمات اسم الكتاب المعلم قال فيها فلما يتقدس
اي يتنزه من الاجزاء يعني لا يكون له اجزاء بحسب تحليل العقل الى الاجزاء العقلية وحاصله ان سلب الاجزاء العقلية يستلزم لسلب الاجزاء الخارجية

فالحق اي لا إنكار فيه معنى النفي ونفي النفي يفيد الإثبات قال فيما قد يظن آه اي كما لا يظن على ما لا جزء له اصلا قال فيما علي ما لا يتركب من الاجزاء المتمايزة ... مركبا في العقل من الاجزاء فمراده ان البسيط قد يكون بسيطا بان لا يتركب منه اجزاء متمايزة في الوجود الخارجي ... في العقل مركب ... الوجود الخارجي متميزة ... من جوهر ... في هذا المقام ... المطابقة قوله ... الخارجية آه حاصله ان اثبات ... الخارجية للوجود بانتفاء الاجزاء الخارجية الغير المتمايزة بحسب الجعل والوجود البرهان المذكور ... الاجزاء العقلية فالحق فيما لا يخفى

في الاجزاء العقلية ... الجنس ... للوجود اجزاء خارجية غير متمايزة ... الجعل والوجود ... بالقياس ... الاجزاء الغير المتمايزة ... الجعل والوجود بالبرهان المذكور ... الاجزاء المتمايزة ... الجعل والوجود ... اثبات المطلق قوله ولا يخفى عليك آه ... البرهان المذكور

الجهات ... الخارجية ... العقلية ... التلازم ... المطلق ... بجعل المتقوم ... العقلية للوجود ... التلازم ... بين التركيب ... المذكور ... البرهان ... الصدق ... للوجود اجزاء ... الوجود ... الجزئيات ... العقلية ... الاجزاء ... تقدير صدق الوجود على الاجزاء ... قال في الحاشية فانقلبت البرهان آه حاصله ان سلمنا ان الوجود يصدق على ما تحته من الجزئيات ... ذاتيا ... للاجزاء حاصل الجواب ان الاجزاء الوجودية من جزئياته ... لكون صدقه ذاتيا على الاجزاء ... قوله ان الفصل ... مشاركات الجنسية لاخر قوله من امور ... الناطق ... قوله ... اي الامتناع قوله لان المركب ... محصلا ... قوله ... اي بعينه ... موجود ... تحققه قوله ... الجنس قوله عام ... مطابقة ... الجنس قوله

محصلا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ان الامر كما ستوقف على الادراك [illegible] الاعلام الاحساسي خصوصا وقيل بكيفية وذلك ان الفصل القريب بيعطى الجزء المميز فلا يجوز تعدده والا يلزم [illegible]

فصلا بالنسبة الى النوع [illegible] فاذا تركب الماهية من امرين متساويين [illegible] وذلك لان كل واحد منهما ليس تمام

الجزء المميز [illegible] الكل وعلى الماهية والواحد بالفصل القريب الجزء المميز الشيء عن جميع ما عداه [illegible] تعدده لان الماهية

المركبة من الامرين المتساويين يكون كل جزء منهما فصلا قريبا [illegible] اذا جعل التمام المميز والفصل القريب صفة الجزء المميز امتنع تعدده بلا شبهة

[illegible]

[illegible]

لاستحالة الا يكون النوع واحد حيث في مرتبة والا روح يلزم تخلف المعلول عن العلة [illegible] كانت علة تامة او جزءا واجزاء

منهما [illegible] على النوع الثاني بانه لو كان [illegible] المحققين فصل الكل ان يكون الفصل جنسا [illegible] فصلا [illegible] الترجيح بلا

مرجح [illegible] الاستقلال [illegible] الماهية النوعية احد الجنسين

قوله الحقيقي المحقق [illegible] الحقيقي المحقق الاول كالجزء [illegible] مادة للفرس وصورة

في الانواع [illegible] قوله لامتناع تحصيل الصور

آه علة لامتناع ان يكون [illegible] وصورة والمادة محصلة لهما [illegible] علة لامتناع تعدد

الصور [illegible] المادة الواحدة لزم [illegible] والعلتان مستقلتان لان تلك المادة مع

كل صورة علة مستقلة [illegible] الواردة [illegible] قوله كمواد الافلاك آه فان مادة الافلاك والعنصريات

متغايرة [illegible] الواحدة محصلة لها قوله فان الكلام فيما آه اذ لا تغاير بينها وبين الجنس والفصل الا بالاعتبار

قوله لا [illegible] يفتاق اي لا يحتاج ومنه الفاقة اي يحتاج الى [illegible] الغذاء قوله والجواب ان

[illegible]

او بقيد الكثرة كما صرح به المحقق الدواني [illegible] الاجزاء انه جزء واحد للشيء الكل على جميع الاجزاء [illegible]

وكذا على [illegible] الافراد [illegible] للواحد الحقيقي انه [illegible] افراده انه فرد واحد منه [illegible] صدق المقيد يستلزم صدق

المطلق [illegible] الواحد الحقيقي على الافراد

الكثيرة [illegible] بقيد الكثرة [illegible]

الامر بالتامل قوله والمطلق صادق [illegible] المطلق [illegible] والكثرة [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible]

وان نظر الى [illegible] وقطع النظر [illegible] بانتقال لا نسلم ان المركب من [illegible] مع قطع النظر عن خصوصية الاجزاء

ممكن لانه لو كان كل [illegible] كانت علة عدم علة وجوده اذا العدم لا [illegible] علة موثرة فعلية [illegible] علة الوجود ولا

شك ان علة وجود الكل [illegible] علة وجود الجزء وفيما نحن فيه لا [illegible] اجزائه علة لكونها ممتنعة فلم يكن [illegible] علة

عدمه عدم علة وجوده وهو لازم [illegible] الامكان وانتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم فلم يكن ممكنا [illegible] نفس التركيب [illegible]

وحاصل الجواب ان كون علة عدم المركب عدم الجزء ليس بلازم لمطلق الامكان بل هو لازم له اذا كان للجزء علة واما اذا

لم يكن للجزء علة كما فيما نحن فيه فعلة عدم المركب عدم الجزء [illegible] الى عدم تلك العلة [illegible]

علة البتة قوله [illegible] الجزء ممتنعا لذاته [illegible] فيما نحن فيه [illegible] المركب [illegible] الجزء الممتنع [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

من حيث انه مركب [illegible] علة الجزء [illegible] المركب [illegible]

[illegible]

اي هذه الحقيقة المركبة بالنظر الى نفس ذاتها مع الانضمام قطع النظر عن علاقته ما مستلزمة للمح وهو كون الممتنع ممكنا قوله
وتحقيقه آه حاصله ان كلا من وجود المعلول وعدمه مستند الى وجود العلة وعدمها فعدم كل ممكن ممتنع عند وجود العلة التامة
وواجب عند عدمها واذا قطع النظر عن العلة وجردوا النظر الى ذاته فلا يجب ولا يمتنع ولا يستلزم شيئا من محالات
وان استلزام عدم الواجب لذاته يجب التحقق في نفس الامر قوله اذ لا يساعده ذلك النظر اي لا يدل النظر الى ذاته استلزاما
لعدم الواجب يجب التحقق في نفس الامر قوله غاية الامر ان يكون الممكن محالا بالنظر الى الموقوف عليه اي بالنظر الى العلة لا بالنظر الى الذات وهو جائز كما جاز ان يكون ممكنا بالنظر الى ذاته وواجبا عند وجود علته قوله فان قلت واهم آه تقريره ان
عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب البتة كما حكمت سابقا ومعناه ان بين عدم العقل الاول وعدم الواجب علاقة
بحيث ان عدم الواجب لازم لعدم العقل الاول وعدم العقل الاول ملزوم والملزوم ممكن واللازم ممتنع ولا شك ان الامكان يستدعي
صحة الوجود والامتناع ينافيه فيلزم من امكان الملزوم وامتناع اللازم ان يصح وجود الملزوم بدون اللازم وهو
باطل لانه انهدام اصل الملازمة مع انك عرفت بها على الواقع قوله قيل لك ايماء الى الجواب عن الوهم المذكور والتقصي عنه آه
الملزوم ممكن بالنظر الى ذاته وغاية ما يلزم منه ان يكون اللازم بالقياس اليه ممكنا والثاني بالنظر الى ذاته مستحيل يجوز
ان يكون اللازم وهو عدم الواجب في المثال المذكور بالنظر الى ذاته ممتنعا ومستحيلا وبالنظر الى ذات الملزوم وهو عدم العقل
الاول غير جائز او ممكن فلا انهدام للملازمة اصلا قوله في اللوازم بحسب الوجود اي الوجود الخارجي او الذهني قوله وهي
لوازم الماهية مع قطع النظر عن الوجود قوله فلها حكم الوجود الماهية فامكان الماهية مستلزمة لامكانها وامكانها حكم
حكم للماهية لان لوازم الماهية امور انتزاعية ينتزعها العقل عن نفس الماهية المتقررة من حيث اقتضائها لها بنفسها
فثبوتها ونحو تقررها انما هو تقرر الماهية التي هي منشأ انتزاعها ولذا قيل ان جعل اللوازم بعينه جعل الملزومات لان
الانتزاعيات مجعولة بجعل منشأ انتزاعها لا بجعل آخر فحكمها حكم الماهية قوله اي امر ثالث اي اذا كان اللازم امرا ممكنا
قوله او الى نفس اللوازم اي اذا كانت ممتنعة قوله فامتناعها آه اي امتناع اللوازم من حيث الذات لا يقتضي
امتناع الملزوم من حيث الذات بل جاز ان يكون اللوازم من حيث الذات ممتنعة وهي الملزوم من حيث الذات ممكنة قوله بل
يجب الواقع

يجب الواقع اي امتناع اللوازم يجب الذات يقتضي امتناع الملزوم يجب الوجود الواقعي لا يجب الذات قوله فالممتنع بالذات كعدم
الواجب في المثال المذكور وحاصله ان الماهية الممكنة بحسب الذات لا يستلزم الممتنع بالذات نعم قد يستلزمه بحسب الوجود فان تحقق عدم
عقل الاول يستلزم عدم الواجب وينعكس بعكس النقيض على مذهب المتقدمين حتى على النقيض يلزم الصدق الكل
قوله وهو ان يستلزم ان المحال للممكن كما ان عدم الواجب يستلزم عدم العقل الاول مع ان عدم الواجب ممتنع
وعدم العقل الاول ممكن وتقرير الدليل ان قولنا كل محال او بعضه مستلزم للممكن صادق لان عدم الواجب
لذاته مستلزم لعدم العقل الاول فلا بد من صدق عكسه المستوي لانه لازم للاصل ولصدق الملزوم يستدعي صدق
اللازم وهو قولنا بعض الممكن مستلزم للمحال وهو المطلق قوله فان الاستلزام الجزئي فان الموجبة
الكلية كالجزئية تنعكس بالعكس المستوي الى الجزئية كما لا يخفى قوله ان يكون للمقدم مدخل فيه آه
حاصله انه يكفي في صدق اللزومية الجزئية ان يكون للمقدم مدخل فيه في الجملة ولا يجب استقلاله والا
كانت كلية فقد يعتبر شاركا امر آخر اي انضم الى المقدم يكفي المجموع في الاستدعاء فيكون بالقياس
الى المجموع كليا وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئيا وسيأتي تحقيق هذا في الشرطيات قوله وقيل ان الاول
مغلطة آه حاصله ان عدم المعلول الاول لا يستلزم عدم الواجب لذاته حتى يلزم كون الممكن مستلزما
للمحال لذاته بل عدم الاول انما يستلزم عدم كون الواجب لذاته علة وكونه علة امر ممكن بالذات لاستحالة فيه اصلا
وانما المستحيل عدم الواجب لذاته وهو لا يستلزمه فان الواجب لذاته ليس تعلق بالمعلول الاول الا بسبب الاتصاف بعليته
ولو قطع النظر عنه لم يكن له تعلق به اصلا فكيف يستلزم عدمه عدمه فثبت ان استلزام عدم المعلول الاول لعدم
الواجب بالذات بل بالعرض اي بواسطة العلية وهو ليس بصحيح وفيه ان علية الواجب للمعلول الاول امر ممكن بالذات
كما صرح به وعدمها يستلزم عدم الواجب كعدم المعلول الاول في النقض على ان فيه ما فيه حتى الظاهر كما لا يخفى قوله وهو
كون العلة آه الاتفاق هو هذا المعنى ان عدم المعلول الاول ليس بمستلزم لعدم الواجب المستحيل بل انما عرض
[illegible]

لو اعتقهما في الصدق يجب العلم بحسب كون العلة واجبة بالذات وهذا ظاهر اي لا استلزام للمستحيل اصلا لو كانت العلة ممكنة
بالذات قوله وهذا الجواب العلمي آه دفع لما يلزم لتوهم يتوهم من الكلام الحق وهو انه يلزم حينئذ ان لا يكون عدم الواجب
مستلزما لعدم المعلول الاول بل يكون مستلزما لعدم معلوليته اذ التعلق بينهما بالعلية والمعلولية ولو قطع النظر عن هذا
التعلق لم يكن بينهما تعلق اصلا فلا يستلزم عدم كل واحد منهما عدم الآخر وحاصل الدفع ان ذات المعلول مع قطع النظر عن وصف
المعلولية لكونها ممكنة صادرة عن الواجب الى الامكان دليل الافتقار فلا بد من جزم بان عدم الواجب يستلزم عدم المعلول الاول
بالذات لان عدم العلة يستلزم عدم المعلول الممكنة الصادر عنها قوله لا وصف المعلولية الذي هو مضايف لوصف العلية لانه
امر اضافي قوله بان علية العلة الاولى آه اي نفس الذات الواجب مبدأ لصدور المعلول الاول بلا انضمام امر آخر معه والا لم يتحقق
العلة التامة البسيطة فكما ان ذاته تعالى مبدأ لصدور الآثار كذلك هو مبدأ لصدور المعلول عنه فاذن عدم المعلول الاول يستلزم
عدم ذات الواجب المستحيل قوله يعني في الحقيقة المراد بالعلة آه يعني ان العلية كلفظ العلم تطلق على مفهوم الاضافي وعلى
مبدئه والمراد هنا المعنى الثاني دون الاول والعينية مع الذات غير متصورة لان الاضافة لا بد ان يكون مغايرة للمنتسبين قوله سبيل
في العينية يعني كما ان الوجود الحقيقي عين ذات الواجب تعالى فكذلك العلية الحقيقية عين ذاته تعالى اذ ذاته تعالى من حيث انه مبدأ الآثار
فكذا ذاته تعالى مبدأ للمعلول الاول قوله فلو كانت آه استدلال على ان العلية الحقيقية عين ذاته تعالى بانه لو كانت مغايرة لذاته
لكانت ممكنة بالذات فيكون مستندة الى الواجب لكونها معلولا له فيكون عدمها ممكنا بجعل ما هو مقتضى الامكان مع ان
عدمها على ما زعمتم يستلزم عدم الواجب الذي هو محال بالذات فيعود التخلف على حاله ويلزم تحقق المثل المشهور على وفق حالكم وهو
عولتم وقعتم في ما فررتم عنه فلا بد لكم من ان تقولوا ان العلية الحقيقية عين ذاته تعالى حتى يلزم بذلك ثبت ان عدم المعلول
الاول يستلزم عدم ذات الواجب وسقط الجواب المذكور فافهم قوله وايضا طباع الامكان آه حاصله ان في المعلول الاول
نسبتين احدهما وصف المعلولية والثانية وصف الاولية ومنشأ الاول الامكان الذاتي وهو مشترك في جميع المعلولات ومنشأ
الثانية نفس ذات الواجب تعالى فكما ان عدم المعلول الاول بخصوصه ذاته مستلزم لعدم علية الواجب تعالى من حيث هو علته
لانه مقتضى المعلولية فكذلك هو مستلزم لعدم ذات الواجب تعالى من حيث كونه واجبا لانه مقتضى الاولية فالعلية والوجوب
الذاتي منشأ الاقتضاء لكونهما مقتضى خصوصية المعلول الاول فلا يكون استلزام عدمه للمحال بالذات [illegible] بالعرض
والاتفاق

والاتفاق
بل بالذات وبالالتزام فبقي النقض بحاله وقد اجاب بعض المحققين عن اصل النقض اولا بما هو المشهور من ان عدم العقل الاول الممكن انما يستلزم
عدم الواجب لذاته المحال بالذات من جهة انه وجوده ثبت وجود الواجب وانه شيء عدمه لا يمكن الا في ذات الا على خلاف وهو ان عدم العقل بهذه الحيثية والجهة
ليس ممكن فكيف يستلزم المحال ثم اجاب ثانيا عن النقض المذكور بان المستلزم لعدم الواجب هو اجتماع عدم العقل بهذه الحيثية
وبهذا هو المحال بالذات لا ذات عدم العقل الاول وحده ولا الحيثية وحدها ولا هو مع الحيثية المذكورة فانها ممكنة فان قيل الاجتماع
المحال بالذات متى اي يلزم والمفروض عدم العقل الاول فقط قلنا فرض عدم العقل الاول هو فرض الاجتماع بالحيثية المذكورة واقعة
مع قطع النظر عن فرض وحتى فرض عدم العقل الاول فرض الاجتماع فيه فرضه ثانيا اقول يرد عليه اولا انه كيف يكون اجتماع الامور الممكنة محالا
بالذات وثانيا انه اذا فرض عدم العقل الاول فرض الاجتماع المحال بالذات فكيف يكون ممكنا لان الممكن ما لا يلزم من فرضه وقوعه محالا
والحاصل ان النقض يرد باستلزام عدم العقل الاول الاجتماع المستحيل كما كان يرد اولا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب لذاته
فتأمل حتى يتضح لك الحق وهل العلم بقوة النقض قوله ان المادة التي تقوم بامر مرتين اي كلما اتى قوله بالاعتبار والمجموع المركب
اي كالمجموع الاثنين لما هو المركب من اثنين ومجموعهما ويعتبر في هذا المجموع اي مجموع الاثنين مرة واحدة اي في ضمن المجموع ولم يعتبر فيه على
الانفراد قوله وبينهما تغاير اعتباري اي بين المجموعين من الاثنين مجموع الاثنين الذي هو الثالث ومجموع الثلثة الذي هو الرابع تغاير اعتباري
اذ لا تغاير بينهما الا ان اجزاء الاثنين اي الواحد والاثنين في الثالث في ضمن المجموع مرة واحدة اذ لم يعتبر فيه على الانفراد واعتبر في الرابع
مرتين مرة على الانفراد ومرة في ضمن المجموع الاول قوله وقس عليه اي على الرابع قوله وهكذا اي قس على الخامس والسادس وهكذا
المراتب الغير المتناهية فتسلسل الى غير النهاية قوله على المتقدم بلا واسطة قوله وقد تقرر في موضعه ان وجود الكل ضروري عند وجود
جميع الاجزاء واما ما قيل من انا نجعل الاجزاء في هذه المقالات المزبورة بالاجزاء المباينة التي يمكن انفكاك كل واحد منها عن
غيرها سواء في الذهن وظاهر ان اجزاء الرابع ليست من هذا القبيل ضرورة امتناع الكل منفكا عن الاجزاء ففيه ان ثبت لكل الاجزاء
اي الكل على السواء لا فرق بين كون كل جزء منها نسبة بين جزء وجزء النسبة الى كله فبعد القول بموضعه بان وجود جميع الاجزاء
مستلزمة لوجود الكل يجب [struck out] التلازم بينهما والا كانت اذ لا اختلاف بين الاجزاء في النسبة اليه التزام بعضها فبعض لا يوجد
في تلك النسبة والالتزام بل على تقدير الفرق والتفاوت يجعل الامر بالعكس اقرب كما لا يخفى وايضا الاثنين ففي الكل يجب ان يكون الاجزاء
متباينة لا الاجزاء فان الاجزاء المتباينة في الرابع ايضا موجودة والقول بان وجود الغير المتناهية معها مما لا يخفى فيه بل يجب ان
ايضا يجب ان يحفظ الكل قوله اقول آه حاصله ان الرابع اعتبار لانه اعتبر مجموع الاثنين بشرط الانفراد عن الوحدتين وجعلها شيئا واحدا
وجود المجموع بهذا الشرط الانفرادي اعتبار العقل ولا شك ان عروض الاعداد في اي ظرف كان يستدعي وجود المعروض في ذلك الظرف فلو تحقق الرابع

في الخارج لعروض الهيئة الاربعية فيه فلزم ان يكون لكل من اجزائه الاربعة تحققا منفردا عن الاجزاء الاخر وكلما اعتبر فيه الاثنان و
مجموعهما فكلما اعتبر فيه مجموع الاثنين من حيث الانفراد عن الواحدتين وهو الجزء الرابع من الاجزاء الاربعة للرابع وذلك
انه ليس بموجود في الخارج بل في اعتبار العقل اذ لا وجود في الخارج الا لكل من الاثنين اولهما وهو الثالث فلم يكن الرابع موجودا
في الخارج بل في اعتبار العقل لكون جزئه الرابع كذلك قوله بدقة النظر حتى لا يلتبس عليك المجموع الاول وهو الثالث بالمجموع الثاني
وهو الجزء الرابع من الرابع فتتحير بان المجموع الاول كيف يكون موجودا خارجيا والثاني اعتباريا وذلك لان الكل الاول
الذي هو الثالث اعتبر فيه الوحدة تارة بشرط عروضها للهيئة الاجتماعية الموجبة لعروض الوحدة ... الكثرة في الخارج
عنه فلا يكون منفردا عن تلك الواحدتين فيكون موجودا خارجيا والمجموع الثاني الذي هو الرابع قد اعتبر فيه دخول تلك الهيئة الاجتماعية
فيه ... المجموع اللاحق ... يكون مجموعا بعد عروض الوحدة ... الكثرة عنه فيكون اعتباريا وخلاصة الفرق ان الهيئة
الاجتماعية اعتبرت في المجموع الاول الذي هو الثالث بطريق الخروج وفي المجموع الثاني الذي هو الرابع بطريق الدخول
ولا شك ان يكون الهيئة الاجتماعية جزءا منه فهو اعتباري بخلاف ... فانه يكون موجودا خارجيا ... في الخارج
فافهم فان هذا هو نهاية الكلام في هذا المقام قوله سواء كانت العلة الخ حاصله ان لازم الماهية اذا كانت مستندة الى العلة
... الخ ان يكون العلة ... الملزوم ... مغايرا له ... بان لا يكون مستندة الى العلة اصلا ... الاحكام ...
ان اللازم الماهية ... لا يحتاج الى العلة واللازم لا يحتاج اليها قوله وفي ... كون اللازم ضروريا ... محتاج
الى العلة ... بما لا يعلل ... قوله يلزم تقدمه على وجوده اي يلزم تقدم الذات
بوجوده على وجوده فيلزم تقدم الشيء على نفسه او موجودية الوجود ... قوله فانقلت ... حاصله انه لا يكون الوجود
المحمول ... ضروريا ... قد يكون الوجود ... ضروريا قوله ليس شيء لان ... قد يكون ضروريا ولا يعلل اصلا
قوله وايضا ان ... التحديد ... ليس ... الصحيح ... فيما نقل عنه حيث ... فان العرض اللازم
يجوز ان يكون ثبوته للمعروض ضروريا ولا يحتاج الى العلة اصلا ... الامكان قوله لو كان خارجا لامتناع التركيب ... اشارة الى
دفع ما يقال ... من انه لا يلزم ... بطلان كون الوجود خارجا عن ذات الواجب ان يكون عينا لجواز ان يكون جزءا من
ذاته ... وحاصل الدفع انه لو كان جزءا من ذاته غير ممكن اذ هو مستلزم للتركيب في ذاته وهو منتف لان كل مركب ممكن ...
التردد ... فانه اما عين الواجب او خارج عنه وان بطل كونه خارجا ... كونه عينا له قوله اما تقدم الشيء على
نفسه لو كان الوجود المتقدم هو عين هذا الوجود المتأخر قوله او موجوديته بوجودين لو كان الوجود المتقدم مغايرا

من المتأخر وتفصيله ... في اول الكتاب فتذكر قوله ... فهو ... اي في المطلوب وهو كون الوجود عينا في ذاته ... الكتقدير قوله
... الاشكال اي الاشكال المتقدم وهو انه يلزم ... لكونه بالوجود علة لذاته ... قوله ولو كما الامكان والافتقار
... والوجود ... على الشيء ... الاحتياج لذاته فلا يكون الشيء ضروريا لذاته قوله ... اي ... سببا ... تقريره ان المعلول الدائم ... يكون
علته ... لذاتها او ممكنة لذاتها وعلى التقدير الثاني لابد ان تنتهي الى العلة الواجبة لذاتها ووجوده هو ... لذاتها والا لكان وجود
العلة مستلزما لوجود المعلول والا يلزم تخلف المعلول عن العلة ... ان العلة اذا كانت واجبة لذاتها ... وجود المعلول
لذاتها فامتنع عدمه لكونه ... قوله فالدوام الازلي ... بالدوام ... الضرورة
المقابلة لذلك النوع قوله فانتظام الدوائم اي ادخال الدوائم ... في سلك المنفكات التي هي الممكنات
بلا ... للضروريات ... المفهوم الدوام شمول الوجود لجميع الازمنة ومفهوم الضرورة امتناع الانفكاك الوجود عن الشيء
ان الاول لا يستلزم الثاني ولو ... الاصول الدقيقة كما ذكرنا ... الدوائم ... في سلك الضروريات دون الممكنات ...
الدوام ... بالضرورة ولا يكون ... المفارقات الاعراض المقابلة للاعراض الازمنة ...
من الاعراض المفارقة دون اللوازم بالنظر الى المفهوم مع عدم ملاحظة الاصول الدقيقة ولو لوحظت الاصول الدقيقة لكان ...
اللوازم ... من الاعراض المفارقة كما ذكرنا قوله ... هو الحق ... الاشبه ... دفع التوهم التدافع بين كلاميه ...
الحق ان الوجود من لوازم الماهية ... القول اللاحق بانه ليس منها وحاصل الدفع ان هذا الحق ... عن قول ...
سيأتي ... والمختار ... قوله لامتناع تقدم الشيء على نفسه ... يكون الوجود ... الوجود اللاحق ... موجودية ...
ان يكون ... مغايرا للاحق ... للوجود ... ووجود الواجب ... قوله ... بخلاف ذلك ... قوله ذهب المتأخرون من
... الى ان ... مطلق الوجود ... الضرورة كيف ... الماهيات
... الوجود ... المطلق ... الاستناد
الى المطلق ... الوجود المطلق ... المبهم ...
... الوجود المطلق ...
في الواقع ... الوجود ... في ذلك الظرف
... قوله اقتضاء الماهية ...
... قوله ... الوجود ...
... الموجود ...
... الدفع
... قطع النظر عن

هو موجودة على تقدير العدم ... لان ... الذات ... الوجود حالة ... العدم
... قوله ... ان ... مراد ... بحالة العدم مرتبة العدم العارض
... مرتبة قوام الماهية المتقدمة على ... العوارض ... الوجود والعدم ...
... الماهية ... العوارض ...
فلا ... الماهية ... في تلك ...
... ان يكون موجودا ... ان ... الماهية ...
موجودة في تلك المرتبة المتقدمة على الوجود ... فلا يكون الماهية مقتضية للوجود فلا ... الوجود ...
وهذا هو ... العدم ... العدم ... الشيء ...
... العدم ... الماهية ... العارض ... المرتبة المتقدمة ...
العدم ... العوارض ... قوله ...
... الامام ... الاشكال ...
... الضروري ... التقدم الذاتي ...
... الضرورة ...
وقال في الحاشية ... قوله ... الوجود ...
... يكون ... الوجود ...
... الاقتضاء ...
... الماهيات ...
... قوله ...
... قوله ... بالذات ...
... قوله ... قوله ...
... الوجود ... الماهية ...
... الماهية ... الماهية ...
... الوجود ...
فان التأثير ... الوجود قوله ولا كل سائر الصفات لانها ... في حالة التأثير ...

خصوصية الموضوع الممكن لا يستلزم ... المجعولية ولا يتوقف عليه ... المجعولية امر ضروري ... الموضوع ممكنا لا
له ذات متقررة الا بجعل الجاعل ... ممكن ... الوجود ... ضروري ... ثبوته
لوازم الماهية ... مع قطع النظر عن خصوصية المحمول ... تلك اللوازم ... وجود ...
... قوله ... ولا
... الماهية ... المجعولية من حيث
... قوله ... لا من حيث ...
... الموضوع ... قوله المجعولية ...
... الخصوصية ... تلك اللوازم قوله الا بالعرض ... اي لا من حيث ...
... قوله ... اذا اعتبار الوجود ...
المجعولية ... وجود ... تلك اللوازم ... الماهية ... اللوازم ...
كون وجود الماهية ...
... الملزومات ...
ان لوازم الماهية ...
... الوجود ...
العرضيات فافهم قوله ... وهو انه يلزم
... قوله ...
... قوله ... الوجود ...
... قوله ... موجودة
... الماهية ...
... العدم ...
... العدم ...
اجتماع النقيضين ...
اي لا يلزم ... الصفات ... موجودة ...
العدم الوجوديين كونها غير موصوفة بتلك الصفات وهو ليس بمحال قوله لا ... الماهية
موجودة

... والعلم ... في الحاشية قوله اقول المتكلمون ... اه حاصله ان المتكلمين قائلون بان
ذات الواجب مقتضية للصفات الوجوبية وغيرها ... ان يكون ذاته مقتضيا ...
على الصفات ... لا بد من ... فيكون ذات الواجب ...

[illegible]

الاولى فلا يكون مقسما لجميع الاعتبارات الثلاثة من جملتها اعتبار الخلط وحاصل الدفع ببيان ان

الفرق بين الاعتبار الاول وهذا الاعتبار ان الملاحظة الاولى ملاحظة الماهية المعراة

عن جميع اللواحق وان كانت مقارنة معها في الواقع وهذا الاعتبار لا يلاحظ فيه المقارنة الماهية

عنها وخلطها لها الا ان قوله من حيث هي هي متعلق في هذا الاعتبار [illegible] الاول

قوله والى الكلي اي الماهية المعراة والجزئي اي الماهية المخلوطة قوله جوابه انه الخ [illegible] الاحكام

[illegible]

حقيقة هو رفع ... [illegible] ... الكلام مسامحة ... [illegible] ... دون الواجب ...

[illegible] ... السبب ... [illegible]

[illegible] ... قوله فافهم ... [illegible]

[illegible] ... الاقسام الثلاثة ... [illegible]

[illegible] ... الانسان ... [illegible]

[illegible] ... الانسان ... [illegible]

[illegible]

[illegible] ... قوله ... الطبيعة ... [illegible]

[illegible] ... قوله ... الوجود ... [illegible]

[illegible] ... قوله ... الطبيعة الكلية ... [illegible]

[illegible] ... قوله ... [illegible]

[illegible]

قوله انظر علی جلوتیة والحال مخلوطا بها ومنافرادها غالوا قوله مفارق ومعقولا بنفی فی خصوص نوع الحافظ واه
التخالف فلا یکون الخ مخلوطا بشی آخر بملاحظ ومفارقا عنه بملاحظ آخر فی المحال ان یکون ذلک بحسب الملاحظ واما
فتدبر بدقة النظر فان بهذا المقام من مطارح الاذکیا وبعض الفضلا المرتقی للامام المعلم فوق تولی فیها وقعو فلهذا
ترا المطمح وبهذا احرط منه ای خبرکما طرح المنقول واما بینه من الفضلا فافهم قوله وزعم انه لا وحدة لها بالذات
متمسکا بان تلک التعدد بالذات تعدد الوجود بالذات فالطبیعة انما هی موجودة بالذات بعین و
جودات الاشخاص کانت متعددة بالذات فکما یوصف الافراد بالتعدد فکذا الطبیعة و فرع علی ذلک ان المهملة المو
جبة لما یصدق الموجبة الجزئیة لذلک المهملة السالبة تعرفها بصدق الجزئیة السالبة قوله الماهیة واحدة ای فرد بالذات
ای مطلق الطبیعة واحدة بالذات لما انها متعددة بالذات اذ هی متحدة مع الاشخاص لما انها متحدة مع الطبیعة المطلقة
فلها وحدة بالذات بحسب وحدة الطبیعة المطلقة ولها تعدد بالذات بحسب تعدد الاشخاص اذ لیس لها طائفة التغایر الیها
لا الدلیل علی الطبیعة فلا یابی العقل عن الاشارة تعدد الیها والطبیعة بهذا الاعتبار موضوع القضیة المهملة وتحقق
تحقق فرد وتنتفی بانتفاء فرد فتدبر قوله بسبب وحدة الطبیعة الملحوظة بکونها لا بشرط شی ای وحدة الطبیعة المطلقة قوله
کما فی موضوع الطبیعیة ای القضیة الطبیعیة اذ الطبیعة بهذا الاعتبار تتحقق بتحقق فرد ما وتنتفی بانتفاء جمیع الافراد
قوله کانت واحدة بالذات لا بالوصف وبها تعدد بالوصف لا بالذات لان ملاک التعدد الخ کونه بحیث یصح
اسناد احکام التعدد الیه ولا شک انه اذا لوحظ الخ بشرط شی یصح اسناد احکام التعدد الیه واذا لوحظ
لا بشرط شی لا یصح اسناده الیه لان الحیثیة الاطلاقیة یابی عنه فالحاصل انه لما کانت الطبیعة المطلقة واحدة بالذات
کانت مطلق الطبیعة ایضا واحدة بالذات لانها متحدة معها کما انها متعددة بالذات لانها متحدة مع الاشخاص
قوله علی ما ستید عی بلحاظ اطلاقها واعتبار عمومها لا ما اعتبار الاطلاق والعموم مناف لاعتبار الخصوص فلا یصح اجراء الاحکام
التی منشاها الخصوص علی العام من حیث هو عام قوله قیل انه موجود ای موجود فی الخارج قوله بناء علی قوله آه یعنی
انه اجزاء للاشخاص الموجودة فی الخارج وجزء الموجود فی الخارج فهو موجود فیه قوله ورد بانه لو کان کذلک آه حاصله
انه اذا کان جزءا من الموجود فی الخارج فلا یخلو اما ان یکون جزءا عقلیا منه او جزءا خارجیا اذ لا ثالث فان کان جزءا
عقلیا یلزم ان یکون حمل الشخص علی الشخص یصح لان الاجزاء العقلیة یحمل علی الکل وان کان جزءا خارجیا یلزم ان یکون حمل
الطبیعة الکلیة علی الشخص ممتنعا لان الاجزاء الخارجیة لا یجوز ان یحمل علی الکل وکلاهما محال وما ورد علیه انه یجوز ان یکون
الشخص جزءا خارجیا والطبیعة جزءا عقلیا فلا یلزم شی من الامرین المذکورین دفعه بقوله اذ یجب آه
حاصل الدفع انه لا یجوز ان یوجد مرکب یکون احدهما جزءا عقلیا والآخر خارجیا بالضرورة فان جمیع
اجزاء المرکب اما عقلیة او خارجیة وعلی کلا التقدیرین یلزم المحال کما ذکر فتم الاعتراض المذکور علی الدلیل المسطور

المسطور قوله واجیب بانه محمول باعتبار آه ای انه محمول باعتبار وجزء باعتبار آخر فانه لا بشرط شی محمول باعتبار اخذه بشرط
لا کالمادة والصورة اذا اخذتا لا بشرط شی کانتا محمولتین کالجنس والفصل واذا اخذتا بشرط لا لا یکونان
محمولتین ویقال لهما بهذا الاعتبار مادة وصورة کما سبق تحقیقه وتوجیهه ان نسبة الماهیة الی الشخصات کنسبة الجنس الی
الفصل فکما ان الجنس مبهم فی العقل یحتمل ماهیات متعددة ولا یتعین شی منها الا بانضمام فصل الیه ویتحد
معه ذاتا ووجودا وجعلا فی الخارج ولا یتمایزان الا فی الذهن کذلک الماهیة النوعیة یحتمل بحسب هویات متعددة
لا یتعین شی منها الا بالتشخص بنضم الیها ویتحد الاثنان فی الخارج فالامور المذکورة هی ما یتمیزان فی الذهن
فقط فلیس فی الخارج موجود هو الماهیة الانسانیة مثلا وموجود آخر هو الشخص حتی یترکب منهما فرد منها
والا لم یصح حمل الماهیة علی افرادها لیس هناک الا موجود واحد هو الهویة الشخصیة الا ان العقل
یفصلها الی ماهیة وتشخص کما یفصل الماهیة النوعیة الی الجنس والفصل غیر انه یعقل من کل تشخص صورة فی ذاتها
تعقل مغایرة لصورة الاخری الحاصلة من تشخص آخر لان التشخصات امور جزئیة لا یرتسم صورها فی ذاتها
نفس بل فی الآلات فکذلک الصورة الماهیة الشخصیة انما ترتسم فی الآلات ولا شیا لها الی الآلات الحسیة او الو
همیة بخلاف صور الفصول وما یتحصل بها من الانواع فانها امور کلیة یحصل منها فی العقل صور متغایرة
وبالجملة فالفصول تعقل ماهیاتها متی لقیت تنطبع فی العقول والتشخصات تعقل هویاتها ترتسم فی الحواس
مع کونها الماهیة واحدة ولا شی هو تمایز بانه الوجود الخارجی بهویتها اذا بهذا اتحادها بتشخصاتها کما
یتبادر الی الوهم اذ لا تمایز فی هذا الوجود بین الماهیة والتشخص کذا افاده السید قدس سره فاذا کان
نسبة التشخص الی النوع کنسبة الفصل الی الجنس فی الفعل کان له اعتبارات ثلاثة فاذا اخذ بشرط دخول النوع فیه
وکونه متعقلا مطابقا لتمام ماهیة زید کان ~~محمولا~~ واذا اخذ بشرط خروج النوع عنه وکونا
زید مرکبا منهما کان جزءا غیر محمول علیه وهو بهذا الاعتبار جزء حقیقی لا انضمام الکلی لما الکلی لا یفید الهویة
واذا اخذ من حیث هو مع قطع النظر عن التفصیل والابهام کان ذاتا حیث ومحمولا علیه ولا ینافی ذلک کونه
جزءا حقیقیا من خصوص حق النوع وانضمامه معه کذا صرح بعض المحققین فلا یقدح فی حمل التشخص
علی الماهیة بالمواطاة لانه انما یحمل علیها بالاعتبار الاخیر والاعتبار الثانی فی ذلک الا عبارته لما اذا
قلت هذا الانسان فلیس المراد بالتشخص الا معنی هذا والاشارة یحکم علی الانسان ومن هذا المفهوم یعبر
بالتعیین لما یعبر احیانا عن الناطق بمنطقیة وقد اتضح ما افاده السید باعتراضات وقد ذکر بالشارح فی
السابق فی هذه الحاشیة بعض ما اعترض علیه فی هذا المقام لما فیه من الاطناب ان شئت التفصیل فارجع الی شرح المواقف
وحواشیها فیحتاج تعلیق وفیه نظر لان الدلیل المذکور نظرا وفی هذا الجواب نظر اذ ورود النظر علی اجوبة علیه
ورود الآخر لانه فی الجواب المذکور تسلیم للدلیل المذکور وتقریر لکن الثانی اقرب بالعلة ونوره

اجزاء اذ لکان التشخص موجودا فلا یخلو اما ان یکون واجبا او ممکنا لانحصار الموجودات فیهما لا سبیل الی الاول
لانه لو کان واجبا لاستحال ان یصیر متقوما مع الممکنات فی الذات والوجود مع کونه متحدا معها لان الکلام فی الاجزاء
المحمولة ولا سبیل الی الثانی لانه لو کان ممکنا لکان له ماهیة مغایرة للوجود لان طبع الامکان یقتضی ذلک فی
ماهیة کلیة مشترکة بینها التشخصات فلا بد لها من تشخص آخر یمیزه عن سائر الماهیات ثم تنقل الکلام الی تشخص
وهکذا فیلزم التسلسل فی الموجودات لان المستدل معترف بوجوده حیث اورد الدلیل علی وجوده قوله ومنها
الاجزاء آه عطف علی قوله واجبا ای لا یجوز ان یکون اجزاء واحدا ویکون فی ما قبیل الاجزاء التی یمتاز عنها
فی بعض الذات والوجود فلا یلزم اتحاده مع الممکنات فی الذات والوجود قوله لانا نقول آه ای لعل الشرع دل
علی شی تحتمل کونه واجبا اذ لا ان واجب متمیزا عن الکل فیلزم ان یکون لماهیة النوعیة التی هو الجزء الآخر
ممتاز التشخص الممکن تشخص آخر عن التشخص الواجب بناء علی ان التشخص هو الوجود او لازمه فاذا کان الوجود ان متغا
یران لما فرضه المعترض انه من الاجزاء العینیة المتمیزة عنها فی الذات والوجود والیه لا یتصور اتحاد الوجود
فیه لان وجود الواجب اما عین ذاته او مقتضاه بخلاف وجود الممکنات فانه لیس عین ذاتها ولا مقتضی لذاتها
کان تشخص احدهما غیر تشخص الآخر البتة وح تنقل الکلام الی التشخص الماهیة النوعیة بانه اما واجب
او ممکن الی آخره قوله فالحق ان التشخص آه یعنی ان التشخص یطلق علی معنیین الاول کون الشی بحیث یمتنع فرض اشتر
اکه بین کثیرین وهو یحصل من نحو الوجود فی الذهن ویلحق الصور الذهنیة من حیث انها صور ذهنیة لان الاطلاق
والانطباق وما یقابلهما من شان الصور دون الاعیان والثانی کون الشی ممتازا علی ما وهو یحصل بالو
جود الخاص لا بمعنی ان الوجود یتضح الی الشی فیجعله متشخصا بل بمعنی ان الشی یصیر بالوجود ممتازا علی ما
کما یصیر به معدوما لان رفع الغائب بهویته الشی وتغیره وهو تشخص خصوصیة وجوده المنفرد لم لم کلها واحد
یعنی ان الحیثیة التی بها تقرر الشی موجودا هو بعینه حیثیة یصیر متعینا وواحدا فالوجود والتعین والهویة
مات متغایرة وما به الوجود وما به التعین وما به الوحدة امر واحد احفظ فعنه ولکن ان التعین علی
کلا کلا کلا کلا کلا کلا

یلا کل المعنیین امر اعتباری وما به التعین علی المعنی الاول هو نحو الوجود الذهنی وعلی المعنی الثانی هو الوجود الخارجی فاندفع الشبهة
بحوث فتامل قوله ان اعتباری لیشارة الی انه لیس المراد بالجعل ما یکون السبب جزءا من مفهومه قوله بنفس الماهیة الممکنة قوله جعلا بسیطا
کما هو المذهب الحق قوله فرکب ای ضمیمة آه لان الوجوب الخاص کان اثر الجعل الجاعل بالوصف علی القول بالجعل البسیط یترتب علیه
التعینات کما افاده بتوسط حدایقیر به حسب حدا الاشارة کما سبق التنبیه علیه بان التمایز بالعرضیین التی تلیق لیحصل من وجه علی
علیه ولذا تمایز الصورتین المتماثلتین یحصل من وجودهما فی المادتین وقد تقرر ان وجود العرض بعینه وجوده فی الموضوع ووجود
الصورة هو بعینه وجودها فی المادة قوله فان المحکوم انه اشارة الی کون التعین وجودیا قوله الا ان الماهیة الممکنة قوله
بحسب جهة الجهة الخارجة البسیطة قوله متعلقة خصاو جعلا لان الوجود لا یصیر مبدءا الا للواحد قوله منحصرة الی الذات التی
لها الا تعلق جهة بالنوع الافلاک ان یحصل تلک الماهیة الممکنة منحصرة فی فرد لا یملک لماهیة علة لذلک التعین فلو تکثر ذلک التعین لزم تخلف المعلول
عن العلة وهو محال قوله بالقیاس الی منحصر الا نوع لکل فلک تقتضی المادة المخصوصة بذلک الفلک قوله بالقیاس الی الصور الجزئیة آه فان
الصورة للافلاک وحدة مشترکة بینها ومواد کمالا یختلف قوله فیتعدد افرادها لان علة تشخصها محالها وکذا ما القابلة لها متعددة فهی
ادما بسبب تعدد محالها ومواد فکل صورة من الصور الجسمیة الحالة فی هیولی من تلک الهیولات لها تعین وذلک التعین معلل
بهذه الهیولی التی فیها قوله فان لم وجد الخصة مبهمة بالذات ان القیاس الی تشخصها الحقیقی الحاصل فی الشخص الجسمانی
العنصری قوله مستندة الی ما یتمیز الا الی الصور التی فیها والاسم الدور کما تفصیله قوله وتعدد الشخص بالوصف ای بالنسبة لها
بذا التعین یتعدد بالوصف بواسطة حصص والجاعل قوله لا استعداد متعاقبة یعنی ان المؤثر فی وجود الهیولی المتعینة هو وجود
المفارق وهو یجعل فی معینة الذات متعینة فی ذات الهیولی ما الصورة فانها لما کانت لها الوصول الی ما یفوق
والی جهة الی الصورة لیست من حیث هی تلک الصورة بل من حیث انها صورة ما دام المعین الشخص وان کان یستند الی علة معینة
شی لیکن یستند انه یکون انتزاع التمایز بها هو الباعث المتجدد المستند الی الصورة قوله وتعینات بالوصف فان النوع الذی یتعدد النفی فی تحقیقه
فی تعدده الی تعدد المادة سواء کانت تعدد بالذات او بالوصف فی الحال لعلة العنصریة تعین بالذات مستند الی ماهیتها وتعین بالوصف
مستند الی الهیولی من الاستعداد لها وهذه التعینات منشاء المتعینات الاشیاء التی هی الی الترتیب القیل الاول والثانی التعینات الواردة
اللاحقة لها والهذا الدفع عما فی هذا المقام وعن الدین من الاعتراضات لما قیل ان هذا الجواب یکفی فی ما ذهبوا الیه ان الهیولی العنصریات تشخص
واحد وینافی ما ذکروا فی اصل الدلیل من ان المعلول فرع تعین المحل وکذا لو کان تعینه التی بها معلل باعراض کلحوق الاستعداد
غیر متناهیة یلزم وجود المعلول المتناهیة والموام الجسم الکلیة عند التعرض فتامل قوله ان الوجه منها التشخص الی المتحقق هو وجوده کما هو

قوله فان الشيء الذي الى الشيء الممكن الذي وجوده في نفسه غير متعلق بشيء بل بسبب العلة الخارجة تعلق بالعلة بترتب عليه [illegible]

تشخص [illegible] في نفسه [illegible] الصور الجزئية [illegible]

[illegible]

الى الطبيعة من حيث هي يستلزم جميع ... ومن حيث اقترانها بالعوارض يسمى وجوداً طبيعياً وخلط الطبيعة المرسلة بذاتها بالعوارض من لقاء

الافراد لا يوجب ان لا يعروها ... من حيث انها ... قبل الكثرة دون ان تتحقق ان

[illegible]

وذلك مع الافادة قوله اي القضايا المعقولة وهو ظ لان التلفظ بمقدمات الدليل لا يستلزم التلفظ بالمطلوب كما
ثم الى اشيره فيه تيسيرا ما الغرض من اثبات الافادة في الاخبار مع علم الدور قوله فهذا لا يلزم الدور لان الموقوف
عليه التصديق بها والموقوف عليه للعلم بوضعها لها هو التصور قوله فيها اقول لا نسلم حصول التصديق بها لجواز ان
التكذيب ليس بتصديق بل هو التكذيب ليس بالازعان [illegible] النحو وغيره بان الاخبار انما هي من قبيل التصور
ان التصديق لكن يقع فيها الا ان وهو ان المحققين صرحوا بان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب
فليس هو بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب [illegible] الكذب بمدلوله كالصدق بل المراد انه يحتمل من حيث
هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلوله كما بين قوله بعدم الافادة آه فان المستفاد من عبارة المصنف حصر التعريف
على التعريف اللفظي وهو مشتمل على شيئين احدهما يتوقف كون التعريف حقيقيا والثاني ثبوت التعريف اللفظي اشار
الى الدليل الاول بقوله نفي الافادة والى الثاني بقوله وبوجود الاحضار اي الالتفات اليه مرة ثانية ثم الآن نبحث
التصورات بحث بتوفيق الله وامانته انه على ما يشاء قدير واقول سبحانك لا علم لنا الا ما
علمتنا انك انت العليم الحكيم ونشرع بعد في مباحث التصديقات فقال التصديقات قوله لما
يدل عليه تغيره بالالتفات آه

[illegible]

النسبة او لوحظت اجمالا كانت مستقلة واذا لوحظت بالتفصيل كانت غير مستقلة بيانه ان الاستقلال وعدمه باعتبار ملاحظة في التفصيل والاجمال واما لو

لوحظ بالاجمال كان مستقلا وان لوحظ بالتفصيل كان غير مستقل [illegible]

[illegible]

نسبة تقييدية نعم وقد يظن ان في نحو العبد المخبر ادراك الوقوع واللاوقوع على سبيل الاذعان ادراك النسبة واقعة او ليست بواقعة لا
الاستبداد منه ان يكون على وجه الاذعان والحق انه لا فرق بينهما بالاجمال والتفصيل في العبارة قوله مع قطع النظر عن كونها تحقق آه
اي مع قطع النظر عن كونها حكاية عن الوقوع يعني لا يكون حصولها في الذهن على وجه الحكاية عن الوقوع بل يكون حصولها في الذهن من حيث انها متصورة
بين الطرفين قوله وبعد تحققها يعني اذا كان حصولها على وجه الحكاية عن الواقع فان كانت متحققة في الواقع فهي صادقة والا فكاذبة
قوله في التكذيب والانكار وهو نوع من التصورات ومندرج فيها لكنه مستلزم للتصديق بخلاف الشك قوله وهو في نحو الشك والتردد وقبله
ثم انه اي ان ما اشتبه من ان الانكار عبارة عن [illegible] من قبيل [illegible] لان الانكار ليس عبارة عن ذلك [illegible]
قوله فان لم يطابق الواقع آه سواء كان ذلك الجزم مثل [illegible] قوله فالجهل
المركب وانما سمي به لانه يعتقد على خلاف ما هو عليه فقد جهل ذلك ويعتقد انه يعتقده على ما هو عليه فهذا جهل آخر قد تركبا قوله بعارض
كتبنا على الشكل قوله فهو تقليد يعني عبارة عن اعتقاد جازم للنسبة على ما هو عليه بحيث لا يرتفع بمعارض اصلا قوله حالة بسيطة كما ان

[illegible]

لزم الماهية اللوازم [illegible] الماهية [illegible] ذاتيات [illegible] اللوازم [illegible]

الماهية [illegible] ان جعل اللوازم [illegible] مستقل [illegible] بل يكون [illegible]

وتحقيق ان الجعل والايجاد من خواص الواجب [illegible] عند اهل التحقيق فلا يكون الماهية الممكنة جاعلة وموجدة للوا

زمها فجعل الواجب يتعلق اولا بالماهية ثم يتعلق باللوازم [illegible] على سبيل الاستتباع [illegible]

الواجب [illegible] سواء كان جعلا بسيطا يتعلق بالماهية من حيث هي [illegible] متعلق بها من حيث الوجود على اختلاف الرايين

فعلى الاول [illegible]

[illegible]

بقيد يكون حكاية عن الواقع يكون حاكية فلا يكون حكاية عن الواقع فيكون محكيها ما عن الواقع وبين الواقع محكيها فلا

بل يلزم مطابقته له وانما اللازم مطابقته لما هو على الوجه المظنون مثلا وحاصله ان المعتبر في القضية مطابقتها لمحكيها نحو قولنا زيد

قائم في الظن مثلا عند مطابقته للمظنون وان لم يكن مطابقا للواقع وهذا القيد لا يخرج المقدمة الشرطية وحاصله انه لا يرجع مفاد

الشرطية الى الحملية المقيدة على النحو الاول ولا اشكال انها مقيدة حاكية عن نفس الامر [illegible]

[illegible]

قوله خارجا عن المبحث فان الكلام في الحملية التي يرجع اليها مفاد الشرطية عند اهل العربية [illegible]

[illegible]

الا تقدم مقادير المقدار تتقدر به الا انه لو الحركة متقدمة عليه من حيث كونها علة لوجوده لكونه هيئة قائمة بها ومصاحبة اليها من حيث

القدر فراي اختلفنا البيان فلا اشكال قو فيها من الحوادث الزمانية بيان للغير قو فيه نفي قول بعض الحكماء الزمان آه يعني ان الا

زمانيات انما نسب الى الزمان بمعنى الحصول فيه وان كان المرسلة واما الاشياء الخارجة عن الزمان فانما نسب اليه بالحصول معه بالمعلو

فيه لتعلقها منه قو فيها والامور الحجة بين قار الذات لواجب المجرد فقوله قار الذات احتراز عن الزمان وقوله غير المتغير احتراز عن الز

ماني قو فيها في الوجود الواقعي يعلم ان الدهر فيما نحن فيه بعدد بمعنى الواقع كما بيناه فيما سبق قو فيها اذ ليس بين الحوادث تقدم

وترتب انه بل الحوادث كلها موجودة فيه معا لا تقدم فيه ولا ترتب فيه بحسب الحصول لكون ظرفه بسيطا لكونها في التشاد الى الواجب

متوسطة الاقدام قو فيها متى قبلها بحسب الواقع لانهما يقعان لا يمكن اجتماعهما قو فيها ولا منافاة بين الحوادث في اجتماعهما بحسب

هو وجودها في ظرف واحد وهو الدهر قو فيها لان الوجود متاخر عن العدم لان الكلام في الحوادث وبهذا الدليل على نحو كون الوجود متقدما

لذاته بحسب الواقع كما ان العدم قبل الوجود وآه دليل على نحو كون العدم متقدما بالذات بحسب الواقع قو فيها والسابق عدم حقيقي

بجاز ان يكون السابق متقدما بالذات بحسب الواقع على الوجود وان العدم اللاحق متاخر عنه قو فيها فهو حيثية آه الاشتراك العدم

السابق متقدم لوجود الواجب كما سيصرح به المحشي دون العدم اللاحق والعدم اللاحق قد اختلف فيه انه عدم حقيقي او حيثية زمانية

[illegible]

بكلام السلسلة الثبوتية من الكتب والسنة واما الكتاب فكما قال الله تعالى اولا يذكر الانسان انا خلقناه من قبل ولم يك
شيئا وقال لزكريا عليه السلام وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا وامثال ذلك كثيرة في القران واما السنة فقد [illegible]
[illegible] لا يخفى على من تتبعها قوله والاجماع اي اجماع السلف الصالحة واهل السنة الناجية ولا عبرة [illegible]
[illegible] ان يناقضه في ادلة [illegible] بقدم العالم اذ كل ادلة لا يخلو عن الخلل [illegible]
فيها المتحيرة قوله واحتمال الحدوث الدهري في المعلول الاول [illegible] البرهان وان لم يوجد [illegible] برهان العقلي
القطعي [illegible] الفلاسفة القائلين بقدم العالم [illegible]
بين الكائن والمبدع فرق بان المبدع [illegible] العقل [illegible] في نفس الامر والكائن [illegible]
عن وجوده [illegible] المبدع عن وجود الحق [illegible] العقل [illegible]
تخلف الكائن عنه بحسب العقل والنقل [illegible] قوله [illegible] قوله الاعم من [illegible]
الزمان محيط بوجوده [illegible] عن افق الزمان مع [illegible] عن افق الزمان [illegible]
متعاليا عنه قوله حادثا زمانيا فقط اي حادثا في الزمان ولا يكون حادثا في نفس الامر قوله لم ينفصل اي [illegible] يكون
حكم الكائن [illegible] بان يكون وجود كل منهما مقارنا لوجود الواجب تعالى في نفس الامر [illegible] بحسب
العقل فقط قوله [illegible] الاجماع لان اجماعهم قد انعقد [illegible] فثبت ان الكائن حادث
حدوثا دهريا [illegible] تاخر وجوده عن عدمه في نفس الامر [illegible] العدم [illegible] المقصود من هذا الكلام اثبات الحدوث
الدهري [illegible] الحدوث الزماني قوله يلزم حدوث المبدعات فيه اي في الدهر [illegible] فثبت حدوث الممكنات كلها [illegible]
قوله اذ [illegible] قوله بعض المعلولات كالمبدع دون البعض كالكائن [illegible] الفلاسفة قوله افاضة
ذلك البعض [illegible] المجعول وهو المبدع قوله اذ ليست [illegible] ظرف للافاضة [illegible] افاضة المجعول المبدع
في وقت لا يكون [illegible] الكائن قوله والا اي وان لم يكن للواجب افاضة المبدع قبل افاضة الكائن بل يكون
افاضتهما معا في الازل لزم ان يتخلف المفاض اي الكائن عن افاضته تعالى لان الكائن ليس ازليا [illegible] المفاض
الكائن عن افاضته تعالى [illegible] النقصان في ذات الواجب تعالى وهو محال قوله ثم قد يلحق افاضة [illegible]
ذلك قد يلحق [illegible] افاضة المجعول الذي تاخر عن افاضة المجعول الاول قوله افاضتهما [illegible]
الواجب تعالى قوله وهو محال لكونه [illegible] بالفعل [illegible] حدوث
الكائنات [illegible] حدوث المبدعات [illegible] حادثة [illegible]
[illegible] الواجب تعالى [illegible]
[illegible] للواجب [illegible] بالفعل من كل وجه قوله

قوله بان الكائن يتخلف لوجوده آه حاصله ان [illegible] على ان الكائن يتاخر وجوده عن [illegible]
[illegible] الزمان او في نفس الامر بخلاف المبدع فانه لا يتاخر عنه [illegible] بل قالوا بالفرق بينهما بوجوه
[illegible] الكائن والمبدع كلاهما ازليان بحسب الواقع لا فرق بينهما [illegible]
انما الفرق بينهما ان الكائن [illegible] في بعض الازمنة بخلاف المبدع فانه موجود في جميع الازمنة [illegible]
[illegible] ان العدم السابق واللاحق للحوادث الزمانية عندهم عبارة عن [illegible] الزمانية [illegible]
[illegible] الاعيان بحسب الواقع واما عند [illegible] فان العدم السابق عدم حقيقي واللاحق [illegible]
[illegible] قوله الا ان الكائن يتاخر وجوده [illegible] قوله تخلف [illegible] الاعيان [illegible]
ذلك لان العدم [illegible] قوله بخلاف المبدع فانه ليس لوجوده تاخر [illegible] عن العدم السابق
بل هو موجود في جميع الازمنة قوله بشرط [illegible] بعض الازمنة وهو الكائن [illegible]
[illegible] عن المبدع قوله كون الذات بعد البطلان اي الحدوث [illegible] بعنوان الحدوث [illegible]
[illegible] الماهية [illegible] ان نفس ماهية مقتضية له [illegible] نفس ماهية الاربعة مثلا مقتضية للزوجية قوله على ان
[illegible] لوازم الماهية اي على طريقة لوازم الماهية وضابطتها قوله اذ لو كان من الاوصاف الجائزة [illegible]
لو لم يكن من لوازم الماهية لكان من الاوصاف الجائزة [illegible] فلا بد ان يكون له علة خارجة عن
ذاتها [illegible] مع قطع النظر عنه ممكنة او لا يكون [illegible] واجبة او ممتنعة [illegible]
[illegible] والمستمر [illegible]
الحدوث [illegible] ذاتها [illegible] ان يكون الماهية المستمرة حادثة [illegible]
[illegible] النقيضين [illegible] مقتضية للوجود والعدم [illegible]
[illegible] فثبت بهذا بطلان [illegible]
من الاوصاف الجائزة [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الذات [illegible] المفروض قوله [illegible]
اي علة الحدوث قوله الى التمام العلة المتاخرة عن الذات [illegible]
قوله [illegible] نفس الذات [illegible] ممكنة [illegible] ان يكون
ماهية الذات ممكنة مع قطع النظر عن [illegible]
يكون نفس ماهية الحادث مع قطع النظر عن [illegible] قوله و
ذلك [illegible]

[illegible] لان ذاته
تعلق بالعلة [illegible] لا يقتضي الوجود والعدم [illegible] ان الواجب والممتنع [illegible]
متعلقين بالعلة قوله ولا تتعلق هوية واحدة الا بعلة واحدة لامتناع توارد العلل المستقلة على معلول واحد قوله لا شك
[illegible] حادثة كانت مستمرة اذ لا واسطة بين الاستمرار والحدوث قوله بعلة اخرى مغايرة لعلة ذاته
قوله [illegible] القول [illegible] القول بكون الماهية [illegible]
حادثة [illegible] الحدوث [illegible]
[illegible]
موجبة مقتضية لوجودها من غير سبق العدم عليها قوله في الحاشية [illegible]
[illegible] الحدوث [illegible]
[illegible] قوله فيها [illegible] مقدور عليه لان المقدور [illegible] القادر [illegible]
العدم [illegible] قوله فيها [illegible] العدم [illegible] قوله فيها [illegible]
[illegible] قوله فيها اي كونه من الاوصاف الجائزة [illegible] الحدوث الذاتي [illegible]
[illegible] الحدوث الذاتي او الزماني للماهية قوله فيها [illegible] قوله فيها
[illegible] ممتنع الوجود [illegible] قوله يلزم تكرار الاستناد [illegible]
قبل طروق الحدوث [illegible] الحدوث [illegible]
[illegible] الوقت [illegible] في ذلك الوقت [illegible]
[illegible] الحدوث [illegible] العدم [illegible] الوجود [illegible]
المحقق الدواني [illegible] في ذلك الوقت [illegible] الوجود [illegible]
التي كانت [illegible] العلل المستقلة على معلول واحد [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] واجبة او العدم [illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]
احد الطرفين مقتضى ذاته قوله [illegible] قوله او العدم [illegible]
قوله [illegible] العدم [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]

[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible] الحدوث [illegible]
[illegible] الحدوث [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الحدوث [illegible]
[illegible] قوله [illegible] قوله الحدوث الدهري [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الحدوث الدهري [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] قوله [illegible] افق الزمان [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله فيها [illegible]
[illegible]
[illegible] الدهر [illegible]
[illegible] الحمد [illegible]
[illegible] حبيب رب العالمين وسيد المرسلين محمد خاتم النبيين [illegible]
[illegible] عليه وعلى آله واصحابه وسلم قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]

فيه وهو الاجمال اما اقول التعميم اي هو نقيض بل طلي الايجابي والعموم المستفاد من السور يعني عموم ا
[illegible] انتفاء الاربين المستفاد [illegible] مثلا لا ينفع الشرطية كلما الافراد في الحقيقة ومن السلب الا من بعض التقادير
علوم عطف [illegible] ذلك ان العموم تحقق [illegible] من الاشياء باعتبار الكلية فلما ان [illegible] المطلق يلزم على تقدير عموم النفي على جميع التقادير
يلزم على تقدير الاطلاق النفي على تقدير واحد اذ التقدير الواحد داخل في جميع التقادير [illegible] ذلك كاف [illegible]

[illegible]

من اتصاف طرفيه في الاقتران وعدمه لكن مناط القضية نفس الوجوب او ما يؤدي معناه لان الحكم في افراد المحمول ...

مادة الوجوب وايجاب ثبوت للموضوع ... ثابت بالفعل ... اتصاف الطرفين في الاقتران وعدمه **قوله** ...

[illegible]

[illegible]

والقضية وليس المراد بهذا الفعل الاثبات الفعلي اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل بعد امكان اتصافه به

فيدخل الروم في الحكم على ان الاسود مثلا [illegible] شارح المطالع [illegible] ان الفارابي اقتصر على الامكان [illegible]

[illegible] الاعيان بل ما يعم الفرض الذهني والوجود الخارجي [illegible]

يدخل في الموضوع اي فرضها العقل موصوفا به بالفعل مثلا اذا قلنا كل اسود كذا يدخل فيه الاسود [illegible]

وما لم يكن اسود فيه ويمكن ان يكون اسود اذا فرضه العقل اسود بالفعل واما الفارابي [illegible]

[illegible]

الاشتراك ان المبدا الحاق يلحق بغيره كان مشتملا على جزء منه خرجا من البين بالظرفية ويصدق على محل صدقا عرضيا
يصدق عليه [illegible] وبهذا ان مصداق حمل المشتق فيه المبدا حقيقيا او غير حقيقيا او يوجد ذلك في المبدا [illegible] بالغير وبا
المبدا بنفسه مفهوم المشتق اما مبدا بحسب المفهوم المنتزعة عن نفس حقايق الاشياء [illegible]
الخارج عنها فيكون [illegible] مع المبدا [illegible] بالذات [illegible] والاثبات وعدم الحكم عند
توجه المبدا بالغير [illegible] بينهما بالنحو المذكور فيها بعرض المبدا بعرض المشتق من حيث هو مشتق
ونحو عند الاتحاد الذاتية بينهما بهذا الاعتبار وكذا العكس [illegible] بهذا الاعتبار بل يكفي لحمل مفهوم المشتق [illegible]
بالوضع لهذا الوصف مفهوم اصلي من حيث هو هو مع قطع النظر عن الاشتقاق [illegible] الذاتية بينهما فلا يلزم من عدم
الحمل الا احدهما بعرض للآخر للمغايرة بينهما بهذا الاعتبار [illegible] على مختار المحقق الدواني [illegible] في بعض
حواشيه فتدبر [illegible] قوله [illegible] على مختار السيد السند وهو ان معنى المشتق مركب من النسبة والمشتق منه فقط قوله قبل على القول
المشهور وهو ان معناه مركب من الذات والصفة والنسبة قوله وهو [illegible]
[illegible] قوله [illegible] عليك توجيه بان المراد [illegible]
[illegible] توجيه [illegible] لان صدق المبدا على الغير [illegible] كما تقرر عند المحققين حيث
قالوا ان الوجود وكذا سائر المعاني المصدرية ليس لها افراد سوى الحصص وصرح المحقق الدواني في حواشيه على شرح
المواقف في مبحث الوجود ان حمل العارض على معروضه بالمواطاة [illegible]
[illegible] بالذات وهو يستلزم [illegible]
[illegible] على معروضه مواطاة لانهم يقولون ان الوجود [illegible]
الآثار [illegible] الحقايق الموجودة من الممكنات والواجب [illegible]
[illegible] قوله [illegible] في بعض حواشيه [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible] قوله [illegible] الوجود [illegible]

ان يوجد من حيث الاطلاق اي النفي المطلق قوله فيه اذ هو منفرد [illegible] يعني ان العدم المضاف الى النوع فرد من افراد النفي المطلق
في النفي المطلق رفع العدم المضاف اليه وخلاصته ان سلب الطبيعة المطلقة [illegible] من افرادها و[illegible]
[illegible] قوله فيه [illegible] النفي [illegible]
هو [illegible] قوله فيه الا
باعتبار الاضافة اي اضافة الرفع الى رفع مطلق الوجود [illegible] قوله فيه من [illegible] قوله
فيه [illegible] رفع مطلق النفي رفع مطلق الوجود [illegible] قوله ليس كليا لان العدم المطلق
[illegible]
ليس [illegible] قوله وقد يقال [illegible]
[illegible]
[illegible] القيد [illegible] ان المطلق باعتبار [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] قوله اقول [illegible] ان طبيعة الفرد [illegible]
[illegible] الفردية والآخر خصوصيتها [illegible] طبيعة القيد وخصوصيته [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible] الطبيعة
[illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] قوله فيه [illegible] نفس الامر [illegible]
[illegible] نفس الامر [illegible]
[illegible] قوله فيه [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله فيه [illegible]
[illegible] طبيعة العدم [illegible]
[illegible]
[illegible] ان طبيعة عدم العموم [illegible]

معنى العدم [illegible] الاعتبار [illegible]
ملاحظة التعيين والابهام [illegible]
والطبيعة [illegible] قوله فيه [illegible] الفردية قوله فيه [illegible]
[illegible] طبيعة مطلق الفردية واما خصوصية الفردية [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله فيه [illegible] المحقق الدواني [illegible] قوله فيه [illegible] عدم [illegible]
ان طبيعة [illegible] الطبيعة المطلقة قوله فيه وليس الامر [illegible] الطبيعة
[illegible] الطبيعة المطلقة قوله فيه [illegible] الطبيعة [illegible]
الفردية [illegible] طبيعة الفردية [illegible]
[illegible] قوله الا مصداق [illegible] الواقع
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] الموجود [illegible]
[illegible]
[illegible] امر خارج عن الموضوع
[illegible] قوله بالقوة النوعية [illegible]
[illegible] الموجود [illegible]
[illegible] للموجود [illegible] القريب والبعيد [illegible]
[illegible] جنس القريب [illegible] البعيد [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]
[illegible] مصداق الموجود [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible] مصداق المشتق [illegible]

[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] قوله
[illegible] الوجود [illegible] الواجب قوله [illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible] قوله فيه [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] قوله بان كل موجود في الواقع
[illegible] نفس الامر [illegible] قوله فيصدق قولنا
[illegible] قوله من حيث
[illegible] قوله [illegible] نفس الامر [illegible] قوله وهو [illegible]
[illegible] الزوجية [illegible] نفس الامر [illegible]
[illegible] الفردية [illegible] الزوجية [illegible] قوله [illegible]
[illegible] النسبة موجودة في الذهن [illegible] موجودة في الذهن [illegible]
لو قطع النظر عن [illegible] موجودة [illegible]
موجودة في الذهن [illegible] موجودة في الذهن [illegible] للوجود الخارجي [illegible]
للوجود الخارجي [illegible] موجودة في الخارج [illegible]
[illegible] مع قطع النظر [illegible]
[illegible] الاول [illegible]
[illegible] موجودة في الذهن فقط وليس بموجودة في نفس الامر [illegible]
والموجود في نفس الامر [illegible] التحقيق [illegible] المحقق [illegible] نفس الامر [illegible]
[illegible] عن الواقع [illegible] الحقايق
التصورية وكلام المحقق [illegible] موجودة في [illegible] الذهن فقط [illegible]
[illegible] قطع النظر [illegible] موجودة في نفس [illegible] الحقايق التصورية فلا يلزم [illegible]
قوله [illegible] الوجود [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] قوله جلال المحققين المحقق الدواني [illegible]

الا بثبوت انه موجود [illegible] مقدم [illegible] الوجود [illegible] ان الموجود [illegible] على الموجود قبله
القطع بالوجود بلا اخر [illegible] مقدم عليه اولا قوله
مطلقا اي مع قطع النظر عن كونه انضماميا او انتزاعيا قوله بخلاف جعل البسيط لان الحق بل الجعل المركب [illegible] ان الامر
التقرر هنا [illegible] مرتبة الوجود [illegible] بان [illegible] فلا يتحقق الانفكاك مرتبة
التقرر عن مرتبة الوجود فلا ينافيه [illegible] قوله بما هو [illegible] مع قطع النظر عن خصوص المحمول بانه هو الوجود
او غيره قوله وفعليته عطف تفسير للتقرر والبيان ان المقر حيث صرح بان الفرعية باعتبار الفعلية والتقرر في الاستلزام
باعتبار شيء فان الوجود من حيث هو صفة بعد الامر الموجود فان مرتبة العارض [illegible] بعد مرتبة المعروض وان كانت
بعدية لا بالزمان بل بالذات [illegible] مرتبة المعلول واما في مرتبة [illegible] ثبوت [illegible] يتأخر عن ثبوت ا
لمثبت له فلا محذور فيه لان المحمول يتأخر [illegible] قوله [illegible] مع قطع النظر عن
خصوص [illegible] قوله فلا [illegible] الصفة بالذات [illegible] قوله تقدم [illegible] عليه [illegible] تقدم [illegible]
على نفسها بالذات لتقدم الموصوف عليه بالذات وتقدم الموصوف عليه بالذات يستلزم تقدم الصفة عليه [illegible]
وهو ومن جملة الصفات نفس تلك الصفة [illegible] تقدم تلك الصفة على نفسها بالذات [illegible] فثبت ان تقدم الموصوف با
لذات [illegible] تقدم [illegible] قوله [illegible] باعتبار تقرر الموصوف [illegible] الاستلزام
باعتبار الثبوت قوله [illegible] فرع تقرر الموصوف ومستلزم لوجوده بهذا الوجود لا بوجود سابق عليه قوله والاولى
[illegible] الذاتية كالامكان والوجوب [illegible] قوله [illegible] الذاتيات [illegible] والتقرر لا
تقرر للموصوف [illegible] قولنا الانسان حيوان [illegible] قوله مطلقا اي بالقياس
الى كون التقرر والوجود قوله [illegible] بالجعل البسيط [illegible] الوجود
[illegible] المعدوم [illegible] بالفرعية [illegible] الموجود [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] بالفرعية
بالقياس الى مرتبة التقرر [illegible] الوجود [illegible]
مع قطع النظر عن خصوص [illegible]
[illegible] التقرر [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الوجود [illegible] خصوص المحمول الذي هو الوجود [illegible]
[illegible] انه موجود بوجود [illegible] قوله [illegible] ليس جعل التقرر [illegible]

تقرر [illegible] الوجود [illegible] موقوف على التقرر [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] قوله [illegible] تقرر [illegible] قبل تعلق ا
لجعل [illegible] بالجعل [illegible] بالجعل المؤلف [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الجعل الواحد [illegible] بالوجود [illegible]
[illegible] التقرر قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible] الخارجية والذهنية [illegible] الحقيقة
[illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] وجود [illegible]
قوله [illegible]
[illegible] في نفس الامر [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] القضية [illegible]
[illegible] القضية الشرطية [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible]

ان ثبت [illegible] بوجود [illegible] قوله لاستحالة الايجاب [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] موجود [illegible] واذا ثبت استحالة الايجاب [illegible]
التقدير [illegible] قوله [illegible] الموجبة المعدولة المحمول
او [illegible] بالذات قوله والشيخ الاشراقيين [illegible] المقتول [illegible]
بالمعدولة والمحصلة [illegible] الافراد [illegible] الموضوع حقيقة هو الافراد والموضوع والمحمول [illegible]
[illegible] الموجبة والسالبة [illegible] الموضوع للافراد [illegible]
[illegible] الموجبة [illegible] السالبة [illegible]
في السالبة [illegible] عقد الوضع [illegible] وجود الموضوع [illegible]
[illegible] وجود الموضوع [illegible] الموجبة [illegible] السالبة [illegible] الموجبة [illegible]
من جهة الايجاب [illegible] من جهة الايجاب [illegible] والسالبة [illegible]
[illegible] الشيخ الاشراقي [illegible] الحكم [illegible] بالذات [illegible]
الافراد [illegible] الموضوع [illegible] بالذات [illegible] لا الافراد [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] الطبيعة [illegible] الافراد
[illegible] الموضوع حقيقة [illegible] الافراد [illegible] الحكم
عليه حقيقة [illegible] الطبيعة [illegible] لا الافراد [illegible] قوله [illegible] القضايا المحصورة [illegible] الافراد [illegible]
[illegible] قوله والشرطية [illegible] المهملة [illegible] مطلقة [illegible] الافراد [illegible]
القضية [illegible] الحكم [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] عقد الوضع [illegible] الايجاب [illegible] الموضوع [illegible]
قوله [illegible] عقد الوضع [illegible] العقد الحمل [illegible]
[illegible] الايجاب [illegible]
اعتبار الحكم [illegible] الاوصاف [illegible] اعتبار الحكم [illegible] اعتبار الحكم [illegible]
[illegible] القول [illegible] الجواب قوله [illegible]
[illegible] بالذات [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] قوله [illegible]

وفيه نظر [illegible] وجود الموضوع [illegible] وجود المثبت له [illegible] الحكم
[illegible] عقد الوضع [illegible] عقد الحمل [illegible] وجود الموضوع [illegible]
المذكور [illegible] الفرق [illegible] قوله [illegible] القضية الحلية [illegible] القضية الحلية [illegible]
قوله [illegible] عقد الحمل [illegible] عقد الحمل اللازم [illegible] الثبوت [illegible]
[illegible] وجود الموضوع [illegible] التحقيق [illegible] الثبوت [illegible] الحمل [illegible]
[illegible] قوله [illegible] وجود الموضوع [illegible]
[illegible] وجود الموضوع [illegible] السالبة [illegible] الموجبة [illegible]
[illegible] السالبة [illegible] الموجبة [illegible] قوله [illegible]
[illegible] عقد الوضع [illegible] العقد [illegible] الوصف العنواني
[illegible] التوصيف [illegible] نفس الامر [illegible] وجود الموضوع [illegible]
[illegible] عقد الوضع [illegible] العقد [illegible]
[illegible] القضية الحقيقية [illegible] قوله [illegible]
[illegible] عقد الوضع [illegible]
[illegible] العنوان [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible] في الخارج [illegible] الاذهان [illegible] نفس الامر [illegible]
[illegible] موجود [illegible] نفس الامر [illegible]
[illegible]
[illegible] عنوان [illegible]
[illegible] عنوانها [illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible] نفس الامر [illegible]
المحكوم عليه [illegible] الطبيعة [illegible] الحكم عليه [illegible]

مثلا والا يلزم اجتماع النقيضين اشار الى دفعه بقوله نعم ان لوحظ آه وحاصله ان حقيقة ذلك العنوان اعتبار من الاعتبارات المعتبرة
من حيث هي وبهذا الاعتبار [illegible] ممكنة [illegible] محمول عليه [illegible] من حيث تحققها في جميع افراد الحقيقة الباطلة [illegible]
الاعتبار [illegible] الحكم بالامتناع وما يحذو حذوه وبهذا [illegible] الكلام [illegible] الشيخ عليه [illegible] المقام **قوله** اذ كل ما هو [illegible]
وجود [illegible] الجعل المؤلف [illegible] الجعل البسيط [illegible] التعلق [illegible]
البيان بالجعل البسيط [illegible] الجعل المؤلف [illegible] الممكنات [illegible]
او الوجود [illegible] **قوله** وانما يصدق آه [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] آه [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] القصور [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] الواقع
[illegible]

[illegible] قوله اما انقسام [illegible]

الى حقيقة الحلول والتقييم والعروض [illegible] والاتصاف [illegible]

[illegible]

وهو بعد قوله كما ان السلب العدولي آه يعني كما ان الموجبة البسيطة والسالبة المحمول كلاهما صادق ان في مادة السلب العدولي
كما يقول زيد ليس بلا حجر ان لا يقع الا فيه بالضرورة زيد ليس لا حجر يعني ان لا يقع فيه زيد ليس لا حجر بحيث
فلكل منها صادق ان عند انتفاء الموضوع قوله الايجاب [illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

واعتبارية انتزاعية [illegible] وغير ان النظرية تقصر الى [illegible] ولو توقفنا يسلم ان النظر [illegible] واعتبارية [illegible] ان
يكون علة للاتصاف وان بداهة تصوره لا يتوقف [illegible] حتى لا يصح ان يكون علة للاتصاف قوله فيرجع الى انتزاعي
مصداقات هذه المعاني المصدرية هو بعينه ذات الواجب او ذات الممكن او ذات الممتنع قوله ومناطها الاستغناء آه
هذا جواب سؤال مقدر وهو ان الوجوب والامكان والامتناع على ما تقرر كيفيات النسبة الوجود الى الماهية وهي متأخرة عن الماهية
والوجود بمرتبتين لكونها متأخرة عن النسبة لتأخر العارض عن المعروض وكون النسبة متأخرة عن الماهية والوجود لتأخر
النسبة عن المنتسبين [illegible] انها متأخرة عن الماهية بثلاث مراتب لتأخر النسبة عن المنتسبين المتأخر عن الآخر
منهما [illegible] لان النسبة [illegible] عن المنتسبين [illegible] طرفان [illegible] طرفا وان تأخر عن
الوجود فلا يصح كونها مناط الاستغناء والافتقار والاستحالة لانه يستدعي تقدمها على الوجود مع ان مناطها [illegible]
فاجاب بقوله الجواب ان هذه الالفاظ مشتركة بين معنيين احدهما المعاني المصدرية الانتزاعية والثاني مصداقاتها ومناط الاستغناء
والافتقار والامتناع هو المعنى الثاني لا الاول والتأخر عن الوجود انما هو المعنى الاول [illegible] قوله في
مرتبة ماهية باعتبار التقرر او الوجود [illegible] [illegible] الا باعتبار [illegible] فان جميع [illegible]
[illegible] الاعتبار ملحوظة عنها قوله وذلك الشيء [illegible] قوله [illegible] قوله عن الماهية والوجود
[illegible] فان [illegible] النسبة قوله الا انا نقول آه هذا جواب على التقدير تسليم كون المعاني المصدرية مناط الاستغناء
والافتقار والاستحالة دون مصداقاتها كما ان الجواب الاول على تقدير منع كونها مناطا لها وان المناط انما هو
مصداقاتها [illegible] الواجب بذاته مع قطع النظر عن الوجوب المصدري الانتزاعي مستغن حتى لو فرضنا
عدم الانتزاع كان الواجب مستغنيا وعلى هذا [illegible] الممكن والممتنع قوله في اعتبار العقل يعني انها كيفيات النسبة بمفهوم
الوجود الى الماهية في اعتبار العقل [illegible] النسبة الفعلية الا بكون الماهية موجودة بالفعل [illegible] متأخرة عن
الوجود والماهية في اعتبار العقل ومقدم عليهما في ظرف الوجود الا الخارج [illegible] الوجود خارجيا والذهني الذهنيا
قوله [illegible] الوجود الى الماهية في الاعيان تأخرها عن مطلق الوجود الثابت للماهية [illegible] قوله
الا انها امور [illegible] الوجود [illegible] قوله لا عينا [illegible] ولا ذهنيا اذ العينية في الذهن لا تتصور الا
بالاعادة [illegible] اذ كل شيء [illegible] آخر [illegible] تصور كل واحد منهما بدون الآخر [illegible]
[illegible] التحليل قوله ويرد على السابقين [illegible] امور ذاتية على الاشياء في الاعيان [illegible]
[illegible] عليها في الاعيان [illegible] في الاعيان [illegible] هذا المذهب [illegible]
[illegible] البطلان [illegible] في الذهن لا في الاعيان قوله ووجوده [illegible] بالامكان والامكان
[illegible] واجبا او ممتنعا [illegible] ممكن بوجوده [illegible] الانقلاب من الوجوب الى [illegible] او الامتناع الى [illegible] الامكان

انا الامكان وهو محال قوله ولهم فيها اعتبار فوائد الا يكون مسبوقا بالامكان وهذا اشارة الى ان الشيخ وان كان من الاوليين
تفهم تحقيقا لا الزاما قوله اولا واجب الوجود آه اورد على بطلان كون الامكان واجبا لذاته دليلين الاول ان تعدد
الواجب لذاته محال للدلائل القاطعة على توحيده والثاني ان الواجب لذاته يكون مستقلا بالوجود فلا يصح كونه نعتا
الامكان نعت للممكن فلا يكون واجبا لذاته قوله المعروض هو صفة للمعنى الاول قوله فيكون هو المعنى الاول الا يكون
[illegible] الاول [illegible] المعنى الاول لا نفس المعنى الاول [illegible] قوله لا معروضا الا يكون المعنى الاول معروض الامكان
بل يكون هو نفس الامكان العارض [illegible] قوله فيلزم ان لا يكون [illegible] معنى اول [illegible]
[illegible] فيكون ذلك الامكان معنى اول [illegible] ذلك الكلام في ذلك الامكان [illegible] قوله في الحاشية [illegible]
العارض بدون المعروض بل مقدم عليه وهو باطل والاول [illegible] العارض عارض بل تقدم العارض على المعروض
[illegible] قوله [illegible] انه اذا فرض موجودا من ذلك النوع وجب ان يتصف [illegible] ذلك النوع فيه [illegible]
[illegible] ولا يكون [illegible] موجودا في الاعيان اذ لو كان موجودا [illegible] المستحيل [illegible]
قوله في الحاشية [illegible] النوع الانتزاعي قوله فيه ومعانيه [illegible] آه تفصيل هذا المقام [illegible]
[illegible] الطبيعة تستلزم [illegible] سواء كانت الطبيعة ذاتية او عرضية اما الاول فظاهر واما الثاني فلا [illegible]
[illegible] الموجود للمعدوم وهو محال والثانية الا [illegible] تستلزم [illegible] الطبيعة الا كانت الطبيعة ذاتية ولا تستلزم
[illegible] واما الثالثة ان اعتبارية الطبيعة تستلزم اعتبارية [illegible] الطبيعة ذاتية ولا [illegible]
اعتبارية [illegible] وذلك [illegible] اما الاول فلتقدم ذاتية المعروض للموجود واما الثاني فلجواز عروض [illegible]
للموجود [illegible] الرابعة ان اعتبارية [illegible] تستلزم اعتبارية الطبيعة سواء كانت
ذاتية او عرضية [illegible] قوله فيها واما [illegible] فلا تستلزم [illegible] آه لجواز عروض الامور الاعتبارية المعدومة للموجود
[illegible] قوله فيها [illegible] ذاتية او عرضية اما الاول فلعدم جواز [illegible]
[illegible] المعدوم للموجود واما الثاني فلعدم جواز عروض الموجود للمعدوم [illegible] قوله فيها فلا تستلزم اعتبارية
[illegible] المعدوم للموجود قوله لا يقم استلزام الوجوب [illegible] على ما ذكر سابقا من ان الوجوب لو كان
موجودا لكان له وجوب آخر [illegible] الوجود مستلزم لوجوب آخر [illegible] الوجود مشترك بين الواجب
[illegible] الموجودات [illegible] سائر الموجودات [illegible] ولا يتصور ان يكون
[illegible] قوله لانا نقول اردنا آه حاصله ان ما ذكرنا من الايراد انما يرد لو
اردنا بالوجوب [illegible] الوجوب بالذات واما اذا اردنا به ما يعم الوجوب بالغير فلا يرد
لان الوجوب العام ليس بمميز للواجب [illegible] بالغير ليس بمميز للواجب عما سواه وانما المميز هو الوجوب بالذات

[illegible] وجود الوجوب مستلزم الوجوب بالغير [illegible] التحقيق [illegible] قوله و
[illegible] قولنا آه وهو معلوم بالضرورة [illegible] الموجود على الموجود او بالعكس [illegible] الواجب على الموجود او
بالعكس [illegible] قوله بل كان الموجود واجبا وهو مهم [illegible] على توحيد الواجب واشتراكه [illegible] قوله
في الحاشية لا يقم الكلام في الوجوب الذاتي آه يعني ان المراد بالوجوب في قولنا الوجوب لو وجد لكان له وجوب آخر انما
هو الوجوب الذاتي لا الوجوب [illegible] الوجوب بالغير لان الكلام انما هو فيه [illegible] المراد بالامتناع والامكان
[illegible] انما هو بالذات لا بالغير فكيف يصح قوله في الجواب [illegible] بالوجوب المعنى العام الشامل للوجوب بالغير قوله فيها
لانا نقول [illegible] آه حاصله ان الوجود مستلزم للوجوب [illegible] فرق [illegible] سائر الموجودات وبين الوجوب بالذات
[illegible] فرق بين الممكنات وبين الواجب فان الوجوب الذاتي لو وجد لكان له وجوب ذاتي آخر [illegible] وجوب آخر بالغير
[illegible] الواجب ممكن وهو محال بخلاف سائر الموجودات اذ لو كان لها وجوب آخر بالغير [illegible] اذ التحقيق [illegible]
لو كان الواجب الذاتي موجودا لكان له وجوب ذاتي آخر [illegible] الوجوب الذاتي مستلزم لوجوب ذاتي آخر [illegible]
يلزم التسلسل [illegible] استلزام وجود الوجوب بالذات الذي هو ثابت لحقيقة الواجب للوجوب الذاتي الآخر [illegible]
الا ان يكون وجود كل حقيقة مستلزما لوجوب الذاتي حتى يلزم ان يكون كل موجود واجبا بالذات [illegible]
ان يكون مستلزما للوجوب بالغير [illegible] قوله بل لان الوجوب معنى الوجود [illegible] الوجود ملزوم [illegible]
لوجوب لازم له [illegible] الملزوم يكون علة للازم قوله والعلة علة لانه اذا [illegible] العلة [illegible]
ممكن بالنظر الى نفسه قوله [illegible] التعارف [illegible] لا يكون اللازم [illegible] الملزوم [illegible] قوله
[illegible] آه يعني ان المراد باللازم [illegible] ما يكون ممتنع الانفكاك عن الملزوم سواء كان [illegible]
فلا يلزم ان يكون اللازم [illegible] الملزوم [illegible] يمتنع [illegible] الآخر ولا يكون واحد منهما علة
للآخر قوله في الامور الانتزاعية وليس [illegible] لعموم الموضوع [illegible] في بحث الاوزم قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الامور [illegible] قوله [illegible] العرضية [illegible] هذا الان
الامكان من الامور العدمية [illegible] كونه بسيطا [illegible] سلبا لذات الممكن وتقريره بل هو سلبا بسيطا لضرورة

الوجود والعدم للماهية المتقررة فلا يصح سلبا نفس الماهية قوله والامكان سلبا بسيطا آه يعني ان الامكان عبارة عن
سلب الضرورة الوجود والعدم لان [illegible] باعتبار [illegible] لا يخلو عن المواد الثلاثة [illegible] ولو
كان الامكان [illegible] السلب البسيط [illegible] الضرورة والوجود والعدم يلزم خلوها عنها فان الماهية من حيث هي خالية عن
الوجوب والامتناع اي ضرورة الوجود وضرورة العدم فانها من حيث هي ليست الا هي فلو لم يكن الامكان سلب ضرورة
الوجود والعدم سلبا بسيطا يكون خارجا [illegible] والحق ان الامكان بالمعنى المصدري امر اعتباري لانه سلب بسيط وكيفية

سلب بسيط وكيفية للنسبة [illegible] مصداقه [illegible] المتكلم [illegible] [illegible] الممكن [illegible] مصداق هذا السلب البسيط ليس الا حيثية
الذات قوله [illegible] لكنه ليس سلبا [illegible] المتقررة [illegible] قوله [illegible] سلب الوجود بعد ان الامكان سلب ضرورة الوجود
والعدم حين تقرر الماهية ووجودها قوله لا في الاشتغال والعدم يعني بعد الامكان [illegible] سلب ضرورتهما حين [illegible] تقرر الماهية
وحين عدم وجودها [illegible] هذا الكلام [illegible] قوله وصدقه على المعدوم الممكن آه حاصله بيان الفرق بين الامكان [illegible] الاعدام
الامكان هو [illegible] سلبا بسيطا وتقريره ان المعدوم الممكن [illegible] الا يتصف بالامكان من حيث انه معدوم [illegible] بل يتصف
به من حيث [illegible] تقرره في ظرف ما هو [illegible] العيني او الذهني بمعنى انه لو تقرر ووجد في ذلك الظرف لكان الامكان
[illegible] الامكان هو سلب ضرورة الوجود والعدم للماهية الممكنة بعد ان تقرره ووجوده فهو من عوارض
الماهية المتقررة والموجودة بخلاف الاعدام فانها عبارة عن سلب [illegible] الماهية ووجودها [illegible] تعرض عليها
[illegible] في ذاتها وليست متقررة في انفسها [illegible] هذا [illegible] فان الاول سلب بسيط بعد لحاظ التقرر والوجود
للماهية الممكنة [illegible] سلب بسيط [illegible] تقررها ووجودها والثاني سلب [illegible] قوله في الحاشية هذا دفع ما قيل
آه الا قول [illegible] على المعدوم الممكن آه دفع لاشكال [illegible] ان كثيرا من الممكنات معدوم في الواقع ازلا وابدا
ولم يتقرر في الواقع [illegible] فلا يصح ما ذكر من ان الامكان صفة للماهية حين تقررها وحاصل الدفع ان ذلك الممكن المعدوم
ازلا وابدا انما يوصف بالامكان بعد لحاظ تقرره في ظرف ما حتى لو قطع النظر عن ذلك اللحاظ [illegible] موجود [illegible]
[illegible] تقرره قوله فيها واجاب عنه المحقق آه حاصل جوابه انا لا نسلم انه معدوم ازلا وابدا في الواقع مطلقا في نفس الامر بل هو
[illegible] فيها وانما هو ممكن بحسب احتمال العقل [illegible] قوله فيها قوله [illegible] الغرض [illegible]
المحقق من ان المعدوم ازلا وابدا ممكن بحسب احتمال العقل قوله فان الامكان الذاتي بالقوة [illegible] آه حاصله ان الامكان يشبه العدم
ويشبه القوة [illegible] فلما ذكر [illegible] ان الامكان [illegible] للمعدوم والامكان بعد لحاظ التقرر في ظرف ما [illegible] بالقوة
فلما ذكر [illegible] قوة في الذات المتقررة بالقياس الى الذات [illegible] بالقوة [illegible] بالقياس الى نفس الذات والمراد بالقوة
[illegible] آخر [illegible] سواء كان [illegible] فاعلا او جزءا [illegible] الممكن [illegible]
[illegible] الذات قوله فالممكن لا يتجرد من القوة لانه لا يتجرد من الامكان [illegible] في الذات المتقررة بالقياس الى نفس الذات
قوله سواء كان من الانوار القدسية اي من المجردات كالعقول والنفوس قوله او من عالم الظلمات اي الهيولانية اي المادية كالافلاك
العناصر والمركبات قوله فهذا الامكان آه دفع [illegible] من ان الامكان [illegible] المعدوم [illegible] بعد لحاظ [illegible]
[illegible] ما ذكر [illegible] ان الامكان لا بد له من محل موجود [illegible] لعدم [illegible] وحاصل الدفع ان هذا الامكان
الذي [illegible] فيه مغاير للامكان الذي ذكره [illegible] لان هذا الامكان ذاتي وذلك امكان استعدادي [illegible]
ان الامكان الذاتي امر اعتباري [illegible] [illegible] الوجود وهو لازم لماهية الممكنة [illegible] انفكاكه عنها

والالزم الانقلاب المستحيل الاتصور فيه تفاوت بالقوة والضعف والقرب والبعد اعلا بخلاف الامكان الاستعدادي فانه يقبل ذلك
وربما معبوريه الملخص فانهم يحملون الشيء الذي بنسبه الامكان لا بمعنى الزوم وقابل التفاوت بالاشياء المذكورة قوله للواجب اه
ضرورة التقرر والوجود بل لا على نحو في الاشتمال على الا يكون لا بتغير بصورة تلك الضرورة قوله لا منا تلك علته اي خارجة
عن ذاته او علته من نفس ذاته بان لا يكون ذاته علة مقتضية لضرورة التقرر والوجود قوله سلبا بسيطا كما سبق ولم يشانح قوله
بما ليس لها اقتضاء اه بمعنى ان الماهية الممكن ما ليس لها اقتضاء الضرورة التقرر والوجود او ضرورة بطلانه قوله
كما هو سبيل اللوازم اه فانه للنبغي فان الذات علة مقتضية للوازمه قوله لم يكن ما قبله اقتضاء اعلا الاقتضاء فعدم ثبوت
شيء على تقرر الموصوف او وجوده كما سبق قوله فان قلت اه حاصله ان جميع العوارض ملحوقة بمرتبة الماهية من حيث هي
اذ في تلك المرتبة ليست الا الماهية وذاتياتها والامكان من العوارض فلا بد ان يكون ثبوته في مرتبة متاخرة عن مرتبة الماهية
فلا بد ان لا يكون من جانبها اقتضاء لم فلا يرد ما ذكرتم من انه ليس من جانبها اقتضاء قوله قلت اه حاصله ان الامكان ليس
من العوارض لانه سلب بسيط لا سلب عدولي حتى يكون من العوارض ولو فرض صدق الامكان على الماهية سلبا الايجاب
العدولي لكانت مقتضية له كسائر اللوازم الذاتية لكن ذلك ليس حقيقة الامكان بل انما حقيقته السلب اللازم لانه المتبادر
من المفهوم العقلي قوله في الحاشية وانما الامكان بمعنى الجواز الغاية اه هذا دفع ما يتوهم من انهم صرحوا بان الامكان عبارة
عن الكون الذاتي للماهية وصلاحيتها للوجود والعدم وتساوي الطرفين وهو يدل على انه مفهوم ثبوتي لازمة للماهية لا سلب
بسيط فلا يكون حقيقة هي السلب اللازم وحاصل الدفع ان الامام جوابه معنى آخر للامكان وهو لازم لها كسائر اللوازم الذ
اتية وليس كلامنا فيه وانما كلامنا هاهنا في معنى آخر للامكان اي الذي فرع عليه الحكماء والعقل للماهية في الوجوب والامتناع و
الامكان وليس الا هو سلبا بسيطا والا لم يكن المفرع عليه كما سبق ففعلا عن الا يكون مقتضيا قوله في الحاشية المراد بالاقتضاء اي
الاقتضاء الى الصلاح قوله فيها اي في ضرورية وجوده وعدمه الاولى ان يقول وعدمه او ذكر الممتنع مع الواجب في السابق اذ ليس
ضرورة العدم في الواجب اصلا كما ان ضرورة الوجود ليس في الممتنع اصلا قوله مع تاخره اي في الوجود والامكان عن مرتبة
مقارنة لمرتبة الماهية ويحتمل ان يكون المعنى مع تاخره عن مرتبة الماهية اذ فرضه صادقا على سبيل الايجاب العدولي قوله لو
كان الممكن قبلا اقتضى الوجوب اه الا لو كان من قبل ذلك الغير اقتضاء بان يكون ذلك الغير علة لضرورة ذلك الشيء كما في فرد
[illegible] المحتاج اليه ضرورة العلة بالقياس الى المعلول لان المعلول محتاج بالذات الى العلة لكنه باعتبار وجوبها [illegible]
وجوب العلة او كان من قبل ذلك الغير ارتباط بذلك الشيء بحيث يستوجب ذلك الشيء ويستلزمه علاقة لزومية بينهما والاتم يكن بينهما انفكاك
ذاتيا لا ضرورة احد المعلولين لعلة واحدة مع الاخر اذ لا افتقار بينهما اصلا قوله كوجوب المعلول اه يشمل ما اذا كانت
الضرورة بالنظر الى الغير فقط اليه اياه قوله ووجوب العلة اه مشعر بان لا كانت الضرورة بالنظر الى الغير مع احتياج ذلك الغير
[illegible] بالذات الى ذلك الشيء قوله ووجوب احد معلولي علة واحدة آه مشعر بانه اذا كانت الضرورة بالنظر الى الغير لكون ذلك الغير

ذلك الغير مستوجب لذلك الشيء بعلاقة لزومية بينهما وان لم يكن احدهما محتاجا الى الآخر من حيث الذات اصلا قوله في الحاشية واما سلب الضرورة اللا
ثبتية آه الغرض منه اظهار الفرق بين الامكان الذاتي والامكان بالقياس الى الغير بان الاول خاص والثاني عام لان الاول عبارة عن سلب ضرورة
الوجود والعدم ضرورة ذاتية والثاني عبارة عن سلب ضرورتهما ضرورة ذاتية او ناشية من الغير قوله في الى الغير يلزم اجتماع النقيضين
فان الضرورة وسلبها نقيضان قوله فيما دام في حكم فان سلب ضرورة الطرفين ليس نقيض ضرورة احدهما بل نقيضه سلب ضرورة احدهما لكنه
في حكم يكون اخص من النقيض قوله فهو في الممكن يلزم تساوي العلتين وهما الذات وذلك الغير يكون كل منهما مقتضيا قوله فيما او ما في حكمهما
نقيض ذلك الغير لكان علة للامكان لان فرض اقتضيه تلك الذات ليست لكن بعدم اقتضائها لم يلزم حكم لاستلزامه عدم الاحتياج اما
ذلك الغير فان الذات كافية في صدق ذلك السلب والاحتياج اليه لنوض علية فتامل قوله فما استحال آه لانها حقيقة في الواجب والممتنع
اذ ليس لهما وجوب بالغير اصلا قوله فان الذات آه توضيحه ان سلب الضرورة المطلقة ذاتية كانت او ناشية من الغير لا يكون ذلك السلب
باقتضاء من الغير لما عرفت سلب الضرورة الناشية من الغير فقد عرفت بطلانه في الحاشية السابقة واما السلب الضرورة الناشية من الغير لا
يكفيها الغير فلان ذلك السلب انما هو في الواجب والممتنع يلزم تساوي العلتين المستقلتين لان ذاتيهما كافية لذلك السلب وانما في الممكن
يلزم اجتماع النقيضين او ما في حكمهما لان الممكن لا يخلو عن احد الغير وريثما فتامل بكلام جد بالمنع قوله فلم يكن اللزوم ضرورة
الا الغير تساوي العلتين عليه وهي الذات وذلك الغير قوله لا استواء ان الذات علة للامكان الذاتي لما سبق من ان الذات لم
تكن مقتضية شيئا في حصول ما قبلها اقتضى اصلا قوله بحيث يعتبر المتحرك لان المركب ينعدم بانعدام اي جزء كان من غير دخل لجزء
دون جزء قوله وجودا اي اذا كان مستقلا في ذلك قوله وعدما اي اذا كان مستقلا في الذات بشرط انتفاء الغير
قوله بوجوب الى راجع الى اجتماع النقيضين قوله عقيبه العناصر اي قسمة المفهوم بحسب المواد الثلاث اما الواجب او الممكن
والممتنع قوله اما ان يكون الى سواء كان بحسب الوجود او غيره قوله في العلم الاعلى اي الحكمة الالهية قوله من الجهات المنطقية لا فرق
بينهما اصلا وانما الفرق بحسب المحل الذي صارت تلك العناصر فيها ففي الحكمة بحسب الوجود خاصة وفي المنطق هو العام اي الى محمول
كان قوله اقول هذا من توجيه الكلام صاحب المواقف باعتبار الوجوه الثلاثة التي سبقت فيها ما اورده المصنف عليه فاعلم الحاصل التوجيه
الاول وهو الاظهر ان الوجوب مثلا قد يؤخذ محمولا وصفا للوجود الخارجي في نفسه وقد يؤخذ جهة القضية وكيفية لوجود الشيء لغيره
والمبحوث عنه في الحكمة والكلام هو الاعتبار الاول والمبحوث عنه في المنطق هو الاعتبار الثاني الا يرى ان المتكلم يصف وجود الحق
في نفسه بالوجوب والمنطقي يصف القضية به فهي من جملة الامور العامة مشتركة لان المقابلة بعنوانها وحاصل التوجيه الثاني
ان هذه المواد الثلاث كما يتكلم علم المفهوم في المعقولات الثانية الاعتبارية كذا تتكلم علم معلوماتها الكلية [illegible] الموجهات
ومعلوماتها [illegible] ذات الواجب وذات الممتنع وذات الممكن ولا شك في ان الموجود بالذات الذي هو نفس الواجب تعالى لو كان
من اللوازم الماهية كانت واجبة بالذات فالمبحوث عنه في الحكمة هو المواد الثلاث بحيث معلوماتها والمبحوث عنه في المنطق
هو تلك المواد لا بما هي المعقولات الاعتبارية وحاصل التوجيه الثالث ان المبحوث عنه في كلتيهما ماهية كيفية النسبة لكن في الحكمة

ما هو كيفية النسبة المخصوصة وهي نسبة الوجود الى الماهية وفي المنطق ما هو كيفية النسبة مطلقا اي نسبة كان قوله في الحكمة اي الحكمة الالهية وكذا في
الكلام قوله وبجرى على الاشياء عطف على قوله من احوال الوجود آه قوله للنسبة الرابطة اي الوجود الرابطي قوله اي بحسب الاستقلال آه
وهي مواد الواجب والممكن والممتنع كما مر قوله ولا يذهب آه تتمة لبيان الغرض لان المراد منها معولا على تاريخ كلام المواقف التهم قوله
غير [illegible] ان كلام في الوجوب الذي [illegible] الواجب انما هو كيفية للنسبة الوجودية الماهية خاصة او للنسبة العامة قوله فهو
اورده المعترض آه حاصل ما اورده المعترض انه ان اراد كون اللوازم واجبة الوجود نفسها فالملازمة ممنوعة وان اراد كونها واجبة
الوجود لذوات الماهيات فبطلان التالي ممنوع فان معناه كونها واجبة الثبوت للماهية وهذا ليس بمحال انما المحال كونها واجبة في
نفسها فان الزوجية مثلا واجبة الثبوت للاربعة وانما المحال ان يكون الزوجية واجبة الثبوت في نفسها لا واجبة الثبوت لغيرها
علام توجيه ما اورد على صاحب المواقف فيما علق آه مراده ان المبحوث عنه في الحكمة والكلام غير ما هو مبحوث عنه في المنطق بالحمل
جهة الثلاثة المذكورة ولو كان المبحوث عنه واحدا بان يكون المبحوث عنه في النظر الآخر ما هو من احوال الوجود في نفسه او
ما هو معلوم للمعاني المعقولة الاعتبارية او ما هو كيفية لنسبة مخصوصة اي نسبة الوجود الى الماهية الذي لا يكون لوازم الماهية
واجبة لذواتها البتة بلا اختلاف قوله الا ان القدماء آه فيه ان القدماء لا ينكرون ثبوت كيفية النسبة في نفس الامر الا
ان الثلاث المذكورة بل لا يسمونها مادة وجهة وانما ذهب تحققه في نفس الامر والحاصل انهم حصروا المواد في الثلاث وكذا حصر
والموجهات فيها لكنهم اعتبروا الكيفية للنسبة الايجابية بعين لا موضوع ومحمول لكن بازاء المنطق والاخرى الحكمة في الجهة والكيفية نسبة
الوجود في نفسه اما موجهة وكذا في علم الكلام واما المتاخرون فلم يخصوها في الثلاث ولم يخصوها بالنسبة الايجابية في الموجهات
في شاملة عندهم جميع شامل الكيفية بل كذا صار المختلف في الجهة معاشرة والحاصل ان مذهبيهما فرق بين المتاخرين والقدماء من
جهتين الاول ان المادة عند المتاخرين عبارة عن مطلق الكيفية كانت وعند القدماء مخصوصة بهذه الثلاثة والثاني انه عند المتا
خرين عبارة عن الكيفية [illegible] نسبة كانت وعند القدماء عن كيفية النسبة الايجابية فقط قوله في الحاشية وهذا الابتناء لو
المواد مطلق كيفية النسبة الايجابية فقط كما هو مذهب القدماء هو الفرق لا ينافي كونها في الموجهة كيفية النسبة الايجابية وغيرها
بل كيفية النسبة السلبية ويكون الجهة في الايجاب غير الجهة في السلب كما هو مذهب المتاخرين فيتم قول المعترض على ما هو مذهب القد
ماء الثبتي لكلام قوله الا موجبة سواء الى آخره الا ما لا يكون السلب فيه جزءا من المحمول سواء كانت موجبة معدولة او موجبة سالبة
المحمول الا انهم سموا الاول معدولة قوله ومحصلة اي موجبة محصلة قوله والمرسلة اي المهملة لا تشتمل لما يفصل عن بيان الكمية
افراد الموضوع قوله الامر سهل العلوم بمهملة اي مهملة العلوم المدونة كليات والامر ينضبط القواعد فيفوت المقصد من
التدوين قوله ثم لكم على المسمى بان يقم كلامها هي بهذه الاسماء المخصوصة علم كذا فالت اما الكلية قوله تنويع الاطلاق وهو
الفصل قوله ثم حصروا باقي الضرورية يعني الا الجهة مخصوصة عند القدماء في الثلاث المذكورة كما مر فيكون الموجهات عندهم
ضرورية وممكنة وممتنعة ثم انهم جعلوها رباعية الضرورية لكون كل منهم ضرورية بالذات العنوان والدائم الانقلاب المستحيل

المستحيل قوله لان الثاني بالضرورة بحيث لا يكون ان يكون كالجنبة بان يكون بحيث جزءا من المحمول ولا يقم بالضرورة كلاتية [illegible] كل انسان حيوان
بالضرورة يصدق بالضرورة حيوان ولا كل انسان بالضرورة حيوان وكذا القسم كل انسان بالضرورة يصدق ان يكون حجرا لا يقم كل انسان با
الضرورة ليس بحجر قوله وجهته بان لا يكون منتهية الى الزمان تعريف وذلك بان يكون موضوعها مشتملا ليا من الزمان كما ان
الزمانية ما يكون موضوعها زمانيا بدلا على ذلك قول المحشي فيما بعد في فعلية حيث قال لو كانت الفعلية زمانية او الدائمة
دهرية مدرجة باختلاف الموضوعات قوله او زمانية بان يكون مظروفه الزمان قوله دهرية آه بنعيم للزمانية قوله لان الا
لاستعداد اي ما يكون قبل الوجود فان الشيء اذا صار موجودا بالفعل صار استعداده للوجود معدوما عليه في الامكان
الذاتي فانه باق على حاله بعد الوجود كما كان قبله والا لزم الانقلاب المستحيل قوله في جانب المحمول لكونه موجودا وان شئت
الاطلاع على حقيقة الحال فاعلم انه قد اطلق في الامكان الاستعدادي فقيل انه نفس التهيؤ الكامل فكان امرا اعتباريا وقيل
انه كيفية راسخة من الكيفيات الاربعة فكان موجودا في الخارج وقيل انه نفس الكيفية المزاجية اذا اعتبرت بحسب نفسها
كانت كيفية مزاجية واذا نسبت الى الصورة الانسانية مثلا كانت امكانا استعداديا وهذا القول ظاهر البطلان لتحقق الامكان الا
ستعدادي في غير المزاج كما ليس في الخارج احد القولين الاولين لكن وقوع المحشي في الاستعداد وقبوله للشدة والضعف
يدل على انه كيفية موجودة في الخارج لكن فيه ان هذا انما يتم اذا كان الاشتداد والقبول حقيقة واما اذا كان وهميا منتزعا
من قرب حصول من العلة وبعده عنها بحسب تحقق الشروط وارتفاع الموانع فلا وعلى القدماء ان الكيفية الاستلزام وجوده
في الخارج فان القدماء يتسامحون ولا يفرقون بين الوجود في نفس الامر والوجود في الخارج فلا يظن انه اذا كان
امرا اعتباريا لا يتصف محل موجود في الخارج لان الاتصاف به خارجيا والا يتصف الى [illegible] وجود الموصوف في الخارج ايضا
فتدبر قوله بحالة الامكان اي الحكم الايجابي ما لا يكون ثبوت الوجود للموضوع ممكن كقولنا كل انسان موجود بالامكان اي
ما دام حاله ان ما لو الوجود بالامكان ثابت لكن لا يرد به الا مقام المقصود في هذا المقام ورود الاعتراض قوله بحالة الحكم
الامكان اي [illegible] قوله بشرط المحمول لان ثبوت الوجود للانسان ضروري بشرط الوجود قوله ولا يصدق ما يقابلها آه اي لا يصدق
سلب ضرورة الوجود للانسان بشرط الوجود لانه نقيض للثبوت المذكور قوله وهيهنا كاذبة لان ضرورة الوجود للا
نسان في وقت وجوده اذا قطع النظر عن الوجود ليس بضروري واذا كذبت الضرورة صدق الامكان العام لانه نقيض
بالعلة لان كل معلول ممكن واجب وجوده بوجود العلة لكن ان عدمه ممتنع به قوله المعنى الاعم اي ما يكون الضرورة فيه ناشية
عن الذات او عن الغير قوله فلا يصدق الامكان العام الذي يقابلها في المثال المذكور لان معناه سلب الضرورة الناشية
عن الذات او عن الغير فلا يصدق في المثال المذكور لان وجود الانسان ضروري له بالنظر الى وجود علته قوله بالمعنى الا
خص وهو ما يكون منشأ الضرورة هو الذات فقط فيكون نقيض سلب الضرورة الناشية من الذات وهو صادق في المثال
المذكور لان وجود الانسان ليس ضروريا له بالنظر الى ذاته قوله وقد يقال آه هذا الايراد على الجواب المذكور والمورد هو المعترض

المحقق الدواني قوله الاضافة الازلية اي الافراد الازلية قوله ازلا وابدا لعدم [illegible] بالضرورة قوله فعلى الجزء متفرع على
الوجود واذا لم يكن الامكان [illegible] بالطريق الاولى قوله والامعدوم [illegible] مجعولة وهو [illegible]
ان خروجها عن بقعة الامكان [illegible] الوجود ليس بجعل الجاعل فانه [illegible] البطلان [illegible] حقايق الممكنات
الامكانية لا [illegible] موجودة من جعل الجاعل [illegible] ان ثبوتها [illegible] لا يحتاج الى جعل الجاعل اصلا
[illegible] في نفسها [illegible] حقيقة [illegible] وليس بوجود الانسان ولا بجعل الجاعل اصلا فثبوت الذاتيات للذات ليست
مجعولة بالجعل اصلا لا بجعل الذات ولا بجعل مستانف قوله فعلا من الوجود [illegible] ليس للوجود [illegible]
لا يكون الا [illegible] وجوده [illegible] الانسان حيوان بالضرورة قوله واذا صدر [illegible] من الجاعل [illegible] الانسان وكونه حيوانا
وغيره قوله لانا نقول [illegible] الانسان [illegible] قبل العروض [illegible] الجاعل [illegible] الجواز [illegible]
[illegible] حيوانا [illegible] لا مناحية [illegible] بل الانسان انسان وحيوان بذاته لا دخل للغير [illegible] فيه اصلا وكذا
انسان مثلا انسان وحيوان [illegible] بوقت الوجود لا مناحية الوجود [illegible] بذاته لا دخل للوجود فيه اصلا قوله بزمان
الوجود [illegible] عليه تقييد الوجود [illegible] قوله في الحاشية [illegible]
[illegible] بما مر [illegible] زماني [illegible] التقييد [illegible]
[illegible] الضرورة الذاتية [illegible]
القيد والتقييد [illegible] عدم المجاز [illegible] الحقيقة والمجاز قوله [illegible] قوله [illegible]
ان تقييد [illegible] الوجود [illegible] الضرورية [illegible] الموضوع [illegible] قوله [illegible]
والسالبة والكائنة مقيدة [illegible] التقرر والوجود [illegible] المقيدة [illegible]
الوجود فلا قوله [illegible] الايجاب قوله الذي [illegible] الايجاب [illegible]
[illegible] قوله [illegible] محصورة [illegible] الضرورة [illegible]
الضرورية الازلية [illegible] الوجود [illegible]
الازمنة [illegible] الانسان حيوان [illegible] بالضرورة [illegible]
[illegible] الازلية الزمانية [illegible] العدم [illegible]
[illegible] العدم [illegible] العقل [illegible]
سبق العدم [illegible] العقل [illegible]
[illegible] ازلية [illegible] العقل الاول موجود بالضرورة [illegible]
بالضرورة [illegible] فالضرورة الازلية [illegible]

[illegible]

ما صحابين [illegible] وعنده الضرورة الازلية [illegible] قوله [illegible] العالم
حادث عنده حدوثا دهريا [illegible] العالم بجميع اجزائه حادث عنده حدوثا دهريا فلا يتحقق عنده [illegible] الضرورة الازلية
[illegible] العقل الاول عنده لان الضرورة الازلية [illegible] الضرورة الازلية [illegible]
والضرورة الازلية [illegible] عنده [illegible] قوله [illegible] الضرورة [illegible]
[illegible] الذات [illegible] قوله [illegible] الانسان حيوان بالضرورة
[illegible] للضرورة [illegible] قوله [illegible] الضرورة [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الضرورة [illegible] الضرورة [illegible] بان يكون الضرورة [illegible]
الضرورة [illegible] قوله [illegible] التعيين [illegible]
التعيين [illegible] عدم [illegible] التعيين [illegible]
[illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله بان [illegible] الموضوع [illegible] قوله او
ببعض اجزاء الزمان بان يكون زمانيا [illegible] قوله [illegible] عن تخصيص
الوجود بان [illegible] اجزاء الزمان [illegible] قوله [illegible] الاضافة [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الضرورة الدهرية [illegible]
[illegible] العالم بجميع اجزائه عنده حادث حدوثا دهريا [illegible] الضرورة [illegible]
[illegible] قوله في الوضع الاول [illegible] العام [illegible] الوضع الاول [illegible]
عدم الموضوع [illegible] العدم [illegible] الضرورة [illegible]
[illegible] الواجب والممكن الخاص [illegible] الممتنع [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الضرورة [illegible] للوجود [illegible] العدم [illegible] الممتنع [illegible] الواجب [illegible]
الممكن الخاص قوله [illegible] الوضع الاول [illegible] الضرورة [illegible]
سواء كان ذلك بالنسبة الى الوجود او بالنسبة الى العدم [illegible] الممتنع [illegible] الواجب [illegible]
للواجب [illegible] ضرورة الوجود او العدم قوله [illegible] قوله [illegible]
العام قوله [illegible] الاوقات الاستقبالية
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] او [illegible] وقت فرض من الاوقات الاستقبالية سواء كانت [illegible]

[illegible] قوله [illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الضرورة [illegible] الممكنة [illegible]
[illegible] قوله [illegible] العالم قوله [illegible]
[illegible] الاسباب [illegible] الموانع
[illegible] موجودة قوله [illegible] بالفعل قوله [illegible]
[illegible] بالضرورة [illegible] الذات قوله [illegible]
الضرورية اي السالبة الضرورية المطلقة [illegible] الضرورية الازلية [illegible] الممكنة [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الامكان العام [illegible]
[illegible] قوله [illegible] قوله [illegible] الايجاب [illegible]
[illegible] الذات [illegible] الايجاب [illegible] الاوقات [illegible]
[illegible] الايجاب [illegible] الذات [illegible] السلب [illegible]
الذات قوله [illegible] السلب ازلا وابدا [illegible] الذات [illegible]
[illegible] قوله [illegible] ازلا
[illegible] السلب [illegible] الذات [illegible] ازلا وابدا [illegible]
[illegible] قوله [illegible] السلب [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible] الضرورية [illegible]
بالاضافة [illegible] بالضرورة [illegible] الضرورية ١٤
لا يجاب الموضوع [illegible] الاضافة [illegible] الاضافة [illegible]
قوله [illegible] الضرورية [illegible]
[illegible] بالضرورة [illegible] الايجاب [illegible]
ان [illegible] بالسلب الضروري قوله [illegible] الايجاب [illegible] بالسلب قوله
[illegible] السالبة الضرورية [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الايجاب [illegible] قوله [illegible] السالبة الضرورية
[illegible] قوله [illegible]

[illegible] الايجاب [illegible] بالسلب قوله [illegible] الكيفية [illegible] للسلب [illegible]
[illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] السالبة [illegible] وجود الموضوع [illegible]
السالبة [illegible] الموضوع [illegible] الوجود [illegible] الضرورة [illegible] السلب [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] التقييد [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] قوله [illegible]
قوله [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] ضرورة السلب [illegible] الوجود [illegible] ضرورة السلب [illegible] الموضوع
[illegible] ضرورة السلب بوقت الوجود [illegible] الضرورة السلب [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] ضرورة السلب بوقت الوجود [illegible] ضرورة السلب [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] زمان الوجود [illegible] المحققين [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الضرورة [illegible] الدوام قوله [illegible]
بعض اوقات الوجود [illegible] الدوام [illegible] اوقات الوجود [illegible] بموجود بالا
طلاق العام [illegible] السلب ببعض اوقات الوجود [illegible] وجود الموضوع
[illegible] قوله [illegible] الايجاب
الموضوع [illegible] قوله [illegible] الدوام [illegible] الايجاب [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] زمان الايجاب [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الاطلاق [illegible] وجود الموضوع [illegible] قوله [illegible]
[illegible] المطلقة العامة الزمانية [illegible]
الموضوع [illegible] الايجاب [illegible]
[illegible] قوله [illegible] دوام الايجاب [illegible] الموضوع [illegible]
قوله [illegible] الايجاب [illegible] قوله [illegible] الموضوع [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الازلية [illegible] المطلقة [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الدوام [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] الضرورة [illegible] الموضوع [illegible] الدوام

قوله زمانيا ان لحوق الفلك مجرد اي قوله او دهريا لحوق العقل الاول موجودا دائما قوله او سرمديا لحوق الاله تعالى
دائما وهذا على مذهب الحكماء واما على مذهب المعلم الاول للملة الحنيفية فالدوام الدهري والسرمدي يصدقان بناء على حدوث العالم
بجميع اجزائه حدوثا دهريا كما مر قوله سلب تلك الدوام اي سلب تلك الدوام الازلي يشمل ان زمانيا او دهريا او سرمديا قوله بعض
اقطار الزمان فقط اي بعض اجزاء الزمان فقط بان يكون من الامور التي توجد في بعض الازمنة دون [illegible]
بعضها قوله التي في جميع اوقات الذات انما كان ذلك الانتقال جميع اوقات الذات لانه قد صار وجودها [illegible] بتلك الا
نظارة او نظر [illegible] ابعاض الزمان لكنها موجودة او قد وجد الذات قوله في الحاشية بان يكون الظرف قيدا للايجاب
اي كل ما هو مقتضى الاطلاق الحقيقي قوله فلا اعتبار السلب بحيث شرط آخر فلا اذا اعتبر الدوام بحسب الوجود والاطلاق السلب
الفعلية قبل ذكر او بعده قوله لا يمكن ادعاء وجوده عنه بل هو موجود في الدهر وفي الزمان وجوده دائمي قوله اجتماع
نقيضين لصدق الايجاب بها كالفرق قوله يبطل نقيضه الايجاب الكلية في جميع الازمنة قوله فيلزم الساس للاعتبار لان الاساس [illegible]
الدوام سلب الدوام في جميع الازمنة سواء كان ما يتم وجوده او يطول وجوده مختص ببعض اقطار الزمان قوله بل نتيج الدوام
المفهوم آه لان غرض المجيب ليس الا بجهة تعريف المذكور لان المتبادر منه ان يكون المحمول منفي مغاير للوجود للازمنة
براتبه اصلا حق ذكر المعنى قوله ان احد الزمان الاضافية في تحقيق الحال قوله منقسم لكونه ممتدا او متجددا ان يوجد
الذات قوله على تقسيم الانقسام اذ لا امتداد ولا تجدد فيه قوله فان نتيج الوجود آه يعني ان الدهر عبارة عن نسبة
وجود الحادث الى الواقع مع قطع النظر عن كونه في الزمان والوجود امر آني لا امتداد فيه بوانه وانما يعرض الامتداد
اذا فرض انطباقه على الزمان فلم يكن في الدهر امتداد وتجدد في ذاته اصلا فلا يتصور فيه الانقسام اصلا قوله الا بحسب
حدوث الوقت واما اذا اختلف فلا يكون هناك تناقض لقولنا زيد موجود اليوم وزيد ليس موجودا امس قوله لتعدد
المعدود او هو ظرف يبطل الانقسام فيه اصلا قوله بالاطلاق العام الدهري كان يقال العقل الاول موجود بالفعل وليس
بموجود بالفعل اذ ظرف كليهما مقيد به هو الدهر قوله ولا نزاع يتحقق معا آه كقولنا زيد موجود بالفعل وزيد ليس
بموجود بالفعل لانه زمانيا والزمان امتداد فجاز صدق الايجاب فيه في جزء وصدق السلب فيه في جزء آخر قوله ومع
ذلك آه دفع لتوهم ناش مما سبق وهو انه اذا كان السلب الدهري بالفعل الزماني يصدق دوام الايجاب لانه نقيضه
وحاصل الدفع ان دوام الايجاب الدهري ايضا كاذب ان كان الموضوع مسبوقا بالعدم الصريح كما اذا كان من الحوادث
الزمانية واما اذا كان غير مسبوق بالعدم الصريح بل استمر وجوده فحينئذ يصدق دوام الايجاب الدهري ويكذب
اطلاق السلب الدهري قوله فلا اطلاق العام الدهري آه بمعنى الاطلاق العام السلبي لانه ينافي الدوام الدهري الموجب لا
بيانيا زمانيا لانه في الدهر اما الاول فلصدقه الاطلاق العام الدهري الموجب واما الثاني فلان الدوام الدهري
الموجب لو صدق لزم ان لا يكون الحادث الدهري مسبوقا بالعدم الصريح وهو باطل واذا ثبت اجتماع الزماني ان مع [illegible]

كما ان الاطلاق والدوام متنافيان لا يجتمعان لانهما نقيضان لا يرتفعان كما لا يجتمعان قوله وهو انه قد يكون الدوام الدهري وهو
سرمدي يصدقان عند المعلم الاول واما عند غيره من الحكماء فهما متنافيان لان العالم قديم عندهم وعنده حادث حدوثا دهريا كما
مر في الشرح المذكور لانه قولنا العقل الفعال ليس بموجود قوله فلا يرد انه كذبه لان العقل الفعال موجود دائما في
الواقع قوله انما الحدوث آه هذا الكلام منه انما هو على رأي المعلم الاول اذ الحوادث اي عنده من قدم موجود قوله فلا خطر
لها من الحصول الزماني الا ليست موجودة في الزمان بل في الدهر والواقع قوله على القول آه كما هو مذهب غير المعلم الاول
من الحكماء قوله فيصدق الدوام الدهري اي يصدق العقل الفعال موجود دائما في الدهر والواقع قوله ويكذب الاطلاق
العام الدهري السالب اي يكذب العقل الفعال ليس بموجود في الواقع قوله في الحاشية اعلم ان الاطلاق العام الدهري لا
يناقض الدوام الدهري على القول بحدوث العالم دهرا على ما ذهب اليه المعلم الاول واما على تقدير قدم العالم كما هو المختار
عند الحكماء فهما متناقضان كما لا يخفى على المدقق الخبير بكلامه المقصد من تحقيق هذا المقام على كلا المذهبين على حدة لئلا
يختلط احدهما بتقرير المرام بتقرير احد المذهبين بالآخر قوله بكون المطلقة العامة جهة كما ان الاول اي كونه
ممكنة العامة فعلية قوله ان الاطلاق آه يعني ان [illegible] الفعل ليس كيفية للنسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية
لا بد ان يكون امرا مغايرا للوقوع النسبة الذي هو الحكم وانما عد المطلقة العامة من الموجهات بطريق المجاز كما عد السلوب
في الحمليات والشرطيات من جزءيات ضرورته آه اي من جزئيات جهته قوله وهو مقابل التوجيه الا ان الاطلاق يقابل كون القضية
موجهة على طريقة تقابل العدم والملكة فان القضية المطلقة ليس فيها جهة اصلا لكن لها صلاحية كونها موجهة باي جهة كانت
قوله من حيث الاعتبار اي اعتبار كون الاطلاق جهة قوله لكن لا يتناوله اي لا يتناول الاطلاق الامكان العام من حيث المعنى
قوله لا ان العام يعقل هو فيه آه اي لا يحتمل ان يعقل الحكم فيها بالفعل بل بالقوة القريبة منه والممكنة العامة كذلك لانها تدل على
سلب الضرورة عن الجانب المخالف ولا يدل على ثبوت الحكم في الطرف الموافق اصلا فجاز ان لا يكون قضية فعلا
ان يكون موجهة وانما هي قضية بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتمالها على الموضوع والمحمول والنسبة وهي معنى القضايا
كمقدمات التخيل لانها مع انه لا حكم فيها بالفعل قوله فلا حكم فيه بالفعل قوله المكثرة والعجب منها اعلى الحكم اليمانية القول بكون
الممكنة العامة موجهة مع اعتراف بعدم الحكم فيها بالفعل فهي عنده قضية بالقوة وموجهة بالفعل قوله على تلك النسبة معان
الموضوع والمحمول الذان هما جزء المادة للقضية ثالثها النسبة الحكمية التي هي جزء لها الصورية لها قوله على نفس جزئية في الحملية
قوله والانفصال في الشرطية المنفصلة قوله والانفصال في الشرطية المتصلة قوله تلك النسبة الحكمية قوله وان اعتبر فاه كما ان
وجه قوله ولا خبر فيه بفتح الفاء المعجمة والا قيل بضمها قوله مع انه لا مخالفة في الذي ذكره قوله والهداية والطوسي
جزء الوجوب والامتناع فالاول على ونا في قسمة الرابط والامكان مع ضعفها والقابلين يقول ان دلالة الوجوب على ونا
قسم الرابط فيه وادلالة الامتناع فلا لا انها اضعف من الامكان ووضع بان الضعف عبارة عن انزل الطرفين [illegible]

الا في الامكان واما الامتناع فليس فيه الا تعليق طرف العدم كما ان في الوجوب تعليق طرف الوجود فافهم قوله نتيج
الثبوت اي تعليق الثبوت قوله بالطريق الاولى يعقل لا حكم فيها بالفعل قوله بالعدم والملكة كما سبق تقريره آنفا في قول
المعلم الاول قوله بعض المحققين والدور يقتضي النظر العالي ان الثبوت بطريق الامكان الكائن مغاير للامكان الثبوت في الممكنة
العامة مشتملة على الحكم والجهة فيكون قضية موجهة وكذا المطلقة العامة مشتملة على الحكم والجهة بكون الفعل جهة مقابلة
للامكان والدوام لا مقابلا اصلا حكم فيها والمطلقة العامة هي القضية المطلقة وانما عدت من الموجهات باعتبار كونها جزء
من الموجهة لاشتمالها على قيد بالفعل قوله فانه المتحقق بالفعل قوله المعنى في المطلقة بالطريق الاولى فانها مشتملة على الثبوت
على نهج الفعلية التي هي اقوى من الامكان والاشتمال على مطلق الثبوت مع كيفية زائدة من الجهة ولعلك قد تفطنت بما ذكرنا
سابقا من ان مدلول القضية الثبوت في نفس الامر والمتحقق فيها وليست الفعلية الزائدة عليه وهو يقيد بالامكان وغيره
وان كون الممكنة العامة موجهة لا يستلزم كون المطلقة العامة موجهة فان الجهة جزء رابع للقضية الموجهة مع ما لا يمكن
ان يكون زائدة على اصل النسبة والقول الفصل ان المطلقة العامة اي نقيض الدائمة الازلية ليست موجهة فان الحكم
ليس الا تحقق الثبوت المحمول للموضوع في نفس الواقع وليس مدلول القضية الا هذا الحكم فقط والمطلقة العامة التي هي
نقيض الدائمة المطلقة ينبغي ان لا يكون موجهة لان الحكم فيها تحقق النسبة بالفعل في جميع اوقات وجود الموضوع وهذا
معنى زائد على مدلول اصل النسبة كذا في بعض الشروح قوله فيدرج في الامكان العام الموضوع ثانيا حاصله ان الامكان
العام وضع اولا لما لا يكون السلب فيه ضروريا سواء كان الايجاب ضروريا او لا فيتناول الواجب والممكن الخاص دون
الممتنع كما سبق ثم تصرف فيه بعد ذلك الوضع ووضع ثانيا لما لا يكون فيه الطرف المخالف سواء كان هو السلب او الايجاب ضروريا او
لا فيقع على الممتنع ايضا ويكون الامكان حينئذ بلا فائدة من ضرورة الطرفين كما مر فان الضرورة التي هي جزء في الامكان
العام المعنى الثاني يشملها ايضا واما اذا اخذ الامكان بالمعنى الاول فلا يكون الا ضرورة صريحة فيه لان الا
ضرورة قد يكون لا ضرورة الايجاب والامكان العام بالمعنى الاول لا يشملها لانه عبارة عن لا ضرورة السلب فقط الا ان
يتوقف الايجاب سلبا عدوليا فلا ضرورة ذلك الايجاب العدولي يتناوله لا ضرورة السلب الذي هو مدلول الامكان العام
بالوضع الاول فتامل قوله بمادة جامورثلاثة لا يجوز التعدد فيها فان يتم تعدد الموضوع والمحمول والحكم يتعدد
كانت القضية واحدة بالضرورة سواء كان الموضوع والمحمول مفردين او مركبين او كان احدهما مفردا والآخر مركبا دالا على
الحكم بالجمع او على المجموع كقولنا الانسان جسم حساس متحرك بالارادة والحيوان الناطق ضاحك وهذا حق لا غبار عليه
نعم عليه الشيخ في الشفاء قوله فلا يوجب التعدد لان الحكم هناك على المجموع وهو لا يتفاوت اصلا قوله او تكون آه كما في المنع
المؤلف لثبت سلبا فلا ينتج في الشكل الاول لكون ايجاب الصغرى شرطا فيه قوله او ايجابا فلا ينتج فيه ايضا لكون فعليتها
الصغرى شرطا فيه عند الشيخ وقد اجيب عن هذا الاعتراض بان النظر من سوق كلامهم انما يعتم مخصوصا بالموجهة فان من [illegible]

من عادتهم انهم لا يتعرضون الموجهة وتلك المطلقة السالبة كما في تحقيق المعدولة والممكنة العامة في متن عند الفارابي على مذهب الشيخ على
ان بل على ان المنافي الف وقد ما فيه كذا في بعض الشروح قوله على الاخص والمساوي ادا عم منه بل يلزم ان يكون القضية
متعددة فلا يستقيم قوله لم يتعدد آه ويمكن ان يختار الشق الثاني ويقال المراد بتعدد القضية تعددها بحسب الاطراف الموجودة
في الكلام المعدودة موجودة فيها تتحقق ذلك المعنى لها بخلاف الاخص والمساوي والاعم قد تامل كذا في بعض الشروح قوله مركبة تامة متقلبة في
العقل مقصودا بالافادة قوله لا بشرط اي يجمع ان يلاحظ حضار شيء آخر على وجه يكون تلك النسبة مستقلة في العقل مقصودا بالافادة
اذ توجد النفس تصورا ولا الذات اي الشيء في آن واحد معا قوله بالاتحاد في الوجود كما في الحملية وبهذا الاتحاد الفرق بينهما وبين الشيء
عليه قوله بنقيض الشيء وتره آه فان الدوام اما في مادة الوجود او في مادة الامكان وكل ممكن لا بد له من علة وهي العلة اما واجبة
او متنهية بها واسطة او بوسائطها الا الواجب لذاته في الدوام لا بد له من الضرورة ان لا قسمة بها بدء والكلام بهما في المعنى الاخص
بوجوها يكون منشأ الضرورة الذات او الغير قوله واما المعنى الاخص وهو ما يكون منشأ الضرورة هو الذات فقط قوله بالمعنى
الاعم متعلق بالضرورة قوله على الطرف المقابل سواء كان هو السلب او الايجاب قوله وهي المطلب العالي اعتذار من جانب المصنف
حيث لم يبين مفهوم الشرطية بحيث يتناول المتصلة والمنفصلة بل ابتدا ببيان تقسيمها قوله في مرتبة واحدة فالحملية والشرطية
المتصلة والمنفصلة من الاقسام الاولية يكونها باعتبار الحكم المنحصر الى الحمل والشرط الاتصالي والانفصالي الذي هو جزء القضية
بخلاف الموجبة والسالبة اللزومية والاتفاقية فانها باعتبار صفات الحكم وبخلاف الكلية والجزئية والضرورية والاخر
ورية فانها باعتبار صفات الموضوع والمحمول فتامل قوله وكذا الحمل مانعة الخلو بجمع قولهم او كذا الجمع فقط ان لا شيء فيها ثاني
الكذب وعدمه وبالمعنى الثالث مجردة عن الصدق قوله سواء كان حكمها في جانب الكذب آه لا يخفى انه يشترط منعها الحكم
ان الى نعت الجمع وكذا مانعة الخلو ثلاثة معان لما نعت الجمع بالمعنى الاول مشروطا بالحكم بعدم التنافي في الكذب وبا
المعنى الثاني مجردة عن ذلك التنافي مشروطة بعدم الحكم بالتنافي يعني ان القضية السالبة اللزومية هو الذي حكم فيها بسلب الاتصال
لا بالاتصال السالب اللزومي سلبها المنافي آه لانها موجبة لزومية حكم فيها بالاتصال اللزومي الا ان اللازم سلب الثاني الا
من ذلك من المانعة الجمع والخلو وكذا الحال في الاعتبار بالمعنيين الآخرين الا من الحقيقة باعتبار المواد ونا الحق
الثالثة خاصة باعتبار المعنى الخاص اعتبار المفهوم قوله وهذا معنى السلب اللزوم وليس هذا معنى لزوم السلب فلا يكون تعقبا
لم قوله في السالبة الموجبة اي السالبة الموجبة رفع الايجاب معنى كيفية مخصوصة كما سبق مثلا السالبة الضرورية ما حكم
فيها بسلب ضرورة الايجاب لا ما حكم فيها بضرورة السلب وعلى هذا القياس قوله برفع اللزوم لان السلب وارد على القضية الموجبة
قوله بلزوم سلب وجود الحيلولة بالسلب فيما جزء من [illegible] قوله لا يجب ان يوخذ من جنبة اللزوم لكونها قضية مستقلة
على النسبة مخصوصة بين الطرفين قوله على الكلية ووقوع القضية اذ لا اتفاق وقوع القضية بل هو متعلق بوقوع تالي
كلم بكونه بل لازمة المفهوم قوله على انها اي من كلمات الشرط او يوضع للشرط ادلته بكونه ظرفا قوله والتحقيق آه حاصله

الا اطراف الشرطية من حيث انها اطراف قضايا تامة بالفعل لان مدار تحقق القضية [illegible] يتحقق في اطراف الشرطية
وما اورد عليه ان ادوات الشرط اخرجها من كونها قضايا بالفعل دفع بان الاخراج انما يكون اذا ركبت مع الاطراف وجعلت
جزء منها واما اذا جعلت مقارنة معها خارجة عنها فلا [illegible] وفيه نظر اما اولا فلان تلك الاطراف لو كانت قضايا بالفعل لكانت
مشتملة على الحكم [illegible] احتمال الصدق والكذب [illegible] الاطراف وانتفاء اللازم [illegible] الملزوم واما ثانيا فلانها لو كا
[illegible]

اللزومية والافالمراد بقرينة المنفصلة الاتفاقية او الاعم من المنفصلة اصلا لان القول الاول خطأ والاخر يبقى فرق بين الاتفاقية واللزومية

والاتفاقية وكون التنافي بما ذكرنا ان اجتماع النقيضين ليس مستلزما لارتفاعهما على ما ذكر التقرير وان كان مستلزما في نفس الامر قوله اما صدق الكاذب

آه اي صدق الحكم الذي جعل مقدما قوله او كذب الصادق اي الحكم الذي جعل تاليا فان رفع الملزوم آه خاطر ان رفع اللازم لا

[illegible]

انما يتحقق اذا حكم فيها بالاتصال او الانفصال في جميع الاوضاع و الازمان [illegible] بحسب نفس الامر فلا بد فيها من ان يكون طرفاها [illegible]

اذ لو كان احدهما خارجية جاز الكذب بعدم الموضوع [illegible] في بعض الازمنة فلم يتحقق [illegible] في جميع الازمنة و الاوضاع [illegible]

بين الاخيرين قوله فلا بد [illegible] لان [illegible] لا بد لها من علة كما تقرر في موضعه قوله [illegible]

[illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]

قوله [illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وحمل زيد كقولنا زيد منسوب اليه الانسان وليس هذا نسبة الانسان الى الانسان نعم ايضا يرجع الى انا نقول في القضايا الا انا نقول زيد منسوب اليه
معناه زيد انسان فلا فرق بينهما الا ان الاعتبار في نسبة الانسان اليه ثاني وحمل عليه [illegible] السلب والايجاب فان النقيضان بالامر
فقيل ايضا الامرين اللذين يكون لكل منهما نافيا للآخر لذاته سواء كان بينهما تناقض في التحقيق كما في القضايا او مجرد [illegible]
بان [illegible] احدهما الى الآخر [illegible] محتاج الا الوسط في اثبات [illegible]
بخلاف هذا المفهوم على ما ذكره المحقق الدواني [illegible] ما عدا الايجاب والسلب يحتاج الى الوسط في الاثبات بخلاف [illegible]
كالانسان واللاانسان وذكر ظاهر وذكر السيد [illegible] في حاشية شرح المطالع ان المفهوم المفرد اذا اعتبر في نفسه [illegible]
[illegible] فيحصل مفهوم آخر في غاية البعد ويجي رفع المفهوم في نفسه واذا اعتبر صدق المفهوم على شيء فنقيضه [illegible]
المفهوم بهذا الاعتبار سلبه [illegible] صادقا عليه والاول مختص [illegible] والثاني [illegible] فعلم من هذا
ان نقيض [illegible] تحقق [illegible] رفعه بنفسه في نفسه ورفعه عن شيء باعتبارين وامام التصديقات فلا تحقق فيها الا النقيض
الاول [illegible] بعض الشروح وما حققناه [illegible] رفع [illegible] او المرفوع به **قوله** بناء على ان الامر
[illegible] **قوله** [illegible] الاجتماع النقيضين [illegible]
قوله [illegible] اذ الاعتبار [illegible] **قوله** [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] ان اعتبار العنوان واعتبار المعنون فباعتبار العنوان
[illegible] **قوله** وبوجه آخر [illegible] عدم العدم [illegible]
[illegible] باعتبار تقييده بقيدها وخصوصية المضاف [illegible] **قوله** فان مناط [illegible]
الجزئية [illegible] الفردية [illegible] القيد المضاف [illegible] خصوص القيد [illegible]
اليه **قوله** [illegible] المفهوم والآخر [illegible] قوام ولا
تقرر ولا وجود [illegible] لان الامور [illegible] لا يمكن ان [illegible] المعنى الكلي الاجمالي
[illegible] واذا لم يكن لهذا المجموع مصداق اصلا فلا يكون [illegible]
جزء فضلا عن ان يكون نقيض جزء منه فقد ظهر لك مغايرة هذا الوجه للوجه السابق عليه فلا يلتفت الى ما توهم من [illegible]
[illegible] المصداق [illegible] تقدير وجود [illegible] المعنى [illegible]
[illegible] الاجزاء الخارجية والذهنية [illegible]
جزء الخارجية [illegible] العدم [illegible] الوجود [illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] الاجزاء العقلية [illegible] قواما وتقررا او وجودا
[illegible] الاجزاء خارجية [illegible] العقلية [illegible] ان هذا الفرق [illegible]

[illegible] الخارج [illegible] العكس [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] المجموع [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] بالطبع [illegible] **قوله**
[illegible] **قوله** [illegible] المتنافيين [illegible]
[illegible] المتنافيين [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] اعتبار المتنافيين [illegible]
[illegible] الوقوف [illegible] الوقوف [illegible]
[illegible] الوقوف [illegible] اللوازم [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] اعتبار المتنافيين [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الاجمالي [illegible]
[illegible] الاجمالي [illegible] تفصيلا [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] للوقوف [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] التفصيل [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] **قوله** [illegible] تفصيلا [illegible]
[illegible] **قوله** ولا يقف الوقوف [illegible] تفصيلا [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] **قوله**
[illegible] **قوله** [illegible] الاجمالي [illegible]
[illegible] العدد [illegible] العدد [illegible]
[illegible] الاجمالي [illegible]
[illegible] **قوله**
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] النسبة [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] الوحدات [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** بان [illegible]

ان تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدة المحمول [illegible]
المندرجة في وحدة الموضوع [illegible] القضية مندرجة في وحدة المحمول [illegible] الموضوع [illegible] الوحدات المندرجة [illegible]
المحمول مندرجة في وحدة الموضوع [illegible] **قوله** [illegible] اختلاف المحمول [illegible]
[illegible] **قوله** والزمان كالمكان [illegible]
[illegible] القضية [illegible] الموضوع [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] القضية [illegible]
كالزمان [illegible] المكان [illegible] وحدة المكان [illegible]
[illegible] وحدة الزمان [illegible] **قوله** [illegible] وحدة الموضوع [illegible] القضية [illegible]
وحدة الزمان [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
قوله [illegible] العدم [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] الشيئين [illegible]
[illegible] الشيئين [illegible] الايجاب [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] الايجاب [illegible]
[illegible] الايجاب [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] **قوله** [illegible] الوجود [illegible]
الوجود [illegible] البسيط [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]

[illegible] السلب [illegible] عنوان [illegible]
[illegible] السلب [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] الموجبة السالبة المحمول [illegible] الوجود [illegible] **قوله** او الموجبة السالبة الموضوع [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] الموجبة السالبة الموضوع وموجبة السالبة المحمول **قوله** اقول [illegible]
[illegible] السالبة المحمول والموضوع [illegible]
[illegible] السلب [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] السالبة المحمول او الموضوع [illegible]
[illegible] العقود [illegible]
[illegible] الايجاب [illegible] الوجود [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] **قوله** [illegible] العدم المطلق **قوله** [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] اطلاق الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] اطلاق الوجود [illegible] الوجود
[illegible] الموجود [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] الايجاب [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] بالفعل [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] الاوقات **قوله** [illegible]
[illegible] بوقت معين [illegible] الوقت [illegible]
[illegible] الوقت [illegible]
[illegible] الوقت [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] الوقت [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] **قوله** [illegible]

ان السلب هو سلب لا يكتفي بلكيفية ولا يقتضي كل موجبة من القضايا كل الموجبة الضرورية نقيضها السالبة الضرورية [illegible]

قوله في الحاشية وقلنا اصوله دفع ما يتوهم من ان السؤال لكنه افعل التفضيل في قول امور يسيرة ... اذ يفهم منه ان [illegible]

الغير صوابهم مع انه خطأ اليها فيه شائبة الصواب اذ الظاهر ان تحقيقه وحاصل الدفع انه ليس معنى التفضيل انه ازيد في [illegible]

بل مراد انه كان صوابا بالجزء بالمراد انه ازيد في الحكم في كونه صوابا مقابلا في كونه خطأ يعني ان هذا صواب ومقابله خطأ [illegible]

العلويين من المقابل في خطائيته كما يقال اشتاء ابرد من الصيف يعني انه ازيد في برودة من الصيف في حره وكما يقال الصيف احر من

الشتاء الا الصيف اشد في حره من الشتاء في برده **قوله** في وقت ما يعني ان التعيين الوقت ليس بمعتبر فيه الا ان علوم تعينه ما فوق

فيه لانه محل كلام **قوله** نفس الوقت لقولهم الزمان مقدار الحركة **قوله** وما هو منقول عنه كالمحراة **قوله** دكونه آة الاولى وتكونه

او بلا تغير في السابق **قوله** في جميعها لان السلب الجمع سلب في البعض **قوله** دمرز الدوام الذي ... فلا حاجة الى الاضافة بل

يكفي ما ذكر في الحاشية حتى يعلم لان الدوام الذي عبارة عن عدم مسبوقية العدم الغريح في وجاء الذي فهو مختص فيما هو

مصدر الوجود كالواجب في الايجاب الوانيح بالدوام الذي نقيض اللادوام الذي ... دون السالبة المطلقة العامة الد

هرية بل والذي هما معا بناء على حدوث العالم حدوثا دهريا فاذا وجد انه في الدهر ما بعد العدم الغريح وقع الوجود في الدهر [illegible]

بدلا عنه فبطل العدم فلا يصدق السالبة المطلقة العامة الدهرية والدوام الذي ... الكاذب بمسبوقية العدم الغريح فرفعا

للدوام الذي لا يستلزم الاطلاق العام الذي اذ امرفيها ... فنقيض الدائمة الزمانية المطلقة المنتشرة وللدائمة الد

هرية رفع الدوام الذي الصادق للضرورة الذاتية لا المطلقة العامة الدهرية الا ان اللادوام الذي كما هو ...

نه وغير معدودة من الموجهات المتعارفة والحق ان اللادائمة الدهرية مما يجب اعتبارها والذهول عنها بعيد من المحققين

وبقي على ... القضية السالبة والحق فتفكر ان هذا كلام ولا يغتر انه يستقيم على قول المعلم الاول لما يدل عليه قولهم بنا على حدوث

العالم حدوثا دهريا وقدم التفصيل فتذكر **قوله** كسلب الضرورة اي كالممكنة العامة التي حكم فيها بسلب الضرورة الذاتية

والعقلية الممكنة التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية والممكنة الوقتية التي حكم فيها بسلب الضرورة في وقت معين والممكنة الدا

ئمة التي حكم فيها بسلب الضرورة في وقت ما **قوله** لما حكم فيها اه اي الموجودات التي حكم فيها بثبوت تلك الضرورة كالموجبة

الضرورية والموجبة المشروطة العامة والموجبة الوقتية المطلقة والموجبة المنتشرة المطلقة **قوله** للمرفوع لا الرفع

اي الا الايجاب الا السلب **قوله** للنسبة الضرورية الموجبة **قوله** التي حكم فيها بسلب الكيفية لا الموجهات مطلقا موجبة كانت او سالبة

آه حاصله ان المذكور في كلام المصنف نقائض الموجهات التي حكم في نقائضها وسوالب بسلب تلك الكيفية وهو انما يتم اذا كانت

... سوالبها ظرف للمرفوع لا للرفع لكن هذا الحكم ليس مختصا بموجباتها بل هو جار في سوالبها ايضا لان نقائض سوالبها التي

حكم فيها بسلب سوالبها التي هي السالبة السالبة والسالبة فيها انما يكون نقيضا لكونها اذا كان الظرف فيها قيدا للمرفوع لا الرفع

مع ان الدليل المذكور في الموجبة بعينه هو الذي يجوز ... بانتفاء الوقت ولو على حدة الا ... سالبة انما يكون نقيضا

نقيضها سوالبها اذ السالبة سوالبها وجود ان العدم مفهوم الاضافة الى الوجود فسوالبها مندرجة في الموجبات نعود

... حقق المحشي سابقا من ان مفهوم اضافة العدم الى الوجود غير مسلم بل يجوز ان يكون معناه الى النقل الكلية يجوز ان

... السلب في سالبة سوالبها الى نقل العقد السلبي من غير اعتبار ثبوته فلا يكون مندرجة في الموجبات فلا بد من القول

... الحكم الذي ذكره المصنف غير مختص بالموجبات تلك الموجبات بل يجري في سوالبها ايضا فالتخصيص انما وقع من المصنف لاجل

... الموجبات كما هو عادة المصنفين كما صرح به في بحث تحقيق المعدولات فانه فانه قد زل فيه قدم بعض الاذكيا

... القديم فيه قدم الراسخ في تحقيق المعقولات ونظن انه فرد فريد في هذا البعض

... من ... الحجة ... بينهم ... الدين ... النمب ...

مفهومين متباينين لا مندرجين تحت مفهوم واحد يصدق عليهما **قوله** واختلاف الشخاص انما هو

بالزيادة والنقصان فيه اشارة الى ان السؤالين المذكورين لكونه دليلا ان الاشد والا

ضعف يردان على الازيد والانقص ايضا والجواب عنهما انهما مختلفان بحسب الهوية المقدار

ية ... فيهما والاختلاف في الهوية المقدارية لا يوجب التشكيك في نفس ماهية الكم فتامل

قوله ومن ظن انها من موجبات الاولوية وهو المحقق الدواني في حاشيته على الشرح الجديد حيث قال

فيها والمعلم لم يجعل الاول من وجوه التشكيك لان ما يتصف به الفرد لا يتصف به الصدق وليس في

الحقيقة من وجوه التشكيك بل من موجبات الاولوية التي هي من وجوه التشكيك ... قال في الحاشية

وان كانت الحيثية اه وهي كونه جنسا او نوعا لهما قال فيهما بخلاف الوصفيات كلان هذا انما من كلامه

محملا انما يكون بما هو هو فقاله فلا ينافي اعتراض المحشي عليه بانه ليس في الا انها مغايرة لها في التوقف الوجود

فلا يقتضي كون الفرد الواحد بحيث ينتزع عنه امثال الفرد الآخر صدقه عليهما بمراتب عديدة دال احمله فلذا

قال الا قال فيها فعلى هذا يكون التشكيك بهذين الوجهين من خواص الذاتيات قول فيلزم ح توجيه كلامهم بما ليس بمراد في

عنهم فانهم قد يكون بعدم التشكيك في الماهيات والذاتيات مطلقا اي بجميع وجوه بالا بعد مرفيها من وجه دون وجه الا

انه قال نفي التشكيك فيها بوجوه الحقيقي وهذا ليس منها قولا الشيخ الالهي الشيخ شهاب الدين المقتول قوله والروا

قيون اي الاشراقيون للعالم العقلي المجرد المرادات من الجواهر الجرمية اي المادديات من الفلكيات والعنصريات

قوله اليت الاستفهام الانكار ونفي النفي اثبات قوله قال قلت اه اعتراض بثبوت التشكيك في الذاتيات على

مذاهب القائلين بالجعل البسيط **قوله** فيصدق حمل الجوهر الذي هو ذاتي على الاعلى على الواجب وقوله منه معناه

الاعلى من الجواهر من الواجب وهو الواجب وعلى هذا فقس الادنى منه وهو الممكن وحاصله ان صدق الجواهر على ا

لواجب متفاوت بالاولية لان صدقه في الواجب انما هو بمقتضى ذاته بخلاف الممكن فان صدقه عليه من جهة استناده

الى الفاعل لا بمقتضى ذاته فثبت التشكيك في الذاتيات **قوله** من غير اعتبار حيثية اصلا اي من غير اعتبار الا

ستناده الى الفاعل لا من حيث الذات ولا من حيث الوجود **قوله** اليس النظر اه يعني اليس انسلاخ الماهية وخلوه

عن ملاحظة ذاتياتها ممتنع يعني ان ذلك ممتنع لان الاستفهام الانكار والنفي النفي اثبات **قوله** ما هو بالعلية ومن

ما هو بالزمان والتقدم بين اجزاء الزمان زماني ولا يلزم ان يكون للزمان زمان انه عبارة عن تقدم لا يجامعه

مع السابق مع المسبوق وهذا العرض لاجزاء الزمان بالذات ولغيرها بالعرض الزمان قوله بدون
صدق الزمان لان صدقه على كل من المتقدم والمتأخر على السواء لان صدقه على كليهما باعتبار كونه فرادا له وسنح
الفردية في الكل سواء وان اختلف خصوصياتها التي بها يتصف بالتقدم والتأخر فافهم قوله وضعا او غيره اي
يكون للفظ فلا في المعنى من جهة الوضع او غيره وهو كون ذلك اللفظ متعلق بالمعنى الموضوع له يتعلق معتبر عند
اللغة قوله على طريق الاستخدام انما يحتاج الى الاستخدام اذا اريد بالحقيقة في قوله الخ معناه المعنى الموضوع له
بالوضع الشخصي كما سبق واما اذا اريد منه المعنى المستعمل فيه اللفظ سواء كان موضوعا له ام لا او اريد بالو
ضع الاعم من الوضع الشخصي والنوعي الشامل للمجاز فلا حاجة اليه قوله اذ المنقول عند القائلين قوله
من نهما ابرص اجل ان المنقول موضوع قوله من قبيل الحقائق لانها مجازات متعارفة فالكانت
متعارفة بعرف عام فمنقولات عرفية وان كانت متعارفة بعرف خاص فهي منقولات اصطلاحية و
لما كانت المنقولات موضوعا للمعنى في المنقولة اليه صارت تلك المجازات من قبيل الحقائق قوله
فان الوضع اه والامر كذلك في جميع المنقولات التي يندرج فيها المجازات المتعارفة فان القائلين
بنحو ذلك الالفاظ المنقولة للمعاني المنقولة يفهم كل من هو عالم بذلك النقل والتعيين بتلك المعاني
فيها بلا قرينة فيثبت بهذا ان المنقول وضع قوله فالكان ذلك اي تعينه للمعنى قوله والمجاز يوخذ بازاء كل منها الخ

[illegible]

[illegible] حضور النساء وقد ذكر [illegible] في تفسيره ان الرفث
[illegible] عليكم بالسكر الذي [illegible] عن اللغاء والرفث
[illegible] معان الافضاء [illegible] جعل كناية عن الجماع
وروي [illegible] ابن عباس [illegible]
فقال له ابو العالية الرفث [illegible]
والهميس [illegible] اسم جادية [illegible]
[illegible] والفسوق اصل الفسق الخروج عن طاعة الله
[illegible] النبي عليه السلام سباب المؤمن فسق وروي عن ابن عباس [illegible]
[illegible] لان ذلك [illegible] الجدال اي [illegible]
[illegible] فاما الجدال [illegible]
[illegible] فيقول احدهم انا اتم حجا ويقول الاخر بل انا اتم حجا وكانوا
[illegible] قوله تعالى فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال
[illegible] ولا تفسقوا ولا تجادلوا في الحج [illegible]
[illegible] والاشارة [illegible] عن الاشارة [illegible]
[illegible]